

# التحفة الوفية بشرح المنظومة البيقونية

تأليف الدكتور

أسامة إبراهيم محمد محمد

الطبعة الأولى

١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م



الجامع الأزهر الشريف  
الرواق الأزهرى للعلوم الشرعية

# التحفة الوفية

بشرح المنظومة البيقونية

في مصطلح الحديث

«لناظم عمر بن محمد بن قنرج الدمشقي الشافعي المتوفى سنة ١٠٨٠ هـ رحمه الله تعالى»

تأليف

الفقيه إلى عفوريه ومولاه

أسامة إبراهيم محمد محمد مهدي

مدرس الحديث وعلومه بكلية أصول الدين بالقاهرة

١٤٣٧ هـ ٢٠١٦ م

رقم الإيداع

٢٠١٦ / ٨٨٥٥

الترقيم الدولي

978-977-449-345-2

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### مقدمة الكتاب

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَى لِبَطَاعَتِهِ وَأَلْهَمَهُ، وَعَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَكُنْ يَعْلَمُ، أَسْأَلُهُ شُكْرَ مَا مَنَّ بِهِ وَأَنْعَمَ، وَعُقْبَى خَيْرِ يَكْمُلُ بِهَا نِعْمَاهُ وَيُحْتَمُّ، وَصَلَوَاتُهُ عَلَى مُحَمَّدٍ نَبِيِّهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَامٍ.  
فَإِنَّ مِنْ أَعْظَمِ النِّعَمِ الَّتِي أَنْعَمَ اللَّهُ بِهَا عَلَيْنَا وَأَعَمَّهَا وَأَبْقَاهَا ذِكْرًا نِعْمَةِ الْإِسْلَامِ، الْبَدِينِ الَّذِي أَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِ آخِرَ كُتُبِهِ، وَبَعَثَ فِيهِ خَاتَمَ رُسُلِهِ، فَقَامَتْ بِهِ الْحُجَّةُ، وَاتَّصَحَّتْ بِهِ الْمَحْجَةُ، وَعَصَمَ اللَّهُ بِهِ الْأُمَّةَ مِنَ الضَّلَالَةِ.

وَإِنِّي لِأَحْمَدُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ تَوَلَّى بِنَفْسِهِ حِفْظَ كِتَابِهِ، وَأَعْلَنَ ذَلِكَ فَقَالَ جَلَّ شَأْنُهُ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَرُفِقُ الْذِكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ <sup>(١)</sup>، وَكَيْفَا حِفْظَ اللَّهِ تَعَالَى كِتَابَهُ حِفْظَ سُنَّةِ نَبِيِّهِ كَذَلِكَ، وَأَحَاطَهَا بِسَبَاجِ قَوِيٍّ مَتِينٍ؛ فِيمَا الْبَيَانُ النَّظَرِيُّ وَالْعَمَلِيُّ لِلْقُرْآنِ الْكَرِيمِ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْذِكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ <sup>(٢)</sup>.

وَكَانَ مِنْ تَوْفِيقِ اللَّهِ تَعَالَى لِأُمَّةِ الْإِسْلَامِ أَنْ وَجَّهَ عِتَابَهُ عُلَمَائِهَا إِلَى حِفْظِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، فَتَمَيَّزَتْ أُمَّتُنَا الْمُبَارَكَةُ مِنْ بَيْنِ الْأُمَمِ بِحِفْظِ أَسَانِيدِ شَرِيعَتِهَا، فَرَوَتْ الْأُمَّةُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ مُتَوَاتِرًا آيَةً آيَةً، وَكَلِمَةً كَلِمَةً، وَحَرْفًا حَرْفًا.

كَمَا رَوَتْ عَنْ نَبِيِّهَا الْكَرِيمِ ﷺ. كُلُّ أَقْوَالِهِ وَأَفْعَالِهِ وَأَخْوَالِهِ؛ فَهُوَ الْمُبْلَغُ عَنْ رَبِّهِ، وَالْمُبَيِّنُ لِشَرْعِهِ، وَالْمَأْمُورُ بِإِقَامَةِ دِينِهِ.

وَكَانَ مِنْ تَيْسِيرِ اللَّهِ ﷻ أَنْ اخْتَارَ لِهَذِهِ الْمَهْمَةِ الْعَظِيمَةِ عُلَمَاءَ أَفْئَادَ لِكُلِّ عَصْرِ، مُهَامَةً لِلدِّينِ، وَحُرَّاسًا لِلشَّرِيعَةِ، وَنَقْلَةً لِلسُّنَّةِ، دَفَعُوا عَنْهَا تَحْرِيفَ الْعَالِينَ، وَانْتِحَالَ الْمُبْطِلِينَ، وَتَأْوِيلَ الْجَاهِلِينَ، وَحَمَلُوا الْأَمَانَةَ عَلَى وَجْهِهَا، وَاجْتَهَدُوا فِي نَقْلِهَا وَأَدَائِهَا، وَحَرَّرُوا الْقَوَاعِدَ الَّتِي يَزِنُونَ بِهَا

<sup>(١)</sup> «سورة الحجر»: (آية: ٩).

<sup>(٢)</sup> «سورة النحل»: (آية: ٤٤).

الْمَرْوِيَّاتِ، وَاخْتَاطُوا وَجَدُّوا وَاجْتَهَدُوا، وَأَقْنُوا حَيَاتَهُمْ فِي خِدْمَةِ السَّنَةِ الْمُطَهَّرَةِ، وَتَجَسَّمُوا الصَّعَابَ فِي سَبِيلِ حِفْظِهَا وَتَبْلِيغِهَا وَنَشْرِهَا، فَكَانُوا بِحَقِّ أَيْمَّةٍ هُدًى، وَمَصَابِيحٍ دُجًى، وَعُلَمَاءٍ ذَوِي حِجَى، قَامُوا بِدُخْصِ الشُّبُهَاتِ، وَرَدُّوا عَلَى آيَةِ افْتِرَاءَاتِ.

ولقد اهتم علماء الحديث ونقادهم ببيان الحديث الصحيح، والضعيف، والمشهور، والموضوع، والمُحَلَّل والمُتْرُك، وغير ذلك من أنواع علوم الحديث، فكتبوا قواعد الحديث وأصوله، ومصطلحه وعلومه، نظماً، ونثراً، واختصاراً وتفصيلاً، وتقعيداً وتأصيلاً، وشرحاً وتنكيلاً، وتطبيقاً وتعليقاً، إلى غير ذلك.

ومن المنظومات السَّيَّارَةُ الَّتِي حَظِيَّتْ بِتَوْضِيحِ الْعُلَمَاءِ وَاعْتِنَائِهِمْ، وَكَانَتْ مَحَطَّ أَنْظَارِهِمْ، وَمَحَلَّ إِطْلَاعِهِمْ وَاضْطِلَاعِهِمْ مَنْظُومَةُ الْإِمَامِ الْبَيْهَقِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - بَلْ لَسْتُ أَكُونُ مُجَازِفاً إِنْ قُلْتُ: إِنْ الْمَنْظُومَةُ الْبَيْهَقِيَّةُ نَالَتْ قِسْطاً وَافِياً، وَجَهْدًا وَافِراً، وَعِنَايَةً بِالْغَةِ مِنْ عُلَمَاءِ السَّنَةِ الْعِظَامِ عِبْرَ الْعُقُودِ وَالْقُرُونِ الَّتِي تَلَتْ عَصْرَ نَازِمِهَا - رَحِمَهُ اللَّهُ - لِمُنَاسِبَتِهَا لِلْمُبْتَدِئِينَ مِنَ الْمُتَعَلِّمِينَ؛ وَلِصَلَاحِيَّتِهَا لِلأَوَّلِينَ مِنَ الدَّارِسِينَ. وبعده ...

فهذا شرح متواضع للمنظومة البيهقونية. على صاحبها سحائب الرحمة وشآبيب الرضوان. أقدمه لأعزائي الدارسين وأحبابي الطلاب والمتعلمين الأكرمين من طلبة وطالبات الرواق الأزهرى بالجامع الأزهر الشريف. زاده الله تشریفاً وتعظيماً وِيراً وأعلى منائره في العالمين. وغيرهم من طلاب علم الحديث الشريف المبتدئين راجياً من الله تعالى أن يكون شرحي بمثابة تقريب لمادة مصطلح الحديث، وتيسير لعلوم الحديث بين يدي طلاب العلم النبلاء، وَقُصَادِهِ النُّبَهَاءِ، وَأَملاً أَنْ يَفْتَحَ اللَّهُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - بِهِ مَا اسْتَغْلَقَ مِنْ مَسَائِلِهِ، وَأَبْوَابِهِ.

أَرْجُو بِهِ أَنْ يَنْفَعَ الطُّلُبَا وَالْأَجَرَ وَالْقَبُولَ وَالشَّوَابَا

هذا، وأسأل الله تعالى الإخلاص والقبول، والسداد والصواب، ويعلم الله تعالى أني قد بذلت جهدي في خدمة هذا الشرح، وإخراجه وتيسيره، والله - رَحِمَهُ اللَّهُ - قصدي، وعوني، وحسي،

ونصيري وهو نِعَمُ المولى ونِعَمُ النصير، وما توفيقى إلا بالله، عليه توكلت وإليه أنيب.

والمأمول فيمن تَكَرَّم وتَفَضَّل بالنظر في هذا العمل أن يدعو لصاحبه بدعوة صالحة ويرد عليه مَلَكٌ كريم مُكَافِئًا: «وَلَكَّ يَبْغِي ذَلِكَ»، وإذا وجد خَلَلًا أن يتكَرَّم بإرشاد صاحبه، ونصحه، فهذا شأن الكرام، والإنسان منا غير معصوم عن الخطأ والنسيان، وهما بنص الشارع مرفوعان، واليد غير محفوظة عن الهفوة، والقلم غير مصون عن العثرة.

فَإِنْ نَحِذْ عَيْنًا فَسَدَّ الْخَلَلَا جَلَّ مَنْ لَا عَيْبَ فِيهِ وَعَلَا

وأسال الله تعالى وحده . بواسع فضله، وجزيل كرمه، ولطيف إحسانه . التوفيق والسداد، والتأييد والرشد، وأن يجعل هذا العمل وسائر أعمالي سببًا لنيل رضاه . سبحانه . يوم القدوم عليه، مستشفعًا به عنده للفوز برضوانه في جنات النعيم، وأن يجعله دُخْرًا وَسِرًّا لكتابته، وقارئه، وشارحه، وأن يغفر لنا ولوالدينا، ومشايخنا وأهلينا، وذرياتنا، ولكل من له حق علينا، وأن لا يجعل علمنا علينا وبالًا، وسعيننا ونصبنا فيه خيبة وخسرانًا، إنه لا يضل من هداه، ولا ينجيب من رجاه، ولا يَرُدُّ سائلًا، ولا يَحْرِمُ مؤملًا؛ إنه أكرم الأكرمين، وغياث المستغيثين، وأرحم الراحمين، وهو ولي ذلك والقادر عليه، وهو سبحانه نعم المولى ونعم النصير.

فَاللَّهُ مِنْ وَرَاءِ الْقَصْدِ، وهو الهادي إلى سواء السبيل، وهو حَسْبُنَا وَنِعْمَ الْوَكِيلُ.

وَأَخْرُ دَعْوَانَا أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

وصلى الله على سيدنا محمد النبي المصطفى الأمين، عليه أفضل الصلاة، وأزكى السلام.

وكتبه الفقير إلى عفوره ومولاه

أبو يوسف أسامة إبراهيم محمد محمد مهدي

مدرس الحديث وعلومه بكلية أصول الدين بالقاهرة

عين شمس الغربية . القاهرة

٦ من جمادى الآخرة سنة ١٤٣٧ هـ . ١٥ من مارس سنة ٢٠١٦ م

## (مقدمة أساسية في علم مصطلح الحديث)

ينقسم علم الحديث إلى قسمين:

١ - علم الحديث رواية: هو علم يشمل على أقوال النبي ﷺ، وأفعاله، وتقريراته، وأوصافه الخلقية، والخلقية، وروايتها بأسانيدھا، وضبطھا، وتحرير ألفاظھا.

موضوعه: أقوال النبي ﷺ، وأفعاله، وتقريراته، وأوصافه الخلقية، والخلقية.

فائدته: معرفة ما نُسب إلى النبي ﷺ، من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة، والاحتراز عن الخطأ في نقلھا عنه.

غايته: الفوز بالسعادة في الدنيا والآخرة.

فضله: هو من أشرف العلوم منزلة، وأعلاھا قدرًا؛ لأنه تُعرَف به كيفية اتباع النبي ﷺ، والتأسي بسنته الشريفة، وعليه تُبنى الأحكام الشرعية، وهو البيان التطبيقي للقرآن الكريم.

أول من دَوَّن هذا العلم رسميًا: هو الإمام التابعي الجليل أبو بكر محمد بن مسلم بن

عُبَيْد الله بن عبد الله بن شهاب الزُّهْرِيُّ، وكان تدوينه له بأمر من أمر المؤمنين عمر بن

عبد العزيز ؓ إثر توليه الخلافة.

## أهم المصنفات في هذا العلم:

«الكتب الستة»، وهي: «صحيح البخاري»، و«صحيح مسلم»، و«جامع الترمذي»، و«سنن

أبي داود»، و«سنن النسائي»، و«سنن ابن ماجه».

وإن أضيف إلى هذه الكتب الستة: «مسند أحمد»، و«سنن الدارمي»، و«موطأ مالك» سميت بـ

«الكتب التسعة».

ومن أهمها أيضًا: «صحيح ابن خزيمة»، و«صحيح ابن حبان»، و«مستدرك الحاكم»، وغيرها

من دواوين السنة المطهرة كثير.



٢ - علم الحديث درايته: هو علم بأصول وقواعد يُعَرَّفُ بها أحوال الراوي (السند)، والمروي (المتن) من حيث القبول والرد.

موضوعه: الراوي (السند)، والمروي (المتن) من حيث القبول والرد.

فائدته: تمييز الحديث المقبول من الحديث المردود.

غايته: الفوز بالسعادة في الدنيا والآخرة.

فضله: هو من أشرف العلوم مكانة، وأرفعها منزلة، وأعلاها شأنًا؛ لأنه تُعَرَّفُ به الأحاديث الصحيحة من السقيمة، ويُنَى عليه الفقه والعمل.

أول من صنّف فيه كتابًا مستقلًا: هو القاضي أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرّامهرْمُزِيّ ت ٣٦٠ هـ صنّف كتابه: «المَحَلُّ الْفَاصِلُ بَيْنَ الرَّايِ وَالْوَايِ».

أهم المصنّفات في علم الحديث درايته:

١. «معرفة علوم الحديث»: صنّفه أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري. ت: ٤٠٥ هـ رَحِمَهُ اللهُ.

٢. «الكفاية في علم الرواية»: صنّفه أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي. ت: ٤٦٣ هـ رَحِمَهُ اللهُ.

٣. «علوم الحديث»: صنّفه أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، المشهور بابن الصلاح. ت: ٦٤٣ هـ رَحِمَهُ اللهُ.

٤. «اختصار علوم الحديث»: صنّفه أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي ت: ٧٧٤ هـ رَحِمَهُ اللهُ.

٥. «التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح»: صنّفه أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي ت: ٨٠٦ هـ رَحِمَهُ اللهُ.

٦. «النُكْتُ عَلَى كِتَابِ ابْنِ الصَّلَاحِ»: صنّفه أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني. ت: ٨٥٢ هـ رَحِمَهُ اللهُ.



٨.٧ وألف الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ أَيْضًا: «نُخْبَةُ الْفِكْرِ فِي مِصْطَلَحِ أَهْلِ الْأَثَرِ»، وشرحها أَيْضًا

في كتابه: «نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر».

٩. «فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي»: صنفه شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن

السخاوي . ت: ٩٠٢ هـ رَحِمَهُ اللهُ.

١٠. «تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي»: صنفه جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر

السيوطي . ت: ٩١١ هـ رَحِمَهُ اللهُ.

١١. «المنظومة البيقونية»: نظمها عمر بن محمد بن فتوح البيقوني الدمشقي الشافعي .

ت: ١٠٨٠ هـ رَحِمَهُ اللهُ.

**السنة في اصطلاح المحدثين:** هي ما أُضِيفَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ من قول، أو فعل، أو تقرير، أو

صفة خَلْقِيَّة، أو خُلُقِيَّة، وكذا ما أُضِيفَ إِلَى الصَّحَابِيِّ، وَالتَّابِعِيِّ من قول أو فعل.

**وعند الأصوليين والفقهاء:** هي ما أُضِيفَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ من قول، أو فعل، أو تقرير.

**والحديث:** هو ما أُضِيفَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة خَلْقِيَّة، أو خُلُقِيَّة.

**والخير:** مُرَادِفٌ لِلْحَدِيثِ عَلَى الرَّأْيِ الصَّحِيحِ.

**وقيل:** الخبر أعم من الحديث؛ لشموله ما أُضِيفَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، وما أُضِيفَ إِلَى غَيْرِهِ مِنَ الصَّحَابَةِ

والتابعين والأنبياء السابقين.

فكل حديث خبر، وليس كل خبر حديثًا.

**وقيل:** الخبر مغاير للحديث: **فالحديث:** ما أُضِيفَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، **والخبر:** ما أُضِيفَ إِلَى غَيْرِهِ .

**والأثر:** مُرَادِفٌ لِلْحَدِيثِ: أَي أَنَّ مَعْنَاهُ هُوَ نَفْسُ مَعْنَى «الحديث» السَّابِقِ.

**وقيل:** الأثر مغاير للحديث فيكون معناه: ما أُضِيفَ إِلَى الصَّحَابِيِّ، أَوِ التَّابِعِيِّ من قول، أو فعل.

**السُّنَدُ:** هو الطريق الموصلة إِلَى المتن، أو بتعبير آخر: هو سلسلة الرجال الموصلة للمتن.

**المتن:** ما يَتَّبَعُ إِلَيْهِ السُّنَدُ مِنَ الْكَلَامِ، أَوْ بِتَعْبِيرٍ آخَرَ: هُوَ أَلْفَاظُ الْحَدِيثِ الَّتِي تَتَقَوَّمُ بِهَا الْمَعَانِي.

المُسْنَدُ بفتح النون: له معنيان:

١- كل كتاب جُمِعَ فيه مرويات كل صحابي على حدة.

٢- الحديث المرفوع المتصل سندًا.

المُسْنَدُ بكسر النون هو: من يروي الحديث بسنده، سواء أكان عنده علم به، أم ليس له إلا مجرد الرواية.

المُحَدِّثُ هو من يشتغل بعلم الحديث رواية ودراية، ويطلع على كثير من الروايات، ويعرف أحوال رواتها.

الحافظ هو مرادف للمُحَدِّث عند كثير من المحدثين.

وقيل: هو أرفع درجة من المُحَدِّث، بحيث يكون ما يعرفه في كل طبقة أكثر مما يجمله.

وقيل: هو مَنْ حفظ مئة ألف حديث سندًا ومتنًا.

الحجة: هو مَنْ حفظ ثلاث مئة ألف حديث سندًا ومتنًا.

الحاكم: هو: من أحاط علما بمعظم الأحاديث المروية سندًا ومتنًا، وقبولًا وردًا.

أمير المؤمنين في الحديث: هو من أحاط علماً بجميع الأحاديث بحيث لا يفوته إلا النذر اليسير، حتى صار مرجعًا يرجع المحدثون إليه في أدق المسائل الحديثية وأعوصها، وأصبح ناقدًا بصيرًا وجهبذًا نحريرًا.

منزلة السنة في التشريع الإسلامي:

السنة المطهرة هي المصدر الثاني للتشريع الإسلامي يجب اتباعها، والعمل بها، وتحريم مخالفتها، وقد أجمع المسلمون على أن رتبها في الاحتجاج بعد كتاب الله العزيز، والسنة تُبَيِّن القرآن الكريم، وتؤكد ما جاء فيه، وتُفَصِّلُ مُجْمَلَهُ، وتُقَيِّدُ مُطْلَقَهُ، وتُخَصِّصُ عَامَّهُ، وتُوضِّحُ مُشْكِلَهُ، كما أسست أحكامًا وتشريعات على جهة الاستقلال سكنت عنها القرآن الكريم.

اختصاص الأمة المحمدية بالإسناد:

اختص الله تعالى أمة حبيبهِ محمد ﷺ بالحفظ والرواية سندًا ومتنًا دون غيرها من الأمم.

قَالَ ابْنُ حَزْمٍ: «نَقُلُ الثَّقَةَ عَنِ الثَّقَةِ يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ مَعَ الْإِتِّصَالِ، خَصَّ اللَّهُ بِهِ الْمُسْلِمِينَ دُونَ سَائِرِ الْمَلَائِكَةِ». وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ الْجَيَّانِيُّ: «خَصَّ اللَّهُ تَعَالَى هَذِهِ الْأُمَّةَ بِثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ، لَمْ يُعْطِهَا مَنْ قَبْلَهَا: الْإِسْنَادُ، وَالْأَنْسَابُ، وَالْإِعْرَابُ». وَقَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: «الْإِسْنَادُ مِنَ الدِّينِ، لَوْلَا الْإِسْنَادُ لَقَالَ مَنْ شَاءَ مَا شَاءَ». وَقَالَ الثَّوْرِيُّ: «الْإِسْنَادُ سِلَاحُ الْمُؤْمِنِ». وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: «الْإِسْنَادُ يَدْفَعُ الْإِلْحَادَ»

### تقسيمات هامّة:

### ينقسم الخبر باعتبار طريقته (أي من ناحية وصوله إلينا) إلى قسمين:

خبر متواتر: وهو ما رواه عدد كثير، تُحِيلُ العادة توافقه على الكذب.

وهو قسمان: لفظي: وهو ما تواتر لفظه ومعناه.

مثل حديث: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ» رواه بضعة وسبعون صحابياً ثم

استمرت هذه الكثرة بل زادت في باقي طبقات السند.

ومعنوي: وهو ما تواتر معناه دون لفظه.

مثل أحاديث رفع اليدين في الدعاء، وحديث الحوض، وحديث المسح على الخفين، ومثل ذلك.

وحكم التواتر: إفادة العلم الضروري اليقيني، ولا يحتاج إلى بحث عن أحوال رواه.

### أشهر المصنفات في الحديث المتواتر:

١- الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة للسيوطي.

٢- نظم المتناثر من الحديث المتواتر لمحمد بن جعفر الكتاني.

وعدد الأحاديث المتواترة قليل جداً بالنسبة إلى عدد أحاديث الأحاد.

قال الكتاني رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ «نظم المتناثر في الحديث المتواتر»:

قال الشيخ التاودي في حواشيه على الصحيح: وقد نظمت ذلك (يعني أمثلة المتواتر) فقلت:

مما تواتر حديث من كذب ومن بنى لله بيتاً واحتسب

ورؤية شفاعته والحوض ومسح خفين وهادي بعض

خبر آحاد: وهو ما لم يجمع شروط التواتر.

وينقسم خبر الآحاد إلى ثلاثة أقسام:

مشهور: هو ما رواه ثلاثة فأكثر. في كل طبقة. ما لم يبلغ حدَّ التواتر.

عزيز: هو ما رواه اثنان، ولو في طبقة واحدة من السند.

غريب: هو ما تفرد بروايته راو واحد.

وينقسم الخبر من حيث القبول والرد إلى قسمين:

١. مقبول: وهو ما ترجَّح صدق المُخْبِر به، وهو قسمان: صحيح، وحسن.

وينقسم الصحيح إلى قسمين: صحيح لذاته، وصحيح لغيره.

وينقسم الحسن إلى قسمين: حسن لذاته، وحسن لغيره.

٢. ومردود: وهو ما لم يترجَّح صدق المُخْبِر به، وهو قسمان:

أ. مرود بسبب انقطاع هي السند؛ وأنواعه: (المُعَلَّق، والمُعْضَل، والمُرْسَل، والمُنْقَطِع، والمُدَّاس، والمُرْسَل الحقيقي).

ب. ومردود بسبب طعن في الراوي؛ وأنواعه: (الموضوع، والمتروك، والشاذ، والمُعَلَّ، والمُضْطَرَب، والمُنْكَر، والمُدْرَج، والمَقْلُوب، والمُصَحَّف، والمَزِيد في متصل الأسانيد).

وينقسم الحديث باعتبار مَنْ أَسْنَدَ إِلَيْهِ (قائله) إلى أربعة أقسام:

الحديث القدسي: هو ما نُقِلَ إلينا عن النبي ﷺ، مع إسناده إياه إلى ربه عز وجل.

والحديث المرفوع: هو ما أُضِيفَ إلى النبي ﷺ، من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة.

والحديث الموقوف: هو ما أُضِيفَ إلى الصحابيِّ رضي الله عنه، من قول، أو فعل، أو تقرير.

والحديث المقطوع: هو ما أُضِيفَ إلى التابعيِّ رضي الله عنه، أو مَنْ بَعْدَهُ من قول، أو فعل.

### آداب المحدث وآداب طالب الحديث

إن طلب الحديث من أفضل القربات عند الله تعالى، وأشرف ما يُنفَق فيه الأوقات، فينبغي على من يشتغل به، ويقوم بتعليمه للناس أن يتحلّى بمكارم الأخلاق، ومحاسن الصفات، ويكون قدوة عملية ونموذجاً حياً في النَّاسِ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ والافتداء بهديه وسنته وأموره وأحواله.

### آداب المحدث:

١. تصحيح النية وإخلاصها، وتطهير القلب من أغراض الدنيا، كحب الرئاسة أو الشهرة.
٢. أن يكون أكبر همه نشر حديث رسول الله ﷺ، وتبليغه للناس مبتغياً من الله جزيل الأجر.
٣. ألا يحدث بحضرة من هو أولى منه؛ لِسُنَّته، أو علمه.
٤. أن يرشد من سألَه عن شيء من الحديث. وهو يعلم أنه موجود عند غيره. إلى ذلك الغير.
٥. ألا يمتنع من تحديث أحد؛ لكونه غير صحيح النية؛ فإنه يُرَجَى له صحتها بعد ذلك.
٦. أن لا يتصدر لتعليم الحديث وعقد مجالسه، إلا إذا كان أهلاً لذلك.
٧. أن يتطهر ويتطيب، ويلبس أحسن ثيابه، ويكون طاهر الظاهر نقي الباطن أثناء التعليم.
٨. أن يجلس متمكناً بوقار وهيبة؛ تعظيماً لحديث رسول الله ﷺ.
٩. أن يقبل على الحاضرين كلهم، ولا يخص بعنايته أحداً دون أحد.
١٠. أن يفتح مجلسه ويختتمه بحمد الله تعالى، والصلاة والسلام على النبي ﷺ، وأن يدعو لنفسه، وللسامعين بما فيه الخير في الدنيا والآخرة.

١١. أن يجتنب ما لا تحتمله عقول الحاضرين، وأن يتعد عما لا يفهمونه من الحديث.

١٢. أن يختم الإملاء بحكايات ونوادر ومُلَح؛ لترويح القلوب، وطرْد السَّامة والملل.

### آداب طالب الحديث

ينبغي لطالب الحديث أن يتصف بالآداب العالية والأخلاق الكريمة التي تناسب شرف العلم الذي يطلبه، وهو حديث رسول الله ﷺ، فمن هذه الآداب:

١. تصحيح النية، والإخلاص لله تعالى في طلبه.

٢. الحذر من أن تكون الغاية من طلبه التوصل إلى غرض من أغراض الدنيا.
- فقد أخرج أبو داود في «سننه»، كتاب: العلم، باب: في طلب العلم لغير الله تعالى، بسند صحيح من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ تَعَلَّمَ عِلْمًا مِمَّا يَتَنَعَّى بِهِ وَجْهُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ لَا يَتَعَلَّمُهُ إِلَّا لِيُصِيبَ بِهِ عَرَضًا مِنَ الدُّنْيَا، لَمْ يَحْذَرْ الْجَنَّةَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» يَعْنِي: رِيحَهَا.
٣. العمل بما يسمعه من الأحاديث، وتطبيق هذا في حياته.
٤. أن يسأل الله تعالى التوفيق والتسديد والتيسير والإعانة على ضبط الحديث وحفظه وفهمه.
٥. أن يقضي وقته في طلبه، ويذل جهده في تحصيله، ويحرص على مداومة القراءة والحفظ.
٦. أن يبدأ بالسماع من أرجح شيوخ بلده إسنادًا وعلماً ودينًا.
٧. أن يحترم شيوخه، ومن يسمع منهم، ويوقرهم، فذلك من إجلال العلم، وأسباب الانتفاع.
٨. أن يلتزم رضا شيوخه، ولا يغضبهم، ويصبر على جفائهم لو حصل.
٩. أن يرشد زملاءه وأقرانه في طلب الحديث إلى ما حصله من فوائد، ولا يكتمها عنهم؛ فإن كتمان الفوائد العلمية عن طلابها لؤم يقع فيه بعض الطلبة الوضعاء؛ لأن الغاية من طلب العلم نشره.
١٠. ألا يمنعه الحياء أو الكبر من السعي في السماع والتحصيل وأخذ العلم، ولو من هو دونه في السن، أو المنزلة.
١١. عدم الاقتصار على سماع الحديث وكتابته، دون معرفته وفهمه، فيكون قد أتعب نفسه من غير تحصيل الفائدة المرجوة من السماع والطلب.
١٢. أن يقدم في السماع والضبط والتفهم «الصحيحين»، ثم بقية الكتب الستة، ثم ما تمس الحاجة إليه من «المسانيد»، و«الجوامع»، والمصنفات التي ينصح بها شيوخه، ومعلموه.
١٣. أن يهتم بمعرفة المهم فالأهم، وأن يحرص على التدرج في الطلب بما يوجه به شيوخه.
١٤. أن يداوم على الذكر والعبادة؛ ليحفظ الله له وقته، ويفتح عليه في فهم ما استغلق.

(متن المنظومة البيقونية)

بسم الله الرحمن الرحيم

أَبْدَأُ بِالْحَمْدِ مُصَلِّيًا عَلَى	مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيِّ أَرْسَلَا
وَذِي مِنْ أَقْسَامِ الْحَدِيثِ عِدَّةُ	وَكُلِّ وَاحِدٍ أَتَى وَحَدَّثَهُ
أَوْهَا الصَّحِيحُ وَهُوَ مَا اتَّصَلَ	إِسْنَادُهُ وَلَمْ يَشُدَّ أَوْ يُعَلَّ
يَرْوِيهِ عَدْلٌ ضَابِطٌ عَنْ مِثْلِهِ	مُعْتَمِدٌ فِي ضَبْطِهِ وَتَقْلِيهِ
وَالْحَسَنُ الْمَعْرُوفُ طَرَفًا وَعَدَّتْ	رِجَالُهُ لَا كَالْمُجِيحِ الْمُنْهَرَّتْ
وَكُلُّ مَا عَنْ رُتْبَةِ الْحُسْنِ قَصُرُ	فَهُوَ الضَّعِيفُ وَهُوَ أَقْسَمًا كَثُرُ
وَمَا أُضِيفَ لِلنَّبِيِّ الْمَرْفُوعُ	وَمَا لِتَابِعٍ هُوَ الْمَقْطُوعُ
وَالْمُسْنَدُ الْمُتَّصِلُ الْإِسْنَادُ مِنْ	رَاوِيهِ حَتَّى الْمُضْطَفَى وَلَمْ يَبْنِ
وَمَا يَسْنَعُ كُلُّ رَاوٍ يَتَّصِلُ	إِسْنَادُهُ لِلْمُضْطَفَى فَالْمُتَّصِلُ
مُسْلَسَلٌ قُلُّ مَا عَلَى وَضْفِ أَتَى	مِثْلُ أَمَا وَاللَّهِ أَنْبَايَ الْفَتَى
كَذَاكَ قَدْ حَدَّثْنِيهِ قَائِمًا	أَوْ بَعْدَ أَنْ حَدَّثَنِي تَبَسُّمًا
عَزِيزُ مَرْوِيٍّ اثْنَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةَ	مَشْهُورُ مَرْوِيٍّ فَوْقَ مَا ثَلَاثَةَ
مَعْنَعَنْ كَعَنْ سَعِيدٍ عَنْ كَرَمِ	وَمُبْهَمٌ مَا فِيهِ رَاوٍ لَمْ يُسَمِّ
وَكُلُّ مَا قَلَّتْ رِجَالُهُ عَلا	وَضِدُّهُ ذَاكَ الَّذِي قَدْ نَزَلَا
وَمَا أَصْفَتْهُ إِلَى الْأَصْحَابِ مِنْ	قَوْلٍ وَفَعَلٍ فَهُوَ مَوْقُوفٌ زَيْنُ
وَمُرْسَلٌ مِنْهُ الصَّحَابِيُّ سَقَطُ	وَقُلُّ غَرِيبٌ مَا رَوَى رَاوٍ فَقَطُ
وَكُلُّ مَا لَمْ يَتَّصِلْ بِحَالِ	إِسْنَادُهُ مُنْقَطِعُ الْأَوْصَالِ
وَالْمُغْضَلُ السَّاقِطُ مِنْهُ اثْنَانِ	وَمَا أَتَى مُدْلَسًا نَوْعَانِ
الْأَوَّلُ: الْإِسْقَاطُ لِلشَّيْخِ وَأَنْ	يَنْقِلَ عَمَّنْ فَوْقَهُ بَعْنُ وَأَنْ



وَالثَّانِ: لَا يُسْقِطُهُ لَكِنْ يَصِفُ  
وَمَا يُجَالِفُ ثِقَةً فِيهِ الْمَلَأَ  
إِنْدَالَ رَأَوْ مَا بِرَأَوْ قِسْمُ  
وَالْفَرْدُ مَا قَيَّدَتْهُ بِثِقَةٍ  
وَمَا بَعْلَةٌ غُمُوضٍ أَوْ خَفَا  
وَدُوْ اخْتِلَافٍ سَنَدٍ أَوْ مَتْنٍ  
وَالْمُدْرَجَاتُ فِي الْحَدِيثِ مَا أَتَتْ  
وَمَا رَوَى كُلُّ قَرِينٍ عَنْ أَحَدٍ  
مُتَّفِقٌ لَفْظًا وَخَطًا مُتَّفِقٌ  
مُؤْتَلَفٌ مُتَّفِقٌ الْحَطُّ فَقَطْ  
وَالْمُتَكَرِّرُ الْفَرْدُ بِهِ رَأَوْ عَدَا  
مَثْرُوكُهُ مَا وَاحِدٌ بِهِ انْفَرَدَ  
وَالْكَذِبُ الْمُخْتَلَقُ الْمَصْنُوعُ  
وَقَدْ أَتَتْ كَالْجَوْهَرِ الْمَكْنُونِ  
فَرَقَ الثَّلَاثِينَ بِأَرْبَعِ أَتَتْ

أَوْصَافُهُ بِمَا بِهِ لَا يَنْعَرِفُ  
فَالشَّادُ وَالْمَقْلُوبُ قِسْمَانِ تَلَا  
وَقَلْبُ إِسْنَادٍ لِمَتْنٍ قِسْمُ  
أَوْ جَمْعٍ أَوْ قَصْرِ عَلَى رَوَايَةٍ  
مُعَلَّلٌ عَنْدهُمْ قَدْ عُرِفَا  
مُضْطَرِبٌ عِنْدَ أَهْلِ الْقَنْ  
مِنْ بَعْضِ أَلْفَاظِ الرُّوَاةِ اتَّصَلَتْ  
مُدَبَّجٌ فَأَعْرِفَهُ حَقًّا وَاتَّخَذَهُ  
وَضِدُّهُ فِيمَا ذَكَرْنَا الْمُتَعَرِّقُ  
وَضِدُّهُ مُخْتَلِفٌ فَأَخْشَ الْعَلَطُ  
تَغْدِيلُهُ لَا يَجْمَلُ التَّفَرُّدَا  
وَأَجْمَعُوا لِضَعْفِهِ فَهَوَ كَرَدُ  
عَلَى النَّبِيِّ فَذَلِكَ الْمَوْضُوعُ  
سَمَّيْتُهَا مَنْظُومَةَ الْيَنْفُوزِي  
أَيَّانَهَا عَمْتُ بِخَيْرِ خِيَمَتِ



### التعريف بالناظم:

لا يُعرف للناظم -رحمته- ترجمة وافية يُذكر فيها شيوخه، وتلاميذه، وحياته العلمية، ومؤلفاته. ولكن ذكر اسمه العلماء الذين ألفوا في الأعلام، ومعاجم المؤلفين فقالوا: هو عمر بن محمد بن قُتُوح البيقوني، الدمشقي، الشافعي. وقال بعضهم: اسمه: طه بن محمد بن قُتُوح البيقوني<sup>(٣)</sup>، الدمشقي، الشافعي، عالم في الحديث، وأصول الفقه، تُوفي: نحو سنة ١٠٨٠هـ، وقد كتب الله الشهرة له برغم إغفال كتب التراجم لترجمته، فداعت منظومته في الآفاق، واشتهرت في الأوساط الحديثية، وانبرى لها المحدثون شرحاً وتوضيحاً، وتعليقاً وتنكيلاً جيلاً بعد جيل رَحِمَهُمُ اللَّهُ ورضي عَنَّا وعنهم أجمعين.



<sup>(٣)</sup> نسبة إلى قرية تسمى: «بيقون»، وهي قرية في أذربيجان، بقرب الأكراد. وهناك قرية أخرى تسمى بهذا الاسم تابعة لمحافظة جبل لبنان، على مسافة ٥٠ كم من بيروت.

# سِرُّ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ

## مقدمة النظم

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ :

أَبْدَأُ بِالْحَمْدِ مُصَلِّيًا عَلَى مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيِّ أَرْسَلَا

افتتح المصنّف رَحِمَهُ اللهُ منظومته بكتابة البسملة قبل أن يشرع في النظم تبركًا وتيمناً بذكر الله الرحمن الرحيم الذي تسعد القلوب بحبه، وتطمئن الأفئدة بذكره، جل جلاله وتقدست أسماؤه، ولا إله غيره، ولا رب سواه، واقتداءً بكتاب الله ﷻ، وتأسياً بالنبي ﷺ فإنه كان يفتح كتبه ورسائله إلى الملوك والرؤساء بالبسملة، ثم تثنى بالحمد لله تعالى، اقتداءً بالكتاب العزيز أيضًا حيث جعلت فاتحته سورة «الحمد»، وعملًا بسنة النبي ﷺ؛ فقد أخرج أبو داود في «سننه»، من حديث أبي هريرة ؓ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلُّ كَلَامٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ فَهُوَ أَجْدَمٌ»، وصححه ابن حبان بلفظ: «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِحَمْدِ اللَّهِ، فَهُوَ أَقْطَعٌ»<sup>(١)</sup>، ويستحب البداءة بالحمدلة لكل مُصَنِّفٍ، ودارس، ومدرس، وخطيب، وبين يدي سائر الأمور المهمة.

ثم أتبع البسملة والحمدلة بالصلاة على سيدنا مُحَمَّدٍ ﷺ خير نبيٍّ أُرْسِلَ لْعُمُومِ الْخَلْقِ.

ومعنى الصلاة على النبي ﷺ من العبد: طلب الثناء عليه ﷺ من الله تعالى.

وأما صلاة الله تعالى على نبيه فمعناها: ثناؤه ﷻ عليه ﷺ في الملأ الأعلى.

وقيل: الصلاة من الله تعالى: رحمة، ومن الملائكة: استغفار، ومن العبد: دعاء.

وقيل: الصلاة من اللع تعالى: على نبيه ﷺ هي مزيد من تحن وتعطف منه جل جلاله على

رسوله ﷺ؛ لأن الله تعالى غاير بين الصلاة والرحمة في قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ

رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ ۖ﴾.

<sup>(١)</sup> حسنه ابن الصلاح، والنووي، والسيوطي. ومعنى «أجذه»، و«أقطع»: أي ناقص قليل البركة. ومعنى «ذي بال»: أي حال مهم.

## أنواع علوم الحديث

قال الناظم رحمه الله :

وَفِي مَنَاقِسِ الْحَدِيثِ عِدَّةٌ      وَكُلُّ وَاحِدٍ أَتَى وَحْدَهُ

يبين المؤلف رحمه الله أن هذه المنظومة تضمنت عددًا ليس بكثير من أقسام علوم الحديث؛ فذكر أن علوم الحديث أقسام متعددة، وقد تضمنت منظومته بعض أنواع علوم الحديث.

فعلوم الحديث تتنوع عند علماء المصطلح إلى أنواع متعددة؛ منها ما يرجع إلى السند، ومنها ما يرجع إلى المتن، ومنها ما يرجع إليهما معًا، وقد أوصلها بعضهم إلى خمسة وستين نوعًا، ومنهم من أوصلها إلى مئة نوع، ومنهم من ذكر أقل من ذلك، ومنهم من أوصلها إلى أكثر من ذلك؛ إذ لا تُحصى أحوال الرواة، وصفاتهم، ولا أحوال متون الأحاديث، وصفاتها.

ثم قال الناظم رحمه الله: «وَكُلُّ وَاحِدٍ أَتَى وَحْدَهُ» بمعنى أن كل واحد من هذه الأنواع جاء مع تعريفه، فالواو هنا واو المعية، فالحد هو التعريف، وهو: «الوصف المحيط بموصوفه، المميز له عن غيره»، وشرطه أن يكون جامعًا مانعًا؛ جامعًا لجميع أفرادها، فلا يخرج فرد منهم عنه، مانعًا من دخول غير أفرادها فيه.

وقد يكون المراد - والله أعلم - أن كل واحد من العلماء السابقين الذي ألفوا في هذه الأقسام جاء في مصنفه بتعريف كل قسم من هذه الأقسام.

الحديث الصحيح

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ :

أَوَّلُهَا الصَّحِيحُ وَهُوَ مَا اتَّصَلَ      إِسْنَادُهُ وَلَمْ يَشُدَّ أَوْ يُعَلَّ  
يُرْوَاهُ عَدَلٌ ضَابِطٌ عَنْ مِثْلِهِ      مُتَّصِلٌ فِي ضَبْطِهِ وَتَقْلِيهِ

شرع الناظم - رَحِمَهُ اللهُ - في بيان أقسام علوم الحديث، فبدأ بذكر «الحديث الصحيح»، وبيان شروطه، وقدمه على بقية الأنواع؛ لأنه أعلاها شأنًا، وأجلها قدرًا، وأقواها حجة، وأرفعها ذكرًا، كما أن ثمرة علم الحديث دراية وفائدته هي تمييز الحديث المقبول من الحديث المردود، والحديث الصحيح هو أعلى أنواع المقبول، فكان البدء به أولى وأحرى.

ثم عرّفه بقوله: «أَوَّلُهَا الصَّحِيحُ وَهُوَ مَا اتَّصَلَ» يعني يشترط في الحديث الصحيح اتصال إسناده؛ ومعناه: أن يتحمل كل راوٍ من رواة الإسناد الحديث عن شيخه الذي تلقى عنه مباشرة بلا واسطة، وهكذا يأخذه كل راوٍ عن شيخه، من أول السند إلى منتهاه، فمثلاً يرويه المصنّف، عن شيخه، ويرويه شيخه، عن شيخه، ويرويه شيخه، عن شيخه، ويرويه تابعي، عن التابعي، ويرويه التابعي، عن الصحابي، ويرويه الصحابي، عن النبي ﷺ، والحاصل أن المراد هو الاتصال في جميع طبقات السند من أول شيخ المصنّف إلى الصحابي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

كيف يُعرف اتصال السند؟

١- يُعرَفُ اتصال السند بتصريح الراوي بسماع هذا الحديث من شيخه، كأن يقول: سمعت، أو سمعنا، أو حدثني، أو حدثنا، أو أخبرني، أو أخبرنا، أو سألت فلانًا، أو لقيته فقال لي، أو غير ذلك من الصيغ التي تدل صراحة على أنه أخذ الحديث مباشرة عن شيخه.

أما الصيغ التي لا تدل صراحة على الأخذ مباشرة، مثل «قال»، و«عن»، و«أن»، فإنها تشمل أن يكون الراوي روى عن شيخه بواسطة (بمعنى أن يكون الراوي سمع من شخص، وهذا الشخص سمع من شيخ الراوي، فالراوي لم يسمع من شيخه مباشرة، وإنما سمعه من شخص، عنه)، فهذه الصيغ، ينظر أهل الحديث فيها إلى حال الراوي الذي أطلق هذه الصيغة، هل هو من المدلسين أو لا؟، فإن كان مُدَلِّسًا فإنه لا يُقْبَل من حديثه إلا ما صرح فيه بالسماع أو التحديث عن شيخه مباشرة، وإن لم يكن مُدَلِّسًا فإنه يُقْبَل حديثه، وإن لم يُصَرِّح بالسماع.

٢- وبثب الاتصال أيضًا بأن يُدْرِكَ الراوي شيخه إدراكًا بَيِّنًا، ويكون اللقاء ممكنًا، بشرط أن لا يطعن أحد من الأئمة في سماع ذلك الراوي من شيخه.

وإذا لم يتوفر شرط اتصال السند حصل عكسه، وهو الانقطاع، والانقطاع نوعان: ظاهر، وخفي، فالانقطاع الظاهر يشترك في معرفته الأئمة وغيرهم من المشتغلين بعلوم الحديث، ويُعْرَفُ هذا الانقطاع من عدم التلاقي بين الراوي وشيخه؛ وأنواعه: (المُعْلَقُ، والمُرْسَلُ، والمُعْضَلُ، والمُنْقَطِعُ)، والخفي هو الذي لا يدركه إلا الأئمة الحذَّاق المطلعون على طرق الحديث، وعلل الأسانيد؛ وأنواعه: (المُدَلِّسُ، والمُرْسَلُ الحقيقي).

وقوله: «وَلَمْ يَشِدُّهُ أَوْ يُعْلَلْ» يعني يشترط في الحديث الصحيح أن لا يكون شاذًا، ولا مُعْلَلًا. والشذوذ هو: مخالفة الراوي المقبول لمن هو أولى منه حفظًا، أو ثبوتًا، أو علمًا، أو عددًا، أو اختصاصًا بشيخه، أو ترجيحًا بأي مرجح آخر عن رواية هذا المخالف، فمثلًا: إذا روى راو ثقة عن شيخه رواية، وجاء ثقة آخر، لكنه أثبت من الأول في روايته عن شيخه، فرواه الثاني عن نفس شيخ الأول على وجه يُخَالِف رواية الأول، فحيث نقول: إن رواية الراوي الأول شاذة (مردودة)؛ لأنه خالف من هو أولى منه وأرجح؛ إذ الثاني أثبت منه في شيخه، بينما رواية الراوي الثاني محفوظة (مقبولة)؛ لكونه اشترك مع الأول في كونه ثقة، وزاد عنه أنه أثبت منه في شيخه، وأضبط لحديثه، وأدرى بروايته، وأحفظ لما يقوله الشيخ، وسيأتي توضيح ذلك، والمثال عليه في شرح البيت الحادي والعشرين عند شرحنا للحديث الشاذ بإذن الله تعالى.

ويُطْلَق مصطلح العلة: في تطبيقات المحدثين واستعمالهم على «السبب المؤثر في الحديث، قدح هذا السبب، أم لم يقدح، ظهر أم خفي، في السند أم في المتن، في اللفظ أم في المعنى». أما العلة المراد أن يسلم منها الحديث الصحيح فتطلق على «السبب الغامض الخفي المؤثر القادح في صحة الحديث مع أن الظاهر السلامة منه»، فيُقَصَّد بها إذا العلة التي لا يقف عليها المحدث إلا بعد جمع طرق الحديث، ومقارنة الأسانيد بعضها ببعض. وسيأتي توضيح ذلك، والمثال عليه في البيت الرابع والعشرين عند شرحنا للحديث المتعل بمشيئة الله تعالى.

قوله: «يُرْوِيهِ عَدْلٌ» يعني أنه لا بد أن يكون راوي الحديث الصحيح عدلاً، وهذا شرط رابع من شروط صحة الحديث.

فالعَدَالَةُ: وصف في الشخص يقتضي استقامته في الدين، وفي المروءة.

وهي أَيْضًا: مَلَكَةٌ تحمل صاحبها على ملازمة التقوى والمروءة.

والتقوى: هي امتثال المأمورات، واجتناب المنهيات.

والفسق: هو ارتكاب الكبائر، والإصرار على الصغائر.

والمروءة: هو أن يفعل الراوي من المباحات ما يزيّنه، ويترك منها ما يسيئنه. والمعتبر في المروءة

عُزْف المجتمع الذي يعيش فيه، والعُرف يختلف باختلاف الزمان، والمكان، والأشخاص.

فالعَدْلُ إِذَا: هو من يفعل المأمورات، ويترك المحرمات، ولا يُجَاهِر بكبيرة، ولا يصِر على

صغيرة، وكانت محاسنه أكثر من مساوئه، فأكثر أحواله، ومعظم أوقاته في طاعة الله ومرضاته.

والراوي العدل هو: الراوي المسلم، البالغ، العاقل، السالم من أسباب الفسق، وخوارم

المروءة.

فلا تُقْبَل رواية الكافر، ولا رواية الصبي الصغير الذي لا يضبط روايته، ولا رواية المجنون

ولا المعتوه، ولا رواية الفاسق.



### وتثبت العدالة بأحد أمرين:

١. استفاضة الثناء على الراوي، وشهرة عدالته بين الأئمة والمحدثين. مثل: مالك، وشعبة،

وغيرهما.

٢. التزكية: وذلك أن ينص إمام أو أكثر من أئمة الجرح والتعديل على أن فلاناً عدل، أو ثقة

أو نحو ذلك.

قوله: «يُرويه ..... ضابط» يعني أنه يشترط في راوي الحديث الصحيح أيضاً أن يكون تام

الضبط، وهذا هو الشرط الخامس من شروط صحة الحديث الذي ذكره المؤلف رحمه الله.

والضبط هو إتقان حفظ الرويات، والتثبت في ذلك، وهو نوعان:

١. ضبط صدر: وهو أن يُثبت ما سمعه، بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء.

٢. وضبط كتاب: وهو صيانة الراوي لكتابه منذ أن كتب فيه الحديث، وصححه، أو قابله على

أصل شيخه إلى أن يؤدي منه، بحيث لا تتطرق إليه يد العبث أو التزوير أو التغيير.

### كيف يُعرف ضبط الراوي؟

١- ويُعرف ضبط الراوي باستفاضة ضبطه بين الأئمة، وشهرته بذلك.

٢- ويُعرف أيضاً بنص إمام أو أكثر من أئمة الجرح والتعديل على أنه يحفظ حديثه ويتقنه.

٣- ويُعرف كذلك باختبار ضبط الراوي بروايات الثقات المتقين؛ فإن وافقت روايته

روايات الثقات كان ضابطاً لروايته، وإن خالفت روايته رواياتهم كان غير ضابط لروايته.

ويُعتبر الراوي غير ضابط إذا كان سعي الحفظ، أو فاحش الغلط، أو مُغفلاً، أو كثير الأوهام،

أو خالف مَنْ هو أرجح منه.

وبناء على ما ورد في البيتين السابقين يمكننا تعريف الحديث الصحيح لذاته بأنه «ما اتصل

سنده، بنقل العدل تام الضبط، عن مثله، من أوله إلى نهايته، من غير شذوذ، ولا علة».

ويتبين من هذا التعريف أنه يجب توافر خمسة شروط لكي يكون الحديث صحيحاً، وهي:

١. اتصال السند.

٢. عدالة الرواة.

٣. ضبط الرواة.

٤. السلامة من الشذوذ.

٥. السلامة من العلة القاذحة.

أما إذا اختل شرط واحد من هذه الشروط الخمسة فلا يسمى الحديث حيثنذ صحيحًا، بل ينتج عن هذا الخلل نوع من أنواع الحديث الضعيف كما سيتضح بعد ذلك عند شرح البيت السادس عشر إلى البيت الثاني والثلاثين بمشيئة الله تعالى .

### مثال للحديث الصحيح لذاته:

ما أخرجه البخاري رحمه الله في «صحيحه»، قال: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا ابْنُ عَلِيَّةَ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ، حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ وَالِدِهِ، وَوَلَدِهِ، وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ».

فهذا الحديث صحيح لذاته؛ لتوافر شروط الصحة الخمسة على النحو التالي :

أ. سنده متصل: إذ إن كل راوٍ من رواه سمعه من شيخه مباشرة. وأما عن ابنِ عَلِيَّةَ، وَعَبْدُ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ، فمحمولة على الاتصال؛ لأنهم غير مدلسين.

ب، ج. ولأن رواه عدول ضابطون: وهذه أوصافهم عند علماء الجرح والتعديل.

١. يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدورقي: ثقة حافظ.

٢. إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ المعروف بابنِ عَلِيَّةَ: ثقة حافظ إمام حجة.

٣. عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ: ثقة حجة.

٤. أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ الأنصاري: صحابي.

د. ولأنه غير شاذ: إذ لم يعارضه ما هو أقوى منه.

هـ. ولأنه ليس فيه علة من العلل، وهذا عُرف من تخريج الحديث وجمع طرقه.

### حُكْمُ الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ:

حجة من حجج الشرع يجب العمل به في الأحكام الشرعية.

### أول مُصَنَّفٍ هِيَ الصَّحِيحُ الْمَجْرُودُ:

«صحيح البخاري»، ثم «صحيح مسلم». وهما أصح كتب السنة، وقد أجمعت الأمة على

تلقي كتابيهما بالقبول، ولم يستوعبا «الصحيح» في «صحيحيهما»، ولا التزما ذلك.

### مراتب الحديث الصحيح:

ينقسم الحديث الصحيح بالنسبة للكتب المروي فيها ذلك الحديث إلى سبع مراتب هي:

- ١- ما اتفق عليه البخاري ومسلم، وهو أعلى المراتب.
- ٢- ثم ما انفرد به البخاري.
- ٣- ثم ما انفرد به مسلم.
- ٤- ثم ما كان على شرطهما ولم يخرجاه.
- ٥- ثم ما كان على شرط البخاري، ولم يُخرِّجْهُ.
- ٦- ثم ما كان على شرط مسلم، ولم يُخرِّجْهُ.
- ٧- ثم ما صح عند غيرهما من الأئمة، كابن خزيمة، وابن حبان مما لم يكن على شرطهما، أو على شرط واحد منهما.

### معنى قولهم: «متفق عليه»:

المراد بهذا اللفظ اتفاق البخاري ومسلم على إخراج الحديث، وهذا يطلق على الحديث الذي

أخرجاه بنفس الألفاظ أو بنفس المعنى مع الاتفاق في الصحابي الذي روى الحديث.

### شرط البخاري ومسلم:

أن يكون الحديث مرويًا من طريق رجال الكتاتين، أو أحدهما مع مراعاة الكيفية التي التزمها

الشيخان في الرواية منهم.

معنى قول المحدثين: «هذا حديث صحيح»، وقولهم: «هذا حديث

**صحيح الإسناد»:**

إذا قال المحدث: «هذا حديث صحيح»: فمعناه: أنه تكفل لنا باجتماع شروط الصحة الخمسة في هذا الحديث، وهي: (اتصال الإسناد، وعدالة الرواة، وضبطهم، وعدم الشذوذ، وعدم العلة القادحة).

أما إذا قال: «هذا حديث صحيح الإسناد»: فمعناه: أنه تكفل لنا بتوفر شروط ثلاثة فقط من شروط الصحة، وهي: (اتصال الإسناد، وعدالة الرواة، وضبطهم)، أما (عدم الشذوذ، وعدم العلة القادحة)، فلم يتكفل بهما؛ لأنه لم يثبت منهما. لكن لو اقتصر حافظ معتمد على قوله: «هذا حديث صحيح الإسناد»، ولم يذكر له علة، فالظاهر صحة المتن أيضًا؛ لأن الأصل السلامة من الشذوذ، والسلامة من العلة، والله تعالى أعلم.



## الحديث الحسن

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ :

وَالْحَسَنُ الْمَعْرُوفُ طُرُقًا وَغَدَتْ رِجَالُهُ لَا كَالصَّحِيحِ اشْتَهَرَتْ

بعد أن فرغ الناظم . رَحِمَهُ اللهُ . من الكلام على الحديث الصحيح لذاته انتقل إلى تعريف الحديث الحسن لذاته، وقَدَّمَ الصحيح على الحسن؛ لعلو قدر الصحيح؛ إذ هو أقوى في إفادة الحُجَّة من الحسن.

قوله: «وَالْحَسَنُ الْمَعْرُوفُ طُرُقًا» يعني أن تكون طرقه معروفة، بحيث يكون راويه معروفًا بأخذ الحديث عن أهل بلده، فلا يكون ضعيفًا، أو كذابًا، وإنما يكون على دراية بما يرويه. أو لعل المعنى أن تكون طرقه معروفة باتصال السماع بين روايتها فخرج بذلك ما كان فيه انقطاع.

قوله: «وَعَدَتْ رِجَالُهُ لَا كَالصَّحِيحِ اشْتَهَرَتْ»: أي أن شهرة رجال الحديث الحسن لا تبلغ شهرة الحديث الصحيح، والمراد: أن رجال الحسن ليسوا كرجال الحديث الصحيح في الضبط، بل رجاله أخف ضبطًا وأقل تثبتًا من رجال الحديث الصحيح.

ويمكننا القول بأن الناظم . رَحِمَهُ اللهُ . عَرَّفَ الحسن بأنه: «الحديث المعروف طرقه، والمشهور رجاله شهرة دون شهرة رجال الصحيح».

وهذا التعريف لا يفي بتعريف الحديث حسن؛ لأن شرط «المعروف طرقه» غير مانع من دخول الحديث الصحيح، والضعيف، بل والموضوع، فالصحيح طرقه معروفة بعدالة الرواة وضبطهم، والضعيف طريقه معروفة أيضًا بضعف روايها، وكذا الموضوع طريقه معروفة بكذب روايها.

كما أن شهرة رجاله غير مائعة من دخول رجال الضعيف؛ لاشتهارهم بالضعف أيضًا، وهم دون رجال الصحيح أيضًا.

ويظهر من تعريف البيهقي للحسن أنه مأخوذ من تعريف الخطابي له حيث عرّفه بقوله: هو «ما عُرِفَ تَخَرُّجُهُ، واشتهر رجاله، وعليه مدار أكثر الحديث، وهو الذي يَقْبَلُهُ أكثر العلماء، ويستعمله عامة الفقهاء».

ومخرج الحديث: هو الراوي الذي تدور عليه أسانيد أهل البلد، فقتادة بن دعامة السدوسي تدور عليه أسانيد البصريين، والليث بن سعد تدور عليه أسانيد المصريين، ومعمر بن راشد تدور عليه أسانيد اليمنيين وهكذا.

وقيل: ما عُرِفَ سماع رواته بعضهم من بعض، فخرج بذلك المنقطع.

ولا يُفْهَم من قوله: «والْحَسَنُ الْمَعْرُوفُ طَرَقًا» أن الحسن يحتاج إلى انضمام طرق بعضها إلى بعض؛ ليكتسب صفة الحسن، فهذا غير مراد في الحسن لذاته، وإنما يُحتاج إلى تعدد الطرق، وانضمام بعضها إلى بعض في الحديث الحسن لغيره، كما سنوضح بعد قليل إن شاء الله تعالى، فمراد الناظم رحمته الله من تعريف الحسن هنا الحسن لذاته بدليل قوله: «لَا كَالصَّحِيحِ اشْتَهَرَتْ».

وعرّف الحافظ ابن حجر رحمته الله الحسن لذاته بتعريف أدق من تعريف الخطابي، والبيهقي، وغيرهما فذكر أن الفرق بين الحديث الصحيح والحديث الحسن، هو في درجة ضبط الراوي فقط، فراوي الصحيح يُشترط فيه تمام الضبط، في حين أن راوي الحسن يكفي أن يكون راويه خفيف الضبط، وبقية شروط الصحيح الأربعة من اتصال السند، وعدالة الرواة، والسلامة من الشذوذ، والسلامة من العلة فتُشترط في الحسن، كما تُشترط في الصحيح سواء بسواء.

وعلى هذا فيمكن تعريف الحديث الحسن لذاته بأنه: «ما اتصل سنده بنقل عدل، خفيف الضبط، ولا يكون شاذًا، ولا مُعَلَّلًا».

ولا يُفْهَم من هذا التعريف أن الحسن يُشترط فيه خفة الضبط في جميع طبقات السند، وإنما

يصير الحديث حسناً بمجرد وجود خفة الضبط ولو في طبقة واحدة من السند.

**حكم الحديث الحسن:** يجب الاحتجاج ، والعمل به مثل الحديث الصحيح عند جميع الفقهاء ، وأكثر المُحدِّثين ، وإن كان أقل منه في القوة ، وتظهر فائدة ذلك عند التعارض ، فيُقدَّم الصحيح على الحسن.

#### مثاله:

ما رواه الترمذي في «سننه»، كتاب: البرِّ والصَّلةِ، باب: مَا جَاءَ فِي بَرِّ الْوَالِدَيْنِ، (٣٠٩/٤)، برقم: (١٨٩٧)، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، أَخْبَرَنَا بِهِزُّ بْنُ حَكِيمٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَنْ أَبْرُّ؟ قَالَ: «أُمُّكَ» قَالَ: قُلْتُ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: «أُمُّكَ» قَالَ: قُلْتُ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: «أُمُّكَ» قَالَ: قُلْتُ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: «ثُمَّ أَبَاكَ، ثُمَّ الْأَقْرَبُ فَأَلْأَقْرَبُ» قال الترمذي: «وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ».

فهذا الحديث حسن لذاته؛ لتوافر شروط الحسن فيه على النحو التالي:

أ. سنده متصل: إذ إن كل راوٍ من رواه سمعه من شيخه مباشرة. وأما عنعنة حَكِيمِ بْنِ مُعَاوِيَةَ بْنِ حَيْدَةَ الْقُسَيْرِيِّ. والد بهز، عن أبيه فمحمولة على الاتصال؛ لأنه غير مدلس.

ب. ج. وأما أوصاف رواه عند علماء الجرح والتعديل فعلى النحو التالي.

١. مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ «بندار»: ثقة حافظ.

٢. يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّان: ثقة متقن إمام حافظ قدوة.

٣. بِهِزُّ بْنُ حَكِيمٍ بْنِ مُعَاوِيَةَ بْنِ حَيْدَةَ الْقُسَيْرِيِّ. صدوق.

٤. حَكِيمُ بْنُ مُعَاوِيَةَ بْنِ حَيْدَةَ الْقُسَيْرِيِّ. والد بهز: صدوق.

٥. مُعَاوِيَةُ بْنُ حَيْدَةَ الْقُسَيْرِيِّ. جد بهز. صحابي جليل رضي الله عنه.

د. ولأنه غير شاذ: إذ لم يخالف راويه الصدوق من هو أقوى منه.

هـ. ولأنه ليس فيه علة من العلل، وقد عرفنا ذلك من خلال تخريج الحديث وجمع طرقه.

وقد حسَّنه الترمذي؛ لأنه استوفى شروط الصحة إلا أن بهز بن حكيم وأباه صدوقان؛ فنزل



الحديث عن مرتبة الصحيح إلى مرتبة الحسن.

**معنى قول المحدثين: «هذا حديث حسن»، وقولهم: «هذا حديث حسن الإسناد»:**  
إذا قال المحدث: «هذا حديث حسن»: فمعناه: أنه تكفل لنا باجتماع شروط خمسة في هذا الحديث، وهي: (اتصال الإسناد، وعدالة الرواة، وخفة ضبط أحد رواته، أو بعضهم، وعدم الشذوذ، وعدم العلة).

أما إذا قال: «هذا حديث حسن الإسناد»: فمعناه: أنه تكفل لنا بتوفر شروط ثلاثة فقط من شروط الحسن، وهي: (اتصال الإسناد، وعدالة الرواة، وخفة ضبط أحد رواته، أو بعضهم). أما (عدم الشذوذ، وعدم العلة القادحة)، فلم يتكفل بهما؛ لأنه لم يثبت منها. إلا إذا قال ذلك إمام مطلع معتمد فإنه يعني السند والمتن معاً والله تعالى أعلم.

#### **معنى قول الترمذي: «حديث حسن صحيح»:**

استشكل بعض العلماء عبارة الترمذي. رحمته الله: «هذا حديث حسن صحيح»؛ لأن فيه جمعاً بين المتغايرين حيث إن راوي الحديث الحسن قاصر عن رتبة راوي الحديث الصحيح في الضبط، فكيف يُجمع بينهما مع تفاوت رتبتيهما؟

وقد أجاب العلماء عن مقصود الترمذي من هذه العبارة بأجوبة متعددة، ملخصها ما يلي:

١. إن كان للحديث إسنادان فأكثر، فالمعنى: أنه حسن باعتبار إسناد، صحيح باعتبار إسناد آخر.
٢. وإن كان له إسناد واحد، فالمعنى أنه حسن عند قوم من المحدثين، صحيح عند قوم آخرين.
٣. أن متنه حسن لغة باعتبار فصاحة الألفاظ، وجزالة المعنى، وصحيح من جهة الإسناد.
٤. ذكر الإمام السيوطي في ألفيته رأياً، حاصله: أن الحديث الذي جمع الصفات العليا وهي صفات الصحة، كان لا محالة حاوياً للصفات الدنيا وهي صفات الحسن. وعلى هذا يقال: كل صحيح حسن، ولا عكس.

٥. ورأي الإمام السيوطي الذي ذكره في ألفيته: أن الحديث إذا تعددت طرقة فهو حسن لذاته لأنه جمع صفات الحسن، صحيح لغيره لانضمام العاضد إليه.

أما إذا انفرد فهو صحيح لأنه جمع صفات الحسن، وهو مع ذلك أصح ما ورد في الباب .

٦. أن متنه حسن من جهة الفضل، والتبشير، والتيسير، وما تميل إليه النفس، وصحيح من جهة

الإسناد.

٧. أن الحسن الصحيح أعم من الصحيح، والصحيح جزء منه، وأن المراد به معًا هو الحديث

المعمول به.

٨. أن الحسن الصحيح درجة متوسطة بين الصحيح والحسن فهي أعلى من الحسن لذاته وأقل

من الصحيح لذاته فكان المراد حسن أو صحيح، فهو في درجة الحسن لذاته أو يمكن أن

يرقى إلى درجة الصحيح، فيقدر وجود (أو) بين المصطلحين.

والقولان الأولان هما أحسن هذه الأقوال كما ذكره الحافظ ابن حجر، وأما الأقوال الثلاثة

الآخيرة فهي ضعيفة مردودة، ولا تسلم من الاعتراض.

### أشهر الكتب التي يكثر فيها وجود الحديث الحسن:

لم يُفرد العلماء «الحديث الحسن» المجرّد في كتب مستقلة، كما أفردوا للحديث الصحيح

المجرّد، لكن يوجد كتب يكثر فيها وجود الحديث الحسن؛ من أشهرها:

١. «جامع الترمذي»: المشهور بـ «سنن الترمذي»، فهو أصل في معرفة «الحسن»، وقد أكثر

الترمذي . رَحِمَهُ اللهُ . من ذكر الحديث «الحسن» في «جامعه».

٢. «سنن أبي داود»: فقد ذكر أبو داود . رَحِمَهُ اللهُ . في «رسالته إلى أهل مكة»: أنه ذكر فيه الصحيح،

وما يُشبهه وما يُقَارِبُهُ، وما كان فيه وَهْنٌ شديدٌ بَيِّنُهُ، وما لم يذكر فيه شيئًا فهو صالح. فبيّن العلماء

أن ما يُشبه «الصحيح»، وما يُقَارِبُهُ هو الحديث الحسن.

ومعنى «صالح»: أي أنه صالح للاحتجاج، أو صالح للاعتبار.

٣. «سنن الدارقطني»: فقد نص الدارقطني . رَحِمَهُ اللهُ . على كثير من الحديث الحسن في «سننه».

### الحديث الصحيح لغيره

#### تعريفه:

هو الحديث الحسن لذاته إذا رُوِيَ من طريق آخر مثله، أو أقوى منه، والحديث الضعيف ضعفاً يسيراً إذا تُوْبِعَ برواية الصحيح لذاته.

وسُمِّيَ «صحيحاً لغيره»؛ لأن صحة الحديث لم تأت من ذات السند، وإنما جاءت من انضمام غيره إليه.

ويمكن التعبير عن الكلام السابق بمعادلات بسيطة تُقَرِّبُ الفهم على النحو التالي:

حسن لذاته + حسن لذاته = صحيح لغيره.

حسن لذاته + صحيح لذاته = صحيح لغيره.

ضعيف + صحيح لذاته = صحيح لغيره.

#### مرتبطته:

هو أعلى رتبة من الحديث «الحسن لذاته»، وأقل درجة من الحديث «الصحيح لذاته».

#### مثاله:

ما رواه الترمذي في «سننه»، كتاب: الطَّهَّارَةِ، باب: مَا جَاءَ فِي السَّوَالِكِ، (٣٤/١)، برقم:

(٢٢)، قال: حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ لَا أَنْ أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي لِأَمْرِهِمْ بِالسَّوَالِكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ».

فمحمد بن عمرو بن علقمة صدوق، لكنه لم يكن من أهل الضبط التام والإتقان، حتى ضعفه بعض علماء الجرح والتعديل؛ لسوء حفظه، وثقته بعضهم؛ لصدقه وجلالته، فحديثه من هذه الجهة «حسن لذاته».

وقد أخرج البخاريُّ هذا الحديث من وجه آخر في «صحيحه»، كتاب: الْجُمُعَةِ، باب: السَّوَالِكِ

يَوْمَ الْجُمُعَةِ (٤/٢)، برقم: (٨٨٧)، قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، فذكره بمثله، ورواته كلهم عدول ضابطون «ثقات».

فرواية البخاري للحديث من وجه آخر «صحيح لذاته» أزال ما كنا نخشاه من سوء حفظ محمد بن عمرو بن علقمة، وانجبر به ذلك النقص اليسير في ضبطه، وصارت رواية الترمذي الحسنة لذاتها السابق ذكرها «صحيحة لغيرها».

وَقَدْ ذَكَرَ التِّرْمِذِيُّ أَنَّ حَدِيثَ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ صَحِيحٌ؛ لِأَنَّهُ قَدْ رَوَى مِنْ غَيْرِ وَجْهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ، إِنَّمَا صَحَّ؛ لِأَنَّهُ قَدْ رَوَى مِنْ غَيْرِ وَجْهِ»، فَبَيَّنَ التِّرْمِذِيُّ أَنَّ الصَّحَّةَ جَاءَتْ مِنْ انْضِمَامِ الطَّرِيقِ الْحَسَنَةِ لِدَاتِهَا إِلَى الطَّرِيقِ الصَّحِيحَةِ لِدَاتِهَا.

وبهذا يفهم أن مراد الترمذي بقوله السابق «صحيح» أي صحيح لغيره.



### الحديث الحسن لغيره

#### تعريفه:

هو «الحديث الضعيف إذا تعددت طرقه، ولم يكن سبب ضعفه فسق الراوي أو كذبه». فيُشترط لكي يرتقي «الحديث الضعيف» إلى درجة «الحسن لغيره» أمران؛ هما:

١. أن يروى من طريق آخر. مُتابع أو شاهد. فأكثر، ضعيف مثله، أو في درجة «الحسن لذاته»، وأما إن كان المُتابع أو الشاهد صحيحًا لذاته فيرتقي «الضعيف» به إلى «الصحيح لغيره» كما تقدم.
٢. أن يكون سبب ضعف الحديث يسيرًا؛ مثل الضعف بسبب الارسال، أو التدليس، أو جهالة أحد رواة الإسناد، أو كونه مستورًا، أو ضعف حفظ راويه الصدوق الأمين، ومثل ذلك. أما إذا كان الضعف شديدًا «ضعيف جدًا»، مثل كثرة الخطأ من الراوي، أو فحش غلطه، أو غفلته، أو فسقه، ونحو ذلك، فإنه يرتقي بكثرة الطرق من كونه لا أصل له إلى كونه له أصل، فيرتقي من «ضعيف جدًا» إلى «ضعيف» بكثرة الطرق، وأقل هذه الكثرة ثلاثة طرق، بحيث إذا وُجدَ له طريق آخر ضعيف فقط ارتقى بمجموع ذلك كله إلى «الحسن لغيره».

وسُمِّيَ «حسنًا لغيره»؛ لأن الحسن لم يأت من ذات السند الضعيف، وإنما أتى من انضمام غيره إليه.

ويمكن التعبير عن الكلام السابق بمعادلات بسيطة تُقَرِّبُ الفهم على النحو التالي:

ضعيف + ضعيف = حسن لغيره.

ضعيف + حسن لذاته = حسن لغيره.

ضعيف جدًا + ضعيف جدًا + ضعيف جدًا «أو أكثر» = «ضعيف» + ضعيف = حسن لغيره.

### مرتبته:

هو أدنى مراتب الحديث المقبول كلها؛ فهو أقل رتبة من «الحديث الصحيح لذاته»، ومن «الحديث الصحيح لغيره»، وكذلك أقل درجة من «الحديث الحسن لذاته»، وتظهر ثمرة هذا الترتيب إذا تعارض «الحسن لذاته» مع «الحسن لغيره» قُدِّمَ «الحسن لذاته».

### حكم الحديث الحسن لغيره:

هو من أقسام الحديث المقبول المحتج به.

### مثاله:

ما رواه الترمذي في «سننه»، كتاب: الزُّهْد، باب: مَا جَاءَ فِي صِفَةِ أَوَانِي الْحَوْضِ، باب منه (٢٢٨/٤)، برقم: (٢٤٧٦)، قال: حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ بُكَيْرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ قَالَ: حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ الْقُرْظِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي مَنْ، سَمِعَ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ، يَقُولُ: إِنَّا جَلُوسٌ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ إِذْ طَلَعَ مُضْعَبُ بْنُ عُمَيْرٍ مَا عَلَيْهِ إِلَّا بُرْدَةٌ لَهُ مَرْفُوعَةٌ يَفْرُو، فَلَمَّا رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَكَى لِلَّذِي كَانَ فِيهِ مِنَ النِّعَمَةِ، وَالَّذِي هُوَ الْيَوْمَ فِيهِ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَيْفَ بِكُمْ إِذَا عَدَا أَحَدُكُمْ فِي حُلَّةٍ، وَرَاحَ فِي حُلَّةٍ، وَوَضَعْتَ يَدَيْهِ صَحْفَةً، وَرُفِعَتْ أُخْرَى، وَسَتَرْتُمْ يُبُوتَكُمْ كَمَا تُسْتَرُ الْكَعْبَةُ؟» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، نَحْنُ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مِنَّا الْيَوْمَ، نَتَفَرَّغُ لِلْعِبَادَةِ، وَنُكْفَى الْمُؤَنَةَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَأَنْتُمْ الْيَوْمَ خَيْرٌ مِنْكُمْ يَوْمَئِذٍ».

وقال الترمذي: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ».

فرجال إسناده الترمذي محتج بهم، عدا الراوي المبهم بين مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ الْقُرْظِيُّ، وَعَلِيَّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ؛ لأنه غير معروف بالعدالة، أو بالضبط، والسند ضعيف من أجل جهالته.

لكن للحديث شاهد من طريق آخر أخرجه الحاكم في «المستدرک»، كتاب: مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ ﷺ، ذَكَرَ مُضْعَبُ بْنُ عُمَيْرٍ الْعَبْدَرِيُّ ﷺ (٧٢٨/٣)، برقم: (٦٦٤٠)، قال: حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، ثنا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ عَفَّانَ الْعَامِرِيُّ، ثنا زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ، ثنا مُوسَى بْنُ عُبَيْدَةَ، عَنْ أَخِيهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدَةَ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ أَبِيهِ ﷺ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسًا

بِقُبَاءٍ وَمَعَهُ نَفَرٌ فَقَامَ مُضْعَبُ بْنُ عُمَيْرٍ عَلَيْهِ بُرْدَةٌ مَا تَكَادُ تُوَارِيهِ... فذكره بمعناه، ولم يحكم الحاكم على الحديث، ورجال إسناده مُحْتَجٌّ بِهِمْ، عدا موسى بْنُ عُيَيْنَةَ الرَّبِذِيِّ ضَعِيفٌ، فيكون الحديث ضَعِيفًا باعتبار إسناده الترمذي وحده؛ وضَعِيفًا باعتبار إسناده الحاكم وحده، ولكنه يرتقي بمجموع طريقه معًا إلى درجة «الحسن لغيره»؛ وبناء على هذا حَسَّنَهُ الترمذي كما تقدم.





## الحديث الضعيف

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ :

وَكُلُّ مَا عَنِ رُتْبَةِ الْحَسَنِ قَصُرَ  
فَهُوَ الضَّعِيفُ وَهُوَ أَقْسَامًا كَثُرَ

بعد أن فرغ الناظم . رَحِمَهُ اللهُ من بيان الحديث الصحيح لذاته، والحديث الحسن لذاته؛ شرع في الكلام على الحديث الضعيف، فذكر تعريفه، وأشار إلى أنه أقسام كثيرة.  
وبناء على هذا البيت يمكن تعريف «الحديث الضعيف» بأنه «ما لم يجمع صفة الحسن، بفقد شرط من شروطه».

أو بتعبير آخر هو: «الحديث الذي لم يجمع صفات القبول المشروطة في الحديث الحسن لذاته».

وقد مرّ بنا أن الحديث الحسن هو ما جمع شروطاً خمسة؛ وهي: «اتصال السند، وعدالة الرواة، وخفة الضبط في أحاديثه، أو أكثر، والسلامة من الشذوذ، والسلامة من العلة».  
وسبب كثرة أقسام الحديث الضعيف؛ هو فقدان صفة واحدة، أو صفتين، أو أكثر من صفات القبول، وقد عدَّ بعض العلماء هذه الأقسام اثنين وأربعين قسمًا، وأوصلها بعضهم إلى ثلاثة وستين قسمًا، وأوصلها آخرون إلى أكثر من ذلك.

فإذا فَقَدَ الحديث شرط اتصال السند حصل الانقطاع، وهو نوعان: انقطاع ظاهر، وانقطاع خفي، وينتج بسبب الانقطاع الظاهر أربعة أقسام من أقسام الحديث الضعيف هي: «المُعَلَّقُ، والمُعْصَلُ، والمرسل، والمُنْقَطِعُ».

وينتج بسبب الانقطاع الخفي قسمان، هما: «المُدَّلسُ، والمرسل الخفي».

وإذا فَقَدَ الحديث شرط العدالة أو الضبط حصل الطعن في الراوي بسبب ذلك، ويتج عن

ذلك من أقسام الحديث الضعيف: «الموضوع، والمتروك، والمضطرب، والمُتَكَرِّ، والمُدْرَج، والمَقْلُوب، والمُصَحَّف، والمَزِيد في متصل الأسانيد، وغير ذلك».

وإذا فَقَدَ الحديث شرط السلامة من الشذوذ نتج عنه «الحديث الشاذ».

وإذا فَقَدَ الحديث شرط السلامة من العلة نتج عنه «الحديث المُعَلَّل».

وأقسام الحديث الضعيف ليست على مرتبة واحدة من الضعف، بل هي متفاوتة في ذلك، فبعضها أشد ضعفاً من بعض، فليس الذي فقد شرطاً واحداً كالذي فقد شرطين، وليس الذي فقد شرطين كالذي فقد ثلاثة شروط، وهكذا.

كما أن الطعن في العدالة أشد من الطعن في الضبط، أو فقد الاتصال، ونحو ذلك.

### حكم العمل بالحديث الضعيف:

اختلف العلماء في العمل بالحديث الضعيف على أربعة مذاهب:

المذهب الأول: أنه يُعْمَل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال، والمواعظ، والترغيب والترهيب، ونحو ذلك، مما ليس له تعلق بالعقائد والأحكام، وهذا هو المَعْتَمَد عند الأئمة المحققين؛ مثل الإمام أحمد، وسفيان الثوري، وعبد الرحمن بن مهدي، وعبد الله بن المبارك، وابن عبد البر، والنووي، والعراقي، وابن حجر، والسخاوي، وزكريا الأنصاري، والسيوطي، وغيرهم من المحدثين، والفقهاء كثير، وهذا هو أرجح الأقوال.

المذهب الثاني: أنه يُعْمَل بالحديث الضعيف حتى في باب الأحكام، ويُقَدَّم على القياس؛ لأنه أولى من آراء الرجال، بشرط ألا يكون ضعفه شديداً، وألا يُوجد في بابه غيره، ولا ما يُعَارِضُه، وأن يكون ذلك في الأحاديث التي تُفِيد الاحتياط، لا في التيسير والتسهيل وعُزِي ذلك إلى الإمام أبي داود، والإمام أحمد، وابن منْدَه، وغيرهم.

بل يُمكن القول بأن هذا الذي عليه العمل في كتب «السنن»، وكتب «الفقه» المشهورة.

**المذهب الثالث:** أنه يُعْمَل بالحديث الضعيف مطلقاً، وقالوا: هذا من باب الاحتياط؛ لاحتمال أن يكون قد قاله النبي ﷺ، وهذا مذهب بعض العلماء، وهو رأي يَبْينُ الضعف؛ لإجماع العلماء على عدم جواز الاحتجاج بالأحاديث الضعيفة في أمور العقائد.

**المذهب الرابع:** لا يجوز العمل بالحديث الضعيف مطلقاً، لا في الترغيب ولا في الترهيب، ولا في الأحكام، ولا في غير ذلك، وقالوا: في القرآن الكريم، والحديث الصحيح استغناء عن الحديث الضعيف، وقالوا: إن أمور الإسلام من حلال وحرام ووعظ، وغيره دين يُتَقَرَّب به إلى الله جلَّ وعزَّ، ولا يُتَقَرَّب إلى الله ﷻ بالأحاديث الضعيفة. وهذا الرأي حكاه ابن سيد الناس، عن يحيى بن معين.

وقالوا: هو مقتضى عمل البخاري، ومسلم في «صحيحهما»، وارتضى هذا الرأي أيضاً القاضي أبو بكر ابن العربي، وابن حزم الظاهري، وهذا رأي مخالف لرأي المحققين من المُحَدِّثِينَ، والفقهاء، فضلاً عن أن تطبيقات المُحَدِّثِينَ في كتبهم، وواقع كتب الرواية عندهم لا يؤيد هذا الرأي، ولا يدعم هذا الاتجاه.

### **شروط العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال على رأي المحققين:**

اشترط جمهور العلماء القائلون باستحباب العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال ثلاثة

شروط، أوضحها الحافظ ابن حجر -رحمته الله- في بعض كتبه، وهي:

١. أن يكون الضعف غير شديد، فلا يُعْمَلُ بما انفرد به كذاب، أو متهم بالكذب، أو مَنْ

فَحَشَّ غَلَطُهُ.

٢. أن يندرج الحديث تحت أصل معمول به، فلا يُعْمَلُ بِالمُخْتَرَع الذي لا يكون له أصل البتة.

٣. ألا يعتقد عند العمل به ثبوته، بل يعتقد الاحتياط؛ لئلا يُنْسَب إلى النبي ﷺ ما لم يقله.

## الحديث المرفوع

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ :

### وَمَا أُضِيفَ لِلنَّبِيِّ الْمَرْفُوعُ

في الأبيات السابقة تكلم الناظم رَحِمَهُ اللهُ عن الحديث من حيث القبول والرد، وقَسَّم ذلك إلى صحيح، وحسن، وضعيف، ثم شرع في هذا البيت في الحديث عن الخبر من حيث مَنْ أُضِيفَ إليه . أي باعتبار قائله . وهو أربعة أقسام: (القدمي، والمرفوع، والموقوف، والمقطوع)، فذكر الناظم رَحِمَهُ اللهُ هنا في هذا البيت ما أُضِيفَ إلى النبي ﷺ (المرفوع)، وما أُضِيفَ إلى التابعي (المقطوع). وسيأتي الكلام عن (الموقوف) في البيت الخامس عشر بمشيئة الله تعالى.

وهذا المبحث يتصل بمباحث المتن؛ لأن الاعتبار فيه إلى قائله، مع قطع النظر عن اتصال سنده، أو عدالة رواته، أو ضبطهم.

والحديث المرفوع هو «ما أُضِيفَ إلى النبي ﷺ، من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة».

فالمرفوع إذاً هو كل قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة خَلْقِيَّة، أو خُلُقِيَّة نُسِبَتْ إلى رسول الله ﷺ، سواء كان مَنْ نسبته إليه صحابياً، أو تابعياً، أو مَنْ بعدهما، وسواء كان المنسوب إليه ﷺ صريحاً، أو حُكْمًا، وسواء كان إسناده متصلًا أو مُنْقَطَعًا.

وسُمِّيَ مرفوعاً؛ لنسبته إلى صاحب المقام الرفيع سيدنا محمد ﷺ، ولارتفاع رتبته بإضافته إليه ﷺ؛ ولأجل هذا قَدَّمَهُ الناظم رَحِمَهُ اللهُ؛ لمزيد شرفه، وعلو منزلته، وسمو مكانته.

### أنواع الحديث المرفوع:

يتبين من التعريف السابق أن الحديث المرفوع يتنوع إلى أربعة أنواع، وهي:

### ١. المرفوع القولي:

هو قول الصحابي أو غيره: «قال رسول الله ﷺ كذا...».

مثاله: قول عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «الْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ، وَالْمُهَاجِرُ مَنْ هَجَرَ مَا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ» متفق عليه، واللفظ للبخاري.

### ٢. المرفوع الفعلي:

هو قول الصحابي أو غيره: «فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كذا...».

مثاله: قول أنسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِدُبَاءٍ، فَجَعَلَ يَأْكُلُهُ». قال أنس: «فَلَمْ أَزَلْ أَحِبُّهُ مُنْذُ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَأْكُلُهُ» أخرجه البخاري.

### ٣. المرفوع التقريري:

هو قول الصحابي أو غيره: «فَعِلَ بِحَضْرَةِ النَّبِيِّ ﷺ كذا...»، ولا يزوي إنكاره ﷺ لذلك الفعل.

مثاله: قول ابن عباسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَهْدَتْ خَالَتِي أُمُّ حُفَيْدٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَمْنًا وَأَقِطًا وَأَضْبًا، فَأَكَلَ مِنَ السَّمْنِ وَالْأَقِطِ<sup>(٥)</sup>، وَتَرَكَ الضَّبَّ نَقْذَرًا، وَأَكَلَ عَلَى مَائِدَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَوْ كَانَ حَرَامًا، مَا أَكَلَ عَلَى مَائِدَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» متفق عليه، واللفظ لمسلم.

### ٤. المرفوع الوصفي:

مثل قول الصحابي أو غيره: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كذا...» ويذكر له وصفًا خُلُقِيًّا، أو وصفًا خَلْقِيًّا.

### مثال المرفوع الوصفي الخُلُقِيّ:

قول أنسٍ بن مالكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَحْسَنَ النَّاسِ، وَكَانَ أَجْوَدَ النَّاسِ، وَكَانَ أَشْجَعَ النَّاسِ» متفق عليه، واللفظ لمسلم.

(٥) الْأَقِطُ: هُوَ اللَّبَنُ الْمُخَفَّفُ الْيَاسِ الَّذِي يُسْتَعْمَلُ فِي الْأَكْلِ وَالطَّبَخِ.

### مثال المرفوع الوصفي الخلقى:

قول أنس بن مالك رضي الله عنه: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَزْهَرَ اللَّوْنِ<sup>(١)</sup>، كَانَ عَرَقُهُ اللَّوْلُو، إِذَا مَشَى تَكَفَّأً<sup>(٢)</sup>، وَلَا مَسِسْتُ دِيْبَاجَةً، وَلَا حَرِيرَةً أَلَيْنَ مِنْ كَفِّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَا سَمِئْتُ مِسْكَةً وَلَا عَنَبَةً أَطْيَبَ مِنْ رَائِحَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» متفق عليه، واللفظ لمسلم.

### وينقسم الحديث المرفوع باعتبار آخر إلى قسمين:

#### ١. المرفوع الصريح:

وهو ما أُضيف إلى النبي ﷺ صراحة، قولاً، أو فعلاً، أو تقريراً، أو وصفاً.

#### ٢. المرفوع الحكمي:

وهو ما أُضيف إلى النبي ﷺ إضافة غير صريحة، لكنه يُفهم بقرينة خارجية أن هذا الحكم لا يكون إلا عن النبي ﷺ.

فالمرفوع الحكمي يظهر في صورة الموقف لفظاً وشكلاً، لكن المدقق في حقيقتها يرى أنها بمعنى الحديث المرفوع.

#### وللمرفوع الحكمي صور كثيرة، منها:

١. إخبار الصحابي الذي لم يُعرف بالأخذ عن أهل الكتاب، بما لا يُقال بالرأي والاجتهاد، ولا تعلق له باللغة، أو شرح لفظ غريب، مثل: الإخبار عن الأمور الماضية؛ كبداء الخلق، وأخبار الأنبياء، أو الإخبار عن الأمور الآتية؛ كالفتن والملاحم، وأحوال يوم القيامة، وكذا الإخبار عما يحصل بفعله ثواب مخصوص، أو عقاب مخصوص؛ كقوله: مَنْ فَعَلَ كَذَا فَلَهُ مِنَ الْأَجْرِ كَذَا، وقوله: مَنْ لَمْ يَفْعَلْ كَذَا فَعَلَيْهِ مِنَ الْإِثْمِ كَذَا.

٢. أو يفعل الصحابي فعلاً لا مجال للاجتهاد فيه؛ كصلاة علي رضي الله عنه صلاة الكسوف في كل ركعة أكثر من ركوعين.

(١) أَزْهَرُ اللَّوْنِ: هو الأبيض المستنير، وهو أحسن الألوان.

(٢) تَكَفَّأً: قيل: مال يميناً وشمالاً كما تكفأ السفينة. وقيل: معناه أن يعيل إلى سمته، وقصد مشيته.

٣. قول الصحابي: «أَمَرْنَا بِكَذَا»، أو «ثَبِينَا عَنْ كَذَا»، أو «أَمَرَ فُلَانٌ بِكَذَا»، أو «أَوْجِبْ عَلَيْنَا كَذَا»، أو «حُطِرْ أَوْ حُرِّمَ عَلَيْنَا كَذَا»، أو «أُبَيِّحْ أَوْ رُخِّصْ لَنَا فِي كَذَا»، أو «من السنة كذا»، فالأصل أن الأمر والناهي، والموجب والحاضر للصحابة هو النبي ﷺ.

وكذا المراد من «السنة» عند الإطلاق: سنة النبي ﷺ.

مثل قول أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ: «أَمَرَ بِلَالٌ أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانَ، وَيُوتِرَ الْإِقَامَةَ، إِلَّا الْإِقَامَةَ». وقول أُمِّ عَطِيَّةٍ رضي الله عنها: «ثَبِينَا عَنْ اتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ وَلَمْ يُعْزَمْ عَلَيْنَا» متفق عليه. وقول أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ: «مَنْ السُّنَّةُ إِذَا تَزَوَّجَ الرَّجُلُ الْبِكْرَ عَلَى الثَّيِّبِ أَقَامَ عِنْدَهَا سَبْعًا وَقَسَمَ، وَإِذَا تَزَوَّجَ الثَّيِّبَ عَلَى الْبِكْرِ أَقَامَ عِنْدَهَا ثَلَاثًا ثُمَّ قَسَمَ» متفق عليه، واللفظ للبخاري.

٤. إخبار الصحابي أنهم كانوا يقولون كذا، أو كانوا يفعلون كذا، أو كانوا لا يرون بأسًا بكذا. فإن أضافه الصحابي إلى زمن النبي ﷺ، فالصحيح أنه مرفوع؛ كقول جابر ﷺ: «كُنَّا نَعَزِلُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَالْقُرْآنُ يَنْزِلُ» متفق عليه.

وإن لم يصفه الصحابي إلى زمنه ﷺ ففيه خلاف مشهور بين العلماء؛ فمنهم من يقول: إن هذا من قبيل الموقوف، ومنهم من يقول: هو من قبيل المرفوع، وهو الأرجح.

٥. قول التابعي عن الصحابي: «يَرْفَعُهُ»، أو «مَرْفُوعًا»، أو «يُسَيِّدُهُ»، أو «يَبْلُغُ بِهِ»، أو «يَنْبِيهِ»، أو «يُرويه»، أو «رَوَاهُ»، أو «رَوَايَةً»، أو «قَالَ: قَالَ» دون ذكر النبي ﷺ.

مثل قول الأعرج، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَوَايَةً: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تُقَاتِلُوا قَوْمًا صِغَارَ الْأَعْيُنِ» متفق عليه.

٦. إخبار الصحابي لسبب نزول آية من آيات كتاب الله العزيز: مثل قول جابر ﷺ: «كَانَتْ الْيَهُودُ تَقُولُ: إِذَا أَتَى الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ مِنْ دُبْرِهَا فِي قُبُلِهَا، كَانَ الْوَلَدُ أَحْوَلُ، فَتَرَلَّتْ: «نِسَاؤُكُمْ حَزَنٌ لَكُمْ فَأَنْتُمْ حَرَكْتُمْ أَنْتُمْ»<sup>(٨)</sup>» متفق عليه، واللفظ لمسلم.

## الحديث المقطوع

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

وَمَا لِتَابِعٍ هُوَ الْمَقْطُوعُ

.....

بعد أن ذكر الناظم . رَحِمَهُ اللهُ . الحديث المرفوع ثنى بالكلام عن «الحديث المقطوع» مع ذكره لتعريفه.

فمعنى الحديث المقطوع عند الناظم رَحِمَهُ اللهُ هو ما أُضيف للتابعي، ولكن عَرَّفَ بعض العلماء «الحديث المقطوع» بأنه «ما أُضيف إلى التابعي، أو مَنْ بَعْدَ التابعي من قول، أو فعل».

فما نُسِبَ إلى التابعي، أو تابع التابعي، أو مَنْ بعدهما من قول أو فعل، سواء كان هذا التابعي صغيراً أو كبيراً، وسواء كان إسناده متصلًا أو منقطعاً سُمِّيَ حديثاً مقطوعاً.

والتابعي هو «مَنْ لَقِيَ الصحابيَّ، سواء طال لقاءهما أم قَصُرَ، ومات على الإسلام»، وهذا الذي عليه عمل أكثر المحدثين.

وقيل: هو «مَنْ صَحَبَ صَحَابِيًّا»، فَلَا يُكْتَفَى فِيهِ بِمُجَرَّدِ اللَّقْيِ.

والمقطوع بخلاف المنقطع؛ فالمقطوع من صفات المتن، أما المنقطع فمن صفات السند. والتابعون طبقات؛ فمنهم طبقة كبار التابعين، وطبقة أوساط التابعين، وطبقة صغار التابعين. فكبار التابعين هم الذين يروون أكثر أحاديثهم عن الصحابة، وَقَلَّتْ رواياتهم عن التابعين.

مثل: سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، وقيس بن أبي حازم، ومحمد بن سيرين، وغيرهم.

وأما صغار التابعين فَهُمْ الذين يروون أكثر أحاديثهم عن التابعين، وَقَلَّتْ رواياتهم عن الصحابة.

مثل: الزُّهْرِيُّ، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وأبي حازم سلمة بن دينار، وغيرهم.



### أمثلة الحديث المقطوع:

#### مثال المقطوع القولي:

قول مجاهد. أحد التابعين: «لَا يَتَعَلَّمُ الْعِلْمَ مُسْتَحْيٍ وَلَا مُسْتَكْبِرٍ».

وقول الحسن البصري: «رَحِمَ اللَّهُ عَبْدًا وَفَّقَ عِنْدَ هَمِّهِ، فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنْ عَبْدٍ يَعْمَلُ حَتَّى يَهْمَ، فَإِنْ كَانَ خَيْرًا أَضْأَهُ، وَإِنْ كَانَ شَرًّا كَفَّ عَنْهُ». أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه بسند صحيح.

وقول مالك. من تابع التابعين: «اتَّقُوا اللَّهَ، وَاثْرُوْا هَذَا الْعِلْمَ، وَعَلِّمُوهُ، وَلَا تَكْتُمُوهُ».

#### مثال المقطوع الفعلي:

قول أبي عروبة: «رَأَيْتُ الْحَسَنَ الْبَصْرِيَّ يُؤْمِئُهُمْ فِي رَاوِيَةٍ». أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه بسند صحيح.

وقول أبي إسحاق: «حَجَّ مَسْرُوقٌ فَمَا بَاتَ إِلَّا سَاجِدًا». أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه بسند صحيح.

وقول عبد الله بن شاذب: «كَانَ عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ يَفْرَأُ رُبْعَ الْقُرْآنِ كُلَّ يَوْمٍ فِي الْمُصْحَفِ وَيَقُومُ بِهِ لَيْلَةً».

### حكم الحديث المقطوع:

الحديث المقطوع ليس بحجة إذا خلا عن قرينة الرفع، أما إذا وُجِدَتْ قرينة تدل على رفعه إلى النبي ﷺ، فله حكم المرفوع، كما إذا وُجِدَتْ قرينة تدل على وقفه على الصحابي فله حكم الموقوف.

#### صور المقطوع التي لها حكم المرفوع:

١. أقوال التابعين في أسباب نزول القرآن الكريم، وكذلك أقوالهم فيما لا مجال للرأي فيه والاجتهاد، مما لا يمكن أخذه إلا عن النبي ﷺ، فجميع ذلك له حكم المرفوع المرسل.

٢. قول التابعي: «من السنة كذا»، وقع فيه خلاف بين العلماء؛ فمنهم من قال: إنه موقوف متصل؛ لأن التابعين كثيراً ما يُعبّرون بـ «السنة» عن سنة الخلفاء الراشدين.

ومنهم من قال: إنه مرفوع مرسل؛ لأن المراد من «السنة» عند الإطلاق سنة النبي ﷺ.

٣. قول التابعي: «أُمِرْنَا بِكَذَا»، «ثُبِينَا عَنْ كَذَا»، ونحوه، فيه قولان للعلماء؛ فمنهم من قال: إنه موقوف متصل؛ لأن مراد التابعين من ذلك أن الذين كانوا يأمرونهم وينهونهم هم الصحابة.

ومنهم من قال: إنه مرفوع مُرْسَل؛ لأنه عند الإطلاق يكون الأمر والناهي هو النبي ﷺ.

### تَنْبِيْهُ:

قد يُسَمَّى المقطوعُ موقوفاً بشرط تقييده براٍ معين، مثل قولهم في كتب الحديث: «موقوف على عطاء»، أو «وقفه فلان على مجاهد»، أو «وقفه مَعْمَرٌ على هَمَامٍ»، وأما الموقوف عند الإطلاق فينصرف إلى ما أُضِيفَ إلى الصحابي من قوله، أو فعله.



## الحديث المُسَنَّد

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ :

وَالْمُسْنَدُ الْمُتَّصِلُ الْإِسْنَادِ مِنْ رَاوِيهِ حَتَّى الْمُصْطَفَى وَلَمْ يَبَيِّنْ

يُبَيِّنُ النَّاسِمْ . رَحِمَهُ اللهُ . فِي هَذَا الْبَيْتِ تَعْرِيفَ «الْحَدِيثِ الْمُسْنَدِ» ، فَيَذَكُرُ أَنَّهُ هُوَ الْحَدِيثُ الْمُتَّصِلُ الْإِسْنَادِ مِنْ رَاوِيهِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِدُونِ انْقِطَاعٍ .

أَوْ بِتَعْبِيرٍ آخَرَ نَقُولُ : هُوَ «مَا اتَّصَلَ سَنَدُهُ، مَرْفُوعًا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ» .

وَعَلَى هَذَا التَّعْرِيفِ يَشْتَرِطُ فِي «الْحَدِيثِ الْمُسْنَدِ» شَرْطَانِ، هُمَا :

١. اتِّصَالُ السَّنَدِ . ٢. الرِّفْعُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ .

فَيُخْرِجُ بِقَيْدِ اتِّصَالِ السَّنَدِ : الْمُعَلَّقُ، وَالْمُعْصَلُ، وَالْمُرْسَلُ، وَالْمُنْقَطِعُ، وَالْمُدَلَّسُ، وَالْمُرْسَلُ الْحَقِيقِيُّ .

وَيُخْرِجُ بِقَيْدِ رَفْعِهِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ : الْمَوْقُوفُ، وَالْمَقْطُوعُ .

وَبِنَاءٍ عَلَى هَذَا ذِ «الْمَرْفُوعِ» يُنْظَرُ فِيهِ إِلَى حَالِ الْمَتْنِ، مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنِ الْإِسْنَادِ، فَالْمُضَافُ إِلَى

رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَكُونُ مَرْفُوعًا، سِوَاهُ اتِّصَالِ السَّنَدِ، أَمْ لَا .

وَيُقَابِلُهُ «الْمُتَّصِلُ» فَإِنَّهُ يُنْظَرُ فِيهِ إِلَى حَالِ الْإِسْنَادِ، مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنِ الْمَتْنِ، سِوَاهُ كَانَ مَرْفُوعًا،

أَوْ مَوْقُوفًا .

أَمَّا «الْمُسْنَدُ» فَإِنَّهُ يُنْظَرُ فِيهِ إِلَى الْأَمْرَيْنِ مَعًا «الْإِتِّصَالُ، وَالرِّفْعُ»، فَكُلُّ مُسْنَدٍ مَرْفُوعٍ، وَكُلُّ

مُسْنَدٍ مُتَّصِلٍ، مِنْ غَيْرِ عَكْسٍ .

وَتَعْرِيفُ النَّاسِمْ . رَحِمَهُ اللهُ . هُوَ الْمُعْتَمَدُ عِنْدَ جُمْهُورِ الْمُحَدِّثِينَ .

وَقَدْ عَرَّفَ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ «الْمُسْنَدَ» بِقَوْلِهِ : «مَا اتَّصَلَ سَنَدُهُ إِلَى مَتْنِهِ»، فَيَدْخُلُ فِيهِ عَلَى

هذا التعريف: المرفوع، والموقوف، والمقطوع.

وقد عرّفه ابنُ عَبْدِ الْبَرِّ الْقَرَطُبِيُّ بقوله: «مَأْضِيفٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ مُتَّصِلًا كَانَ أَوْ مُنْقَطِعًا»، فالمُسْتَدُّ عَلَى هَذَا التَّعْرِيفِ مُرَادِفٌ لِلْمَرْفُوعِ، فَلَا يَدْخُلُ فِيهِ الْمَوْقُوفُ، وَلَا الْمَقْطُوعُ، لَكِنْ قَدْ يَكُونُ مُعَلَّقًا، أَوْ مُعْضَلًا، أَوْ مُرْسَلًا، أَوْ مُنْقَطِعًا، أَوْ مُدَلَّسًا، أَوْ مُرْسَلًا خَفِيًّا.

وقول الناظم: «رَاوِيهِ» يعني به الْمُصَنِّفَ الَّذِي خَرَجَ الْحَدِيثَ فِي كِتَابِهِ، مِثْلُ: الْبَخَارِيِّ، وَمُسْلِمٍ، وَالتِّرْمِذِيِّ، وَالنَّسَائِيِّ، وَغَيْرِهِمْ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ مُطْلَقُ الرَّاوي أَيْ كَانُ مَوْضِعَهُ مِنَ السَّنَدِ. وقوله: «وَلَمْ يَنْ» أي: لَمْ يَنْقُطْ، فَهُوَ تَأْكِيدٌ لِقَوْلِهِ: «الْمُتَّصِلُ».

### مثال الحديث المُسْتَدُّ:

ما أخرجه البخاري في «صحيحه»، كِتَابُ: الْأَذَانِ، بَابُ: فَضْلِ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ... (١٣١/١)، برقم: (٦٤٥)، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ تَفْضُلُ صَلَاةُ الْفَدِّ<sup>(١)</sup> بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً».

### حكم الحديث المُسْتَدُّ:

قد يكون الحديث المُسْتَدُّ صحيحًا، أو حسنًا، وقد يكون كذلك ضعيفًا بحسب أحوال رواته.

(١) صَلَاةُ الْفَدِّ: أي صلاة الفرد.

## الحديث المتصل

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ :

وَمَا يَسْنَعُ كُلُّ رَاوٍ يَتَّصِلُ إِسْنَادُهُ لِلْمُصْطَفَى فَالْمُتَّصِلُ

بعد أن ذكر الناظم رَحِمَهُ اللهُ . تعريف «الحديث المُسْنَد»، شرع في هذا البيت في تعريف «الحديث المتصل»، فذكر أنه هو «الحديث الذي اتصل سنده بسماع كل راوٍ من شيوخه إلى النبي ﷺ». ويلاحظ على هذا التعريف أن الناظم رَحِمَهُ اللهُ . لم يُفَرِّق بين «المُسْنَد»، و«المتصل»، فعرفهما بشيء واحد، حيث شرط لهما: الاتصال، والرفع، ولا بد من تمييز النوعين بعضهما عن بعض. والتعريف الراجح للمتصل: هو «ما اتصل سنده من أوله إلى متناه، مرفوعاً، كان أو موقوفاً».

وعلى هذا التعريف يمكن القول بأنه يُشْتَرَطُ في «الحديث المتصل» شرط واحد، هو:

١. اتصال السند، مع قطع النظر عن كونه مرفوعاً، أو موقوفاً.

فخرج بقيد اتصال السند: المعلق، والمُعْصَل، والمرسل، والمُتَقَطِّع، والمُدَّكَّس، والمرسل الحَقِيقِي.

### مثال المتصل المرفوع:

ما أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: الأذان، باب: فَضْلُ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ... (١٢/١)، برقم: (١٣)، قال: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ، حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ».

### مثال المتصل الموقوف:

ما أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه»، كتاب: صَلَاةِ التَّطَوُّعِ وَالْإِمَامَةِ، باب: مَنْ كَانَ يُسْرِعُ إِلَى

الصَّلَاةِ (١٣٧/٢)، برقم: (٧٣٩٥)، قال: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ: «أَنَّهُ سَمِعَ الْإِمَامَةَ بِالْبَيْعِ فَأَسْرَعَ الْمَشْيَ». وسنده صحيح.

### حكم الحديث المتَّصِل:

قد يكون الحديث المتَّصِل صحيحًا، أو حسنًا، وقد يكون كذلك ضعيفًا بحسب أحوال رواته، فالاتصال إنما هو شرط واحد فقط من شروط الصحة، فلا يُحكَم للحديث المتصل بالصحة إلا باجتماع شروطها الخمسة.



## الحديث المسلسل

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ :

مُسْلَسَلٌ قُلْ مَا عَلَى وَصْفِ أَتَى      مِنْهُلُ أَمَا وَاللَّهِ أَنْبَأِي الْفَتَى  
كَذَاكَ قَدْ حَدَّثْتَنِيهِ قَائِلًا      أَوْ بَعْدَ أَنْ حَدَّثْتَنِي تَبَسُّمًا

تكلم الناظم رَحِمَهُ اللهُ في هذين البيتين على الحديث المُسْلَسَل، وذكر تعريفه، وبعض أمثله.  
فقوله: «مُسْلَسَلٌ قُلْ مَا عَلَى وَصْفِ أَتَى» معناه: قُلْ في تعريف الحديث المُسْلَسَل أنه ما جاء على صفة واحدة، سواء كانت صفة للراوي، أو صفة للرواية.

ولكن يمكن تعريف «المسلسل» بتعريف أشمل من تعريف الناظم رَحِمَهُ اللهُ فنقول: هو «ما تتابع رجال إسناده على صفة واحدة، أو حال واحدة، سواء كانت قولية، أو فعلية، أو مركبة منهما معاً، للرواية تارة، وللرواية تارة أخرى».

فالمسلسل يتوالى رواة إسناده واحداً فواحداً على حالة واحدة، أو صفة واحدة، سواء كانت الصفة للرواية، أو للإسناد، وسواء كان ما وقع من التسلسل في الإسناد في صيغ الأداء، أم متعلقاً بزمن الرواية، أو بمكان الرواية، وسواء كانت أحوال الرواية، أو صفاتهم، أقوالاً، أم أفعالاً، أو منهما معاً.

## أنواع المُسْلَسَلِ:

يتبين من شرح التعريف أن المسلسل من صفات الأسانيد، وأنه على أنواع، وإليك بيانها:

### ١- المسلسل بأحوال الرواية القولية:

مثاله: ما أخرجه أبو داود في «سننه»، كِتَاب: الصَّلَاة، بَاب: فِي الْإِسْتِغْفَارِ (٨٦/٢)، برقم: (١٥٢٢)، قال: حَدَّثَنَا عُيَيْنُ بْنُ عُمَرَ بْنِ مَيْسَرَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ يَزِيدَ الْمُقْرِئُ، حَدَّثَنَا حَيَّوَةُ بْنُ

شُرَيْح، قَالَ: سَمِعْتُ عُقْبَةَ بْنَ مُسْلِمٍ، يَقُولُ: حَدَّثَنِي أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُبُلِيُّ، عَنِ الصَّنَابِجِيِّ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَخَذَ بِيَدِهِ، وَقَالَ: «يَا مُعَاذُ، وَاللَّهِ إِنِّي لَأُحِبُّكَ، وَاللَّهِ إِنِّي لَأُحِبُّكَ»، فَقَالَ: «أَوْصِيكَ يَا مُعَاذُ لَا تَدْعَنَّ فِي ذُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ تَقُولُ: اللَّهُمَّ أَعِنِّي عَلَى ذِكْرِكَ، وَشُكْرِكَ، وَحُسْنِ عِبَادَتِكَ»، وَأَوْصَى بِذَلِكَ مُعَاذُ: الصَّنَابِجِيُّ، وَأَوْصَى بِهِ الصَّنَابِجِيُّ: أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَأَوْصَى أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ: عُقْبَةَ بْنَ مُسْلِمٍ، فَقَدْ تَسْلُسِلُ بِقَوْلِ كُلِّ مِنْ رَوَاهُ «وَاللَّهِ إِنِّي لَأُحِبُّكَ، فَقُلْ».

## ٢. المسلسل بأحوال الرواة الفعلية:

مثاله: ما أخرجه مسلم في «صحيحه»، كِتَاب: صِفَةِ الْقِيَامَةِ وَالْجَنَّةِ وَالنَّارِ، بَاب: ابْتِدَاءُ الْحُلُقِيِّ وَخَلْقِ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ (١٠٠٠/٠)، بِرَقْم: (١٠٠٠)، بِسَنَدِهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِي فَقَالَ: «خَلَقَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ التُّرْبَةَ يَوْمَ السَّبْتِ ...»، فَإِنَّهُ تَسْلُسِلُ بِأَخْذِ كُلِّ رَاوٍ مِنْ رَوَاهُ بِيَدِهِ مِنْ رَوَاهُ عَنْهُ.

ومن هذا النوع أيضًا: المسلسل بالمصافحة، والمسلسل بالعدِّ، والمسلسل بتشبيك الأيدي، والمسلسل بوضع اليد على الرأس، ونحو ذلك.

وإلى هذا النوع أشار المصنّف بقوله:

كَذَلِكَ قَدْ حَدَّثْنِيهِ قَائِلًا  
أَوْ بَعْدَ أَنْ حَدَّثَنِي تَبَسُّمًا

## ٣. المسلسل بأحوال الرواة القولية، والفعلية معًا:

مثاله: ما أخرجه الحاكم في «معرفته علوم الحديث»، ذَكَرَ النَّوعِ الْعَاشِرِ مِنْ عُلُومِ الْحَدِيثِ، مَعْرِفَةَ الْمُسْلَسِلِ مِنَ الْأَسَانِيدِ (ص: ٣١)، قَالَ: حَدَّثَنِي الزُّبَيْرُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ، حَدَّثَنِي أَبُو الْحَسَنِ يُوسُفُ بْنُ عَبْدِ الْأَحَدِ الْقُمَنِيُّ الشَّافِعِيُّ بِمِصْرَ، قَالَ: حَدَّثَنِي سُلَيْمُ بْنُ شُعَيْبٍ الْكِسَائِيُّ حَدَّثَنِي سَعِيدُ الْأَدَمِ، حَدَّثَنِي شَهَابُ بْنُ خِرَاشٍ الْحَوْشِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ يَزِيدَ الرَّقَائِسِيَّ يُحَدِّثُ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَحْدُ الْعَبْدُ حَلَاوَةَ الْإِيمَانِ حَتَّى يُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ، وَشَرِّهِ، وَحُلُوهِ، وَمُثَرِّهِ»، قَالَ: وَقَبَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى لِحْيَتِهِ، فَقَالَ: «آمَنْتُ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ، وَحُلُوهِ وَمُثَرِّهِ»



قَالَ: وَتَبَضُّ أُنْسٌ عَلَى لِحْيَتِهِ، فَقَالَ: «أَمَنْتُ بِالْقَدْرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ، وَحُلُولِهِ وَمُزْهِمَالٍ: وَأَخَذَ

بِزَيْدٍ بِلَحْيَتِهِ، فَقَالَ: «أَمَنْتُ بِالْقَدْرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ، وَحُلُولِهِ وَمُزْهِمَالٍ»

قَالَ: وَأَخَذَ شَهَابٌ بِلَحْيَتِهِ، فَقَالَ: «أَمَنْتُ بِالْقَدْرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ، وَحُلُولِهِ وَمُزْهِمَالٍ»

قَالَ: وَأَخَذَ سَعِيدٌ بِلَحْيَتِهِ، فَقَالَ: «أَمَنْتُ بِالْقَدْرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ وَحُلُولِهِ وَمُزْهِمَالٍ»

قَالَ: وَأَخَذَ سُلَيْمَانٌ بِلَحْيَتِهِ فَقَالَ: «أَمَنْتُ بِالْقَدْرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ، وَحُلُولِهِ وَمُزْهِمَالٍ»

قَالَ: وَأَخَذَ يُوسُفُ بِلَحْيَتِهِ فَقَالَ: «أَمَنْتُ بِالْقَدْرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ، وَحُلُولِهِ وَمُزْهِمَالٍ»

قَالَ: وَأَخَذَ شَيْخُنَا الزُّبَيْرُ بِلَحْيَتِهِ فَقَالَ: «أَمَنْتُ بِالْقَدْرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ وَحُلُولِهِ وَمُزْهِمَالٍ»

قَالَ لَنَا الشَّيْخُ أَبُو بَكْرٍ الشَّيرَازِيُّ: قَالَ لَنَا الْحَاكِمُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: وَأَنَا أَقُولُ عَنْ نِيَّةٍ صَادِقَةٍ، وَعَقِيدَةٍ

صَحِيحَةٍ: «أَمَنْتُ بِالْقَدْرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ، وَحُلُولِهِ وَمُزْهِمَالٍ، وَأَخَذَ بِلَحْيَتِهِ.

وَأَخَذَ الشَّيْخُ أَبُو بَكْرٍ بِلَحْيَتِهِ، فَقَالَ: «أَمَنْتُ بِالْقَدْرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ، وَحُلُولِهِ وَمُزْهِمَالٍ».

فقد تسلسل بقبض كل راو من رواه على لحيته، ويقول: «أَمَنْتُ بِالْقَدْرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ وَحُلُولِهِ

وَمُزْهِمَالٍ».

#### ٤. المسلسل بصفات الرواة القولية:

مثاله: الحديث المسلسل بقراءة سورة الصف، فقد تسلسل بقول كل راو: «فَقَرَأَهَا عَلَيْنَا

فُلَانٌ».

أخرجه الترمذي في «جامعه»، كِتَاب: تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ، بَاب: وَمِنْ سُورَةِ الصَّفِّ (٤١٢/٥)،

برقم: (٣٣٠٩)، قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ

يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ، قَالَ: قَعَدْنَا نَقْرُءُ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ

اللَّهِ ﷺ فَتَذَكَّرْنَا، فَقُلْنَا: لَوْ تَسَلَّمَ أَيُّ الْأَعْمَالِ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ لَعَمَلُنَا، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى:

﴿سَبِّحْ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ ٥ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لِمَ

تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ: «فَقَرَأَهَا عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ»

قَالَ أَبُو سَلَمَةَ: «فَقَرَأَهَا عَلَيْنَا ابْنُ سَلَامٍ»

قَالَ يَحْيَى: «فَقَرَأَهَا عَلَيْنَا أَبُو سَلَمَةَ»

قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ: «فَقَرَأَهَا عَلَيْنَا الْأَوْزَاعِيُّ»

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: «فَقَرَأَهَا عَلَيْنَا ابْنُ كَثِيرٍ».

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني - رَحِمَهُ اللَّهُ -: «مِنْ أَصَحِّ مُسْنَسِلٍ يُرَوَّى فِي الدُّنْيَا الْمُسْنَسِلُ بِقِرَاءَةِ سُورَةِ الصَّفِّ».

### ٥. المسلسل بصفات الرواة الضعيفة:

مثاله: المسلسل باتفاق صفات الرواة، مثل الحديث المسلسل بالفقهاء، كحديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَقَرَّقَا، أَوْ يَقُولُ أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ اخْتَرْ»، فقد تسلسل برواية الفقهاء. ومثله: المسلسل بالحفاظ، أو بالنحاة، أو بالشعراء، أو بالمُعَمَّرِينَ. ومن أمثلة هذا النوع أيضًا: المسلسل باتفاق أسماء الرواة، كالمسلسل بـ «المحمديين»، بمعنى أن جميع رواية إسناده اسمهم «محمد».

ومن أمثله كذلك: المسلسل باتفاق نسبة الرواة، كالمسلسل بالدمشقيين، أو المسلسل بالمصريين، أو المسلسل بالكوفيين، بمعنى أن كل رواية إسناده دمشقيون، أو مصريون، أو كوفيون.

### ٦. المسلسل بصفات الرواية المتعلقة بصيغ الأداء:

وذلك بأن يتفق الرواة في صيغ الأداء؛ مثل: المسلسل بقول كل راوٍ من رواية الحديث: «سَمِعْتُ» أو «أَخْبَرَنَا»، أو «حَدَّثَنَا»، «أُنْبَأَنَا»، أو «شَهِدْتُ عَلَى فُلَانٍ»، قال: «شَهِدْتُ عَلَى فُلَانٍ»، وهكذا إلى نهاية الإسناد، ونحو ذلك.

وإلى هذا أشار الناظم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بقوله: «مِثْلُ أَمَّا وَاللَّهُ أَنْبَأَنِي الْفَتَى».

### ٧. المسلسل بزمان الرواية:

مثاله: الحديث المسلسل بروايته يوم العيد، وهو حديث ابنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: شَهِدْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ عِيدِ فِطْرٍ أَوْ أَضْحَى، فَلَمَّا قَرَعَ مِنَ الصَّلَاةِ أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ،

قَدْ أَصَبْتُمْ خَيْرًا، فَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَنْصَرِفَ فَلْيَنْصَرِفْ، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يُعَيِّمَ حَتَّى يَسْمَعَ الْخُطْبَةَ فَلْيُعَيِّمَ».

فقد تسلسل برواية كل راو من رواه في يوم عيد قائلًا: «حَدَّثَنَا فَلَانٌ فِي يَوْمِ عِيدِ فِطْرٍ أَوْ أَضْحَى بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالْخُطْبَةِ».

ومثال المسلسل بزمان الرواية أيضًا: الْمُسْلَسَلُ بِقِصِّ الْأَطْفَارِ يَوْمَ الْخَمِيسِ.

#### ٨. المسلسل بمكان الرواية:

مثاله: الحديث المسلسل بِإِجَابَةِ الدُّعَاءِ فِي الْمُنْتَرَمِ، وهو حديث ابنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ، يَقُولُ: «الْمُنْتَرَمُ مَوْضِعٌ يُسْتَجَابُ فِيهِ الدُّعَاءُ، وَمَا دَعَا عَبْدُ اللَّهِ تَعَالَى فِيهِ دَعْوَةً إِلَّا اسْتَجَابَهَا».

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «فَوَاللَّهِ مَا دَعَوْتُ اللَّهَ ﷻ فِيهِ قَطُّ مُنْذُ سَمِعْتُ هَذَا الْحَدِيثَ إِلَّا اسْتَجَابَ لِي». فتسلسل بقول كل راو من رواه: «وَأَنَا مَا دَعَوْتُ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ فِيهِ بِشَيْءٍ قَطُّ مُنْذُ سَمِعْتُ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ فَلَانٍ إِلَّا اسْتَجَابَ لِي».

#### ٩. المسلسل بتاريخ الرواية:

مثاله: الحديث المسلسل بالأولية وَهُوَ الْحَدِيثُ الْمُسْلَسَلُ بِأَوَّلِ حَدِيثٍ سَمِعَهُ كُلُّ رَاوٍ مِنْ شَيْخِهِ، وهو حديث عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الرَّاحِمُونَ يَرْحَمُهُمُ الرَّحْمَنُ أَرْحَمُوا أَهْلَ الْأَرْضِ يَرْحَمَكُمُ مَنْ فِي السَّمَاءِ». فقد تسلسل بقول كل راو من رواه: «حَدَّثَنَا فَلَانٌ. وَيُسَمِّي شَيْخَهُ. وَهُوَ أَوَّلُ حَدِيثٍ سَمِعْتُهُ مِنْهُ».

وَصَحَّ التَّسْلُسُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ بِالْأَوَّلِيَّةِ مِنْ-أَوَّلِ السَّنَدِ إِلَى سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، وَانْقَطَعَ هَذَا التَّسْلُسُ بَيْنَ سُفْيَانَ، وَمَنْ قَوْهَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ.

ومن أمثلة هذا النوع أيضًا: كَوْنُ الرَّاَوِي آخَرَ مَنْ يَرَوِي الْحَدِيثَ عَنْ شَيْخِهِ.

وأَنواع التسلسل لا تنحصر كما قال الإمام ابن الصلاح. رَحِمَهُ اللهُ.، وربما اتصل التسلسل في جزء من الإسناد، وانقطع في بعضه الآخر، فلا يُشترَط وجود التسلسل في جميع الإسناد، فقد ينقطع التسلسل في وسطه، أو في آخره، لكن يقولون في هذه الحالة: «هذا مسلسل إلى فلان».

### حُكْمُ الْحَدِيثِ الْمُسَلَّسِ:

قال الحافظ العراقي: «وقلِّمًا تسلم المُسلسلات من ضعف، أعني: في وصف التسلسل، لا في أصل المتن».

يعني أن أصل الحديث قد يكون صحيحًا من غير طريق التسلسل، ولكن صفة تسلسل إسناده قد يكون فيها مقال.

قال السيوطي في ألفيته:

وَقَلِّمًا يَسْلَمُ فِي التَّسْلُسِ مِنْ خَلَلٍ وَزُيْمًا لَمْ يُوصَلِ

### هَوَائِدُ الْمُسَلَّسِ:

١. الدلالة على زيادة ضبط الرواة.

٢. الاقتداء بالنبي ﷺ في أفعاله، وأقواله.

### أشهر المصنّفات في الحديث المُسَلَّسِ:

١. «المسلسلات من الأحاديث والآثار». لسليمان بن موسى بن سالم الكلاعي الحميري (ت: ٦٣٤هـ).

٢. «المسلسلات الكبرى»، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ).

٢. «جِيَادُ الْمُسَلَّسَاتِ» للسيوطي أيضًا.

٣. «المناهل السلسلة في الأحاديث المسلسلة»، لمحمد عبد الباقي الأيوبي.

٤. «العُجَالَةُ فِي الْأَحَادِيثِ الْمُسَلَّسَةِ» لأبي الفيض محمد ياسين الفاداني المكي (ت: ١٤١١هـ).

### الحديث العزيز

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ :

عَزِيزٌ مَرْوِيٌّ اِثْنَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً

.....

بعد أن فرغ الناظم رَحِمَهُ اللهُ . من تعريف الحديث «الصحيح»، و«الحسن»، و«الضعيف»، و«المرفوع»، و«المقطوع»، و«المُسْنَدُ»، و«المتَّصِلُ»، و«المسلسل» شرع في بيان أقسام خبر الآحاد، وهو ثلاثة أقسام: «العزيز»، و«المشهور» ذكرهما في هذا البيت.

وأما «الغريب فسيأتي ذكره في البيت السادس عشرين الله تعالى.

وقد عَرَّفَ الناظم رَحِمَهُ اللهُ . «العزيز» بأنه «الحديث الذي يرويه اثنان أو ثلاثة في طبقة من طبقات سنده، أو في أكثر من طبقة»، ويعني بذلك أنه يتحقق العزيز إذا كان في طبقة واحدة من طبقات سنده راويان، أو ثلاثة، وقد يحصل ذلك في طبقتين أو أكثر، ولكن العبرة بأقل طبقة من طبقاته.

وقد تبع الناظم رَحِمَهُ اللهُ . في تعريفه هذا جماعة من العلماء مثل: ابن منده، وابن طاهر المقدسي، وقرره ابن الصلاح، وابن دقيق العيد، والنووي، والعراقي، وابن الجزري، والقاسمي. ويؤخذ على هذا التعريف أنه غير مانع من دخول «الحديث المشهور» فيه؛ إذ إن المشهور هو ما رواه ثلاثة فأكثر ما لم يبلغ حد التواتر.

التعريف المختار للعزيز :

عَرَّفَ الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ . «العزيز» بأنه «الحديث الذي يكون في طبقة من طبقات سنده، أو في أكثر من طبقة راويان فقط»، وتبعه على هذا الحافظ السبخاوي رَحِمَهُ اللهُ ..

فاشترط أن لا يقل رواته في طبقة واحدة من طبقات السند عن اثنين، أما إن وجد في بعض

طبقات السند ثلاثة فأكثر فلا يضر، فالشروط أن تبقى ولو طبقة واحدة فيها اثنان؛ لأن العبرة لأقل طبقة من طبقات السند.

وسبب تسمية «العزیز» بهذا الاسم: إما أن يكون مأخوذاً من قولهم: «عَزَّ يَعَزُّ» بفتح العين أي قوي بمجيئه من طريق آخر، فيكون قد تعزز الطريق الأول بالطريق الثاني. أو يكون مأخوذاً من قولهم: «عَزَّ يَعَزُّ» بكسر العين، أي قَلَّ وَنَدَّرَ، وسُمِّي بذلك؛ لقلة وجوده في الأسانيد. وهو إلى هذا المعنى أقرب، والله تعالى أعلم.

#### مثال

ما رواه الشيخان من حديث أنسٍ رضي الله عنه، والبخاري من حديث أبي هريرة رضي الله عنه؛ أن رسول الله ﷺ قال: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ وَالِدِهِ وَوَلَدِهِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ».

رواه عن أنسٍ رضي الله عنه: قتادة، وعبد العزيز بن صهيب.

ورواه عن قتادة: شُعْبَةُ، وسَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ.

ورواه عن عبد العزيز: إسماعيل بن عُلَيْيَّةَ، وعبد الوارث بن سعيد.

ورواه عن كل جماعة.

فقد تحققت الاثنيية في طبقة الصحابة فرواه: أنس، وأبو هريرة.

وتحققت الاثنيية كذلك في طبقة التابعين فرواه عن أنس: قتادة، وعبد العزيز بن صهيب.

ورواه من أتباع التابعين عن التابعي «قتادة»: شُعْبَةُ، وسَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ.

ورواه من أتباع التابعين عن التابعي «عبد العزيز»: ابن عُلَيْيَّةَ، وعبد الوارث بن سعيد.

ثم رواه جماعة من تبع الأتباع عن شُعْبَةَ، وسَعِيدٍ، وابن عُلَيْيَّةَ، وعبد الوارث.

وسُمِّيَ هذا الحديث «عزیزاً»؛ لأنه لم يقل رواته عن اثنين في طبقة الصحابة، وطبقة التابعين،

وإن زاد في طبقة أتباع التابعين، وتبع الأتباع عن اثنين.

### حكم العزيز

قد يكون العزيز صحيحًا، أو حسنًا، وقد يكون ضعيفًا، فهو بيان لكيفية وصول الحديث إلينا من جهة السند، وعدد رواته، وعلى أي هيئة وصلنا.

### هل يشترط هي الصحيح أن يكون عزيزًا؟

لا يشترط الجمهور في الحديث الصحيح أن يكون عزيزًا، بمعنى أن يكون له إسنادان؛ لأنه يوجد في «الصحيحين»، وغيرهما أحاديث صحيحة وهي غريبة، أي ليس لها إلا إسناد واحد، وليس أدل على ذلك من كون أول حديث في «صحيح البخاري» غريبًا، وآخر حديث فيه غريبًا أيضًا. وهذا هو القول الصحيح.

واشترط بعض العلماء لكي يكون الحديث صحيحًا أن يكون من رواية اثنين، عن اثنين في كل طبقة من طبقات السند؛ وعن قال بهذا الشرط إبراهيم بن إسماعيل بن علقمة، وأبو علي الجبائي المعتزلي، وشرطهم هذا خلاف ما اتفقت عليه جماهير المحدثين.

وذهب الميائنجي، وأبو بكر ابن العربي أن البخاري، ومسلم لا يُدخلان في «صحيحهما» إلا ما صح عندهما، وأن الحديث لا يثبت عندهما إلا برواية اثنين، عن اثنين.

وهذا مذهب غير صحيح؛ لأن واقع الصحيح يُخالف هذا القول، فرواية الثقة، عن الثقة صحيحة إلى النبي ﷺ، وكم في «الصحيحين» من حديث لم يروه إلا صحابي واحد، وكم فيهما من حديث لم يروه إلا تابعي واحد.



## الحديث المشهور

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ :

مَشْهُورٌ مَزْوِيٌّ فَوْقَ مَا ثَلَاثَةٌ .....

ذهب بعض شُرَّاح «البَيهَقِيَّةِ» إلى أن المقصود بقول الناظم . رَحِمَهُ اللهُ « مَشْهُورٌ مَزْوِيٌّ فَوْقَ مَا ثَلَاثَةٌ » أن المشهور هو ما رواه ثلاثة فما فوق على حَدِّ ما قيل في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ﴾ [النساء: ١١] ، أي اثنتان فما فوق.

وذهب آخرون في تفسير هذه العبارة بأن المقصود بها: أربعة فأكثر، وعلى هذا يكون تعريف الحديث المشهور عند الناظم: ما رواه أكثر من ثلاثة، وهذا أظهر؛ لأن المصنَّف عَرَّفَ العزيز برواية اثنين أو ثلاثة.

ولكن التعريف المختار «للمشهور» هو «الحديث الذي رواه في طبقة من طبقات سنده، أو في أكثر من طبقة منه ثلاثة فأكثر ما لم يبلغ حَدِّ التواتر».

أي هو الحديث الذي يرويه مثلاً ثلاثة من الصحابة، أو أكثر، ثم يرويه ثلاثة من التابعين، عن هؤلاء الصحابة، ثم يرويه ثلاثة أو أكثر من أتباع التابعين عن هؤلاء التابعين، ثم يرويه جماعة من تبع الأتباع عن أتباع التابعين، وهكذا.

## مثال المشهور:

حديث: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبِضُ الْعِلْمَ انْتِزَاعًا يَتَّزِعُهُ مِنَ الْعِبَادِ، وَلَكِنْ يَقْبِضُ الْعِلْمَ بِقَبْضِ الْعُلَمَاءِ، حَتَّى إِذَا لَمْ يُبْقِ عَالِمًا اتَّخَذَ النَّاسُ رُءُوسًا جُهَالًا، فَسُئِلُوا فَأَمَّتُوا بِلِغَةِ عِلْمٍ، فَفَضَّلُوا وَأَصْلَحُوا».

أخرجه البخاري، ومسلم، والطبراني، وأحمد، والخطيب، من طرق عن أربعة من الصحابة؛ وهم: عبد الله بن عمرو بن العاص، وزيد بن لبيد، وعائشة، وأبو هريرة، فأخرجه البخاري،



ومسلم، في «صحيحهما» من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وأخرجه أحمد في «مسنده» من حديث زياد بن ليث رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط»، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» من حديث عائشة رضي الله عنها.

### الفرق بين «المشهور»، و«المستفيض»:

يرى جماعة من الفقهاء، والأصوليين، والمحدثين التسوية بين «المشهور»، و«المستفيض»، وأنها مترادفان، وسُمِّيَ «المستفيض» بذلك؛ لاستفاضته، وانتشاره.

ومنهم من غاير بينهما، واختلفوا في وجه التغاير بينهما على وجوه:

١. فقال بعضهم: «المستفيض»: هو ما استوى عدد رواته في أوله، ووسطه، وآخره، و«المشهور» أعم من ذلك.

٢. وقال بعضهم: «المستفيض»: هو ما تلقته الأمة بالقبول من غير اعتبار عدد معين، بخلاف «المشهور».

٣. وقال بعضهم: «المستفيض»: هو «المتواتر»، بخلاف «المشهور» فهو قسم من أقسام الأحاد.

### أقسام المشهور:

ينقسم المشهور إلى قسمين:

١. مشهور اصطلاحى. ٢. مشهور غير اصطلاحى.

أ. المشهور الاصطلاحى: وهو المقصود من كلام الناظم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقد تقدم تعريفه.

### ب. المشهور غير الاصطلاحى:

ويُقَصَّدُ به ما اشتهر على الألسنة من غير اعتبار لأي شروط؛ فيشمل:

١. ما له سند واحد. ٢. وما له أكثر من سند. ٣. وما لا يوجد له إسناد أصلاً.

وللمشهور على ألسنة الناس أقسام كثيرة؛ منها: المشهور بين أهل الحديث خاصة، والمشهور بين أهل الحديث، والعلماء، والعوام، والمشهور بين الفقهاء، والمشهور بين الأصوليين، والمشهور بين النحاة، والمشهور بين العامة.

### حكم الحديث المشهور:

لا يوصف «المشهور» بنوعيه بكونه صحيحًا أو غير صحيح؛ لمجرد الظن بأن كثرة الطرق تصل بالحديث إلى درجة الصحة، وهذا الظن غير صحيح؛ لأنه لكي يُحكَم على حديث بالصحة فلا بد من توافر شروط القبول، لا النظر إلى كثرة الطرق، أو قلتها، لكن بعد البحث وتتبع طرق الأحاديث تبين أن «المشهور» منه «الصحيح»، ومنه «الحسن»، ومنه «الضعيف»، ومنه «الموضوع» أيضًا.

لكن إن صح «المشهور الاصطلاحي»، فإنه يُرجَّح على «العزیز»، و«الغريب» عند التعارض.



## الحديث المعتن

قال الناظم رحمته الله:

مَعْنَعُنْ كَعَنْ سَعِيدٍ عَنْ كَرَمِ

تكلم الناظم رحمته الله. في هذا الجزء من البيت عن «الحديث المعتن»، وقد عرّفه هنا بالمثل، ولم يذكر له تعريفاً اصطلاحياً مثل الاصطلاحات التي سبقت.

ويمكن تعريف «الحديث المعتن» بأنه هو «الحديث الذي يقول فيه راويه: فلان عن فلان». فهو الحديث الذي يرويه الراوي عن شيخه بصيغة «عن»، ويُسمى تحمل الحديث بهذه الصيغة بـ «العننة»، بخلاف ما إذا روى الراوي عن شيخه بصيغة: «سَمِعْتُ»، ويُسمى تحمل الحديث بهذه الصيغة بـ «السماع من لفظ الشيخ» أو روى الراوي عن شيخه بصيغة: «حَدَّثَنَا»، ويُسمى تحمل الحديث بهذه الصيغة بـ «التحديث»، وتفيد معنى السماع أيضاً. أو روى الراوي عن شيخه بصيغة: «أَخْبَرَنَا»، ويُسمى تحمل الحديث بهذه الصيغة بـ «الإخبار»، أو القراءة على الشيخ.

أو روى الراوي عن شيخه بصيغة: «أُبْنَانَا»، ويُسمى تحمل الحديث بهذه الصيغة بـ «الإجازة من الشيخ»، ونحو ذلك، فهذا النوع كما هو ظاهر من صفات الإسناد.

**مثاله:**

ما رواه البخاري في «صحيحه»، قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْجُعْفِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ «الْإِيمَانُ بِضْعٌ وَسِتُّونَ شُعْبَةً، وَالْحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الْإِيمَانِ».

فقد تحمل البخاري من شيخه عبد الله بن محمد الجعفي بالتحديث، وتحمل عبد الله من شيخه أبي عامر العقدي بالتحديث أيضًا، وتحمل أبو عامر من شيخه سليمان بن بلال بالتحديث أيضًا.

أما سليمان بن بلال، فقد تحمل عن شيخه عبد الله بن دينار بالنعنة.

وكذا تحمل عبد الله بن دينار، من شيخه أبي صالح السمان بالنعنة.

وتحمل أبو صالح السمان عن شيخه أبي هريرة رضي الله عنه بالنعنة أيضًا.

### حكم «الحديث المعلن»:

اختلف العلماء في حكم «الحديث المعلن» أهو من قبيل المتصل أم من قبيل المنقطع؟ وحاصل اختلافهم على قولين:

القول الأول: المعلن منقطع حتى يتبين اتصاله. وهذا القول غير معتمد.

القول الثاني: إن المعلن متصل بشروط:

١. أن يكون الراوي المعلن عدلاً ضابطاً (ثقة).

٢. أن يسلم الراوي المعلن من التدليس.

فلو ثبت سماع الراوي من شيخه في رواية صحيحة، أو صرح إمام بأن هذا الراوي قد سمع من شيخه، فالنعنة في بقية أحاديثه تكون محمولة على السماع ما لم يكن مُدَلِّساً.

٣. أن يُمكن لقاء الراوي المعلن بشيخه. أي إمكانية لقاء المعلن بمن عنَّ عنه، بشرط أن

لا يطن إمام من أئمة النقد في سماع الراوي من شيخه.

وهذا التفصيل هو المختار، وهو مذهب جمهور المحدثين، والأصوليين، والفقهاء.

وقد اتفق العلماء على الشرطين الأولين، واختلفوا في الشرط الثالث على أقوال:

١. فمنهم من اشترط طول الصحبة بين الراوي، وشيخه، وهو قول أبي المظفر النيساباني.

٢. ومنهم من اشترط أن يكون الراوي المعلن معروفاً بالرواية عن شيخه، وهو قول أبي

عمرو الداني.

٣. ومنهم مَنْ اشترط ثبوت اللقاء بينهما، ولو مرة واحدة: وهو مذهب علي ابن المديني، والبخاري، ونسبه ابن رجب الحنبلي إلى المحققين.

٤. ومنهم مَنْ اكتفى بإمكان اللقاء بين الراوي، وشيخه، وهو مذهب مسلم بن الحجاج، وهو الشرط الثالث الذي اخترناه لكي نحكم باتصال «المُعْتَنِ»، والذي عليه الأكثرون من المحدثين.

### لماذا استعمل الرواة الصيغة؟

استعمل الرواة صيغة «عن» في رواياتهم؛ للضرورة الحاملة لهم على ذلك في أزمته، وكثرة تكرارها والاحتياج إليها لقلّة حروفها؛ لأنهم لو استعملوا مثلاً صيغة: «أحدثكم عن سماعي من فلان، وروى فلان، عن سماعة من فلان، وحدث فلان، أنه سمع من فلان، وأخبر فلان، أن فلاناً ذكر له...»، وهكذا إلى نهاية الإسناد، وربما بلغ رجال الإسناد عشرة من الرواة أو أكثر من ذلك؛ لأضجر ذلك القاريء، وكان سبب ملال السامع على السواء، وشقّ تكراره وصعب عليهم متابعته ونقله لفظاً، وكتابة، فلا الوقت، ولا الجهد، ولا النفقات تسمح بذلك مع قراءة عشرات الألوف من الأسانيد، ومئات الكتب الطوال من دواوين السنة، إن الواحد منهم كان يكتب خطأ دقيقاً. أي صغيراً. لكي يوفر مساحة ولو صغيرة في الكتاب؛ لأن تكبير الخط سيكلفه مؤنة شراء الأوراق، ومؤنة شراء الحبر والأقلام، ومؤنة حمل هذه المكتوبات كبيرة الحجم، ودفع أجره زائدة للوراقين، والحمالين، والنساخ، وغيرهم، هذا مع ضيق ذات اليد، ومشقة التكليف، كما أن زمان رحلتهم، وضيق أوقاتهم ما كان يسمح إلا بالاختصار والاقتصاد، زماناً ومؤنة، فاستعملهم لهذه الكلمة «عن» قليلة المبنى ضرورة كانت تقتضيها ظروف حياتهم، ووسائل معاشهم الضيقة.

كما أن ثقة الرواه المتقدمين في شيوخهم جعلتهم لا يرون بأساً في إفادة هذه اللفظة للاتصال فكانوا يستعملونها على أنها هي و«حدثنا» سواء في إفادة الاتصال والسماع.

### حكم المصنّف في «الصحيحين»

إن المصنّف الذي ورد في «الصحيحين» يُحكّم له بالاتصال؛ لأنه جاء على شرطيهما، فرواه عدول ضابطون، وسلم كثير منهم من التدليس، وثبت سماعهم من شيوخهم في روايات أخرى

غير التي عنعنوها.

ومن عُرِفَ بالتدليس منهم فقد ورد تصريح المعنعن بالتحديث أو السماع، أو الإخبار، عن شيخه في روايات أخرى غير التي عنعنَّها، سواء داخل الصحيح نفسه، أو في المستخرجات عليهما، أو في كتب الصحاح والسنن الأخرى، فزال ما كنا نخشاه من تدليسه بتصريحه بالسماع من شيخه في رواية أخرى.

### الحديث المؤنن:

لم يذكر الناظم. رَوَّاهُ. «المؤنن» ويُقال له: «المؤنان» وحكمه.  
ويُمكن تعريف «الحديث المؤنن» بأنه هو «الحديث الذي رواه الراوي بصيغة: أن فلاناً قال، أو أن فلاناً قال لفلان».

### حكم الحديث المؤنن:

اختلف العلماء في حكم الحديث المؤنن على قولين:

١. ذهب الإمام أحمد، وجماعة إلى أنه من قبيل المنقطع حتى يتبين اتصاله، وهو قول غير معتمد.

٢. وذهب الجمهور إلى أن حكم «أن» هو حكم «عن»، وأنه لا عبرة للحروف والألفاظ، وإنما العبرة للقاء، أو المعاصرة مع إمكان اللقاء، والسلامة من التدليس.  
أي أن «المؤنن» مثل «المعنن» في الحكم، وبالشروط نفسها السابقة المذكورة في نوع «المعنن».



## الحديث المبهـم

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ :

وَمُبْهَمٌ مَا فِيهِ رَاوٍ لَمْ يُسَمِّ

تناول الناظم رَحِمَهُ اللهُ . في هذا الجزء من البيت تعريف «الحديث المبهـم» بأنه هو «الحديث الذي فيه راوٍ لم يُصَرِّحْ باسمه»، وظاهر قول الناظم رَحِمَهُ اللهُ . «مَا فِيهِ رَاوٍ» أن مراده تعريف المبهـم الذي في السند؛ لأنه هو الإبهام المؤثر في قضية الاتصال والانقطاع، والذي يترتب عليه القبول والرد، بخلاف الإبهام في المتن الذي لا صلة له بمسألة الاتصال والانقطاع.

ولكن يُمكن تعريف «الحديث المبهـم» بتعريف آخر يشتمل على النوعين معاً فنقول هو: «الحديث الذي في سنده أو في متنه رجلٌ أو امرأة لم يصرح باسميهما»، فيُذكر بلفظ: رجل، أو امرأة، أو بلفظ: فلان، أو فلانة، أو بلفظ: ابن فلان، أو بنت فلان، أو بلفظ: عم فلان، أو عمة فلان، أو بلفظ: خال فلان، أو خالة فلان، أو زوجة فلان، أو زوج فلانة، ونحو ذلك.

ومن هنا يُعَلَمُ أن المبهـم نوعان:

١. مُبْهَمٌ فِي سِنْدِ الْحَدِيثِ، مثل قول الراوي: عن رجل، أو حدثني شيخٌ، أو عن جماعة من شيوخه، أو حدثني أشياء من أهل الحي، ونحو ذلك.

٢. مُبْهَمٌ فِي مَتْنِ الْحَدِيثِ، مثل قول الصحابي: «جاء رجل إلى النبي ﷺ»، أو «أَنَّ امرأة سَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ»، ومثل ذلك.

## حكم الحديث المبهـم

لا يؤثر المبهـم في المتن في صحة الحديث؛ لأنه لا تعلق له بالرواية من جهة القبول أو الرد. وأما المبهـم في السند فهو سبب لضعف الإسناد؛ للجهل بحال هذا الراوي المبهـم، هل هو

من يُحتج به أم لا؟

وذهب بعض العلماء إلى أن السند الذي فيه راو مبهم هو من قبيل المنقطع، وذهب آخرون إلى أنه من قبيل المتصل الذي في سنده مجهول.

ومما ينبغي التنبيه إليه أن إبهام الصحابي لا يضر؛ لأن الصحابة كلهم عدول ﷺ.

### بِمَ يُعْرَفُ الْمُبْهَمُ؟

١- يُعرف المبهم بوروده مسمًى في بعض الروايات الأخرى؛ فهذه فائدة مهمة من فوائد جمع طرق الحديث.

٢- ويُعرف كذلك بتنصيب الراوي عن المبهم كأن يقول: «إذا قلت: حدثني الثقة، أو حدثني مَنْ لا أتهم؛ فهو فلان» إذا صح إليه السند بذلك، وتنصيب أهل الشأن كذلك.

٣- ويُعرف المبهم كذلك من خلال الكتب التي اهتمت بمعرفة هذه المبهات، مثل كتاب: «الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة» للخطيب البغدادي، وكتاب «المستفاد من مبهمات المتن والإسناد» لولي الدين أبي زُرْعَةَ العراقي، وكتب السَّيرِ والمغازي، وكتب شروح الحديث، ونحو ذلك.

### فوائد معرفة المبهم:

تظهر فائدة معرفة المبهم في الإسناد من خلال معرفة حال هذا المبهم سواء كان ثقة، أو صدوقاً، أو ضعيفاً، أو متروكاً، فيُحكم على الحديث بحسب ذلك مع مراعاة بقية الشروط. وكذلك معرفة كون المبهم ممن له مزية في شيخة، من قرابة، أو طول صحبة، أو معرفة بحديثه، ونحو ذلك.

وتظهر فائدة معرفة المبهم في المتن من خلال معرفة كون هذا المبهم في بعض الطرق أنه فلان بن فلان، وأنه صحابي وذلك إذا سأل رسول الله ﷺ، أو نحو ذلك، فتثبت بذلك عدالته، ويثبت



لمن روى عنه في رواية أخرى أنه تابعي.

وكذلك إذا ورد في الحديث منقبة لهذا المبهم، فيستفاد بمعرفته من طريق أخرى فضيلته، فيستحق منزلته اللائقة به، وتُعرف له مكانته.

كما أن معرفة الشيء على ما هو عليه والتحقق من ذلك، خير وأولى من الجهل به، فإن النفس تشوق إلى معرفة ما أبهم عليها.



## مهرت الإستاذ العالي والنازل

قال الناظم رحمه الله :

وَكُلُّ مَا قُلْتُ رِجَالُهُ عَلَا وَضِدُّهُ ذَاكَ الَّذِي قَدْ نَزَلَا

تكلم الناظم رحمه الله. في هذا البيت عن نوعين من أنواع علوم الحديث، وهما: العالي، والنازل، مع ذكر تعريف لكل منهما، فعرف «العالي» بأنه «الحديث الذي قلَّ عدد رجال إسناده». وعرف «النازل» بضده، وهو: «الحديث الذي كثر عدد رجال إسناده».

ولكن يؤخذ على هذا التعريف أنه اهتم بذكر علو العدد فقط، ولكنه لم يذكر علو الصفة الذي لا يُشترط فيه قلة الرجال، وإنما يكون الاعتبار فيه بتقديم وفاة الشيخ، أو بتقديم سماع الراوي من الشيخ؛ ولذلك عرف الإمام السخاوي العلو بأنه: «قلة الوسائط في السند، أو قدم سماع الراوي، أو تقدم وفاته».

### أقسام العلو:

يقسم العلو إلى قسمين:

١. علو عدد
٢. علو صفة

### القسم الأول: علو العدد ومعناه: قلة عدد رجال الإسناد.

وينقسم هذا العلو إلى قسمين:

١. علو مطلق.
٢. علو نسبي.

وينقسم العلو النسبي إلى قسمين:

١. علو بالنسبة إلى إمام من أئمة الحديث.
٢. علو بالنسبة إلى كتاب مُصَنَّف.

وُسُمِّيَ علوًّا نسبيًّا؛ لأنه علو بالنسبة لإمام من أئمة الحديث، أو بالنسبة لمصنّف معتمد.  
١. العلو المطلق: ومعناه: «القرب من النبي ﷺ بعدد قليل من الرواة بالنسبة إلى سند آخر يُروى به ذلك الحديث بعدد كثير».

وهذا القسم هو أجل أقسام العلو، وأفضلها، بشرط أن يكون سنده صحيحًا.  
وُسُمِّيَ مطلقًا؛ لأنه أول ما يتبادر إلى الذهن عند الإطلاق.  
وأما العلو النسبي فهو قسمان: أولهما: العلو بالنسبة إلى إمام من أئمة السّنة المطهرة، ومعناه: ما قلّ عدد الرواة فيه إلى ذلك الإمام، كمالك، وأحمد، والبخاري، ومسلم، وغيرهم.  
فيشترط فيه أن يقل العدد إلى هذا الإمام، ولا يضر كثرة العدد من ذلك الإمام إلى متناه.  
وثانيهما: العلو بالنسبة إلى رواية أحد كتب السّنة المصنّفة:

مثل كتب الصحاح، والسنن، والمسانيد، وغيرها من كتب السنة المعتمدة. وهو أربعة أنواع:  
١. الموافقة. ٢. البذل. ٣. المساواة. ٤. المصافحة.

ولكي يمكننا فهم هذه الأنواع لابد من التوضيح بالمثال:  
قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

فلو أن أحد المحدثين ممن جاء بعد زمن البخاري، كالإمام الحاكم، وأراد أن يروي الحديث من طريق البخاري، لكان بينه، وبين عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُوسُفَ. شيخ البخاري. ثلاثة رواه مثلاً.  
أما لو رواه من غير طريق البخاري لكان بينه، وبين عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُوسُفَ راويان فقط.  
والمعنى أن الحاكم حينما روى الحديث من طريق البخاري وصل إلى شيخ البخاري بعدد أكثر، بخلاف ما لو رواه من غير طريق البخاري فإنه يصطل إلى شيخه بعدد أقل.

فهذه تسمى «موافقة»؛ لأن الحاكم قد وافق البخاري في شيخه بعينه، مع علو إسناده.  
فإن رواه الحاكم من غير طريق عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُوسُفَ. كعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْلَمَةَ الْقَعْنَبِيِّ مثلاً. عن مالك بالعدد نفسه، فهذه تسمى «البذل، أو الإبدال»؛ لأنه أبدل مكان عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُوسُفَ، عَبْدَ

الموافقة: هي الوصول إلى شيخ أحد المصنفين من غير طريقه بعدد أقل مما لو روى من طريقه عنه.

والبدل: هو الوصول إلى شيخ شيخ أحد المصنفين من غير طريقه، بعدد أقل مما لو رواه من طريقه عنه.

أما المساواة فهي: أن يكون بين الحاكم وبين رسول الله ﷺ نفس عدد الرواة بين البخاري، وبين رسول الله ﷺ، فمثلاً روى البخاري حديثاً بإسناد عدد رواه بينه وبين رسول الله ﷺ خمسة رواة، وروى الحاكم نفس الحديث بإسناد عدد رواه بينه وبين رسول الله ﷺ خمسة رواة، فكان الحاكم قرين مساوٍ للبخاري، وكأنه يعيش معه في نفس طبقته، برغم تباعد الزمن بينهما.

فالمساواة: هي استواء عدد رجال الإسناد من المُحَدَّث إلى آخر الإسناد، مع إسناد أحد الأئمة المصنفين.

أو بتعبير آخر هي: أن يروي المتأخر الحديث بإسناد عدده مثل عدد رجال المُتَقَدِّم.

وأما المصافحة فهي: أن يروي الحاكم الحديث بما يزيد عن عدد رواة البخاري براو واحد فقط، فمثلاً روى البخاري حديثاً بإسناد عدد رواه بينه وبين رسول الله ﷺ خمسة رواة، وروى الحاكم نفس الحديث بإسناد عدد رواه بينه وبين رسول الله ﷺ ستة رواة، فكان الحاكم تلميذ للبخاري.

وسميت مصافحة؛ لأن من عادة التلميذ. في الغالب. إذا لقي شيخه أن يصافحه فشُبِّهَتْ بذلك.

كما أن مساواة شيخ الحاكم للبخاري مصافحة للحاكم، ومساواة شيخ شيخ الحاكم للبخاري مصافحة لشيخ الحاكم، وهكذا.

فالمصافحة هي استواء عدد رجال الإسناد من المُحَدَّث إلى آخر الإسناد، مع إسناد تلميذ أحد المصنفين.

أو بتعبير آخر هي: أن يروي المتأخر الحديث بإسناد يزيد عن عدد رواة المُتَقَدِّم براو واحد فقط.

القسم الثاني: علو الصفة؛ ومعناه: زيادة وصف عالٍ في أحد الإسنادين ليس في الآخر.

وهو على قسمين:

١. العلو بتقدم وفاة الراوي: بمعنى أن يكون سبب العلو تقدم وفاة الراوي عن شيخ، على وفاة راوٍ آخر عن ذلك الشيخ، وإن تساوى السندان عدداً؛ فمثلاً: رواية الضياء المقدسي، عن المؤيد بن محمد بن علي القرشي، عن عبد الجبار بن محمد بن أحمد الخواري، عن أبي بكر البيهقي، عن أبي عبد الله الحاكم أعلى من روايته عن أبي المعالي محمد بن ناصر بن سليمان بن ناصر الأنصاري، عن أبي سعيد عبد الوهاب بن الحسن بن علي الكرماني، عن أبي بكر أحمد بن علي بن عبد الله بن عمر بن خلف الشيرازي، عن أبي عبد الله الحاكم.

فبرغم تساوي الإسنادين في العدد، فقد وصل الضياء المقدسي إلى الحاكم بثلاثة رواة في كلا الإسنادين، ولكن الإسناد الأول أعلى من الإسناد الثاني؛ لتقدم وفاة أبي بكر البيهقي على وفاة أبي بكر أحمد بن علي بن خلف الشيرازي، فالبيهقي توفي سنة ٤٥٨ هـ، بينما توفي أبو بكر ابن خلف سنة ٤٨٧ هـ.

٢. العلو بتقدم السماع من الشيخ: سواء تقدمت الوفاة أم لا، فمن سمع من الشيخ قبل الآخر؛ كان إسناده أعلى ممن سمع من الشيخ بعده، ومثال ذلك: لو روى راويان، أحدهما سمع منه سنة ١٢٠ هـ، والآخر سمع منه سنة ١٥٠ هـ، فإسناد الأول الذي تقدم سماعه أعلى من إسناد الآخر علو صفة؛ لأن قدم سماعه من الشيخ يدل. في الغالب. على تكميله بطلب العلم، وقدم رحلته، أو علو هيمته.

ويتأكد هذا العلو في حق من اختلط شيخه، أو خرق، فبعض المحدثين تتأخر وفاته، ويطنن في السن، ويكون ذلك سبباً في تغير حفظه، وسوء ضبطه، فتكون رواية قدامى تلاميذه الذين رروا عنه قبل اختلاطه أضبط من رواية المتأخرين منهم الذين رروا عنه بعد اختلاطه.

ملخص:

يُمْكِنُ تَلْخِيصُ أَقْسَامِ الْعُلُوِّ عَلَى النُّحُوِّ التَّالِي:

يَنْقَسِمُ الْعُلُوُّ إِلَى قَسْمَيْنِ:

١. عُلُوٌّ عَدَدٌ.
٢. وَعُلُوٌّ صِفَةٌ.

وَيَنْقَسِمُ عُلُوُّ الْعَدَدِ إِلَى قَسْمَيْنِ:

١. عُلُوٌّ مُطْلَقٌ.
٢. وَعُلُوٌّ نِسْبِيٌّ.

وَيَنْقَسِمُ الْعُلُوُّ النِّسْبِيُّ إِلَى قَسْمَيْنِ:

١. عُلُوٌّ بِالنِّسْبَةِ إِلَى إِمَامٍ مِنْ أَئِمَّةِ الْحَدِيثِ.
٢. عُلُوٌّ بِالنِّسْبَةِ إِلَى كِتَابٍ مُصَنَّفٍ.

وَيَنْقَسِمُ الْعُلُوُّ بِالنِّسْبَةِ إِلَى كِتَابٍ مُصَنَّفٍ إِلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ:

١. الْمُوَافَقَةُ.
٢. الْبَدَلُ.
٣. الْمَسَاوَاةُ.
٤. الْمَصَافَحَةُ.

وَيَنْقَسِمُ عُلُوُّ الصِّفَةِ إِلَى قَسْمَيْنِ:

١. عُلُوٌّ بِتَقْدِيمِ وَفَاةِ الرَّاويِ.
٢. عُلُوٌّ بِتَقْدِيمِ السَّمَاعِ مِنَ الشَّيْخِ.

### حُكْمُ الْإِسْنَادِ الْعَالِيِ وَالنَّازِلِ:

ذَكَرَ الْعُلَمَاءُ أَنَّ طَلِبَ الْعُلُوِّ فِي الْإِسْنَادِ مُسْتَحَبٌّ، وَاسْتَدَلُّوا لِذَلِكَ بِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لِتَمِيمِ بْنِ أَوْسٍ الدَّارِيِّ ﷺ: «يَا تَمِيمُ، حَدِّثِ النَّاسَ بِمَا حَدَّثْتَنِي»، وَبَارْتَحَالِ الصَّحَابَةِ، وَالتَّابِعِينَ فِي طَلِبِ الْإِسْنَادِ الْعَالِيِ.

قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «طَلَبُ الْإِسْنَادِ الْعَالِيِ سُنَّةٌ عَنْ سَلَفٍ؛ لِأَنَّ أَصْحَابَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ كَانُوا يَرْحَلُونَ مِنَ الْكُوفَةِ إِلَى الْمَدِينَةِ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْ عُمَرَ وَيَسْمَعُونَ مِنْهُ».

وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ أَسْلَمَ الطُّوَيْبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «قُرْبُ الْإِسْنَادِ قُرْبَةٌ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ».

وَقِيلَ لِابْنِ مَعِينٍ فِي مَرَضِ مَوْتِهِ: مَا تَشْتَهِي؟ قَالَ: «بَيْتُ خَالٍ، وَإِسْنَادُ عَالٍ».

وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «التَّزْوُلُ سُؤْمٌ».

وَاسْتَحَبَّ الْعُلَمَاءُ الْعُلُوَّ؛ لِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى عُلُوِّ هِمَّةِ رَاوِيهِ، وَلِأَنَّهُ أَقْرَبُ. فِي الْغَالِبِ. إِلَى الصَّحَّةِ،

وَقَلَّةُ الْخَطَأِ.

ولكن لابد أن يُعْلَمَ أَنَّ الإسناد العالي يُمدَح إذا كان صحيحًا، فإذا تعارض إسناد عال ضعيف، مع إسناد نازل صحيح قُدِّم الصحيح.

قال الإمام يحيى بن معين: «الحديثُ النَّازِلُ عَنْ ثَبَتٍ، خَيْرٌ مِنَ الْعُلُوِّ عَنْ غَيْرِ ذِي ثَبَتٍ».

وقد يكون الإسناد النازل أفضل من الإسناد العالي إذا اتصف بصفة أو عدة صفات ترجحه عن العالي كزيادة الثقة في رجاله، أو كونهم أحفظ، أو أثبت، أو أضبط، أو أفقه، أو كونه متصلًا بالسماع، والعالي بإجازة، أو متولة، أو وصية، أو تساهل في بعض رواته في التحمل، فيكون النازل حيثئذ هو العالي في المعنى، ويُسمَّى في هذه الحالة «بِالْعُلُوِّ الْمُعْتَوِي».

وأشار الناظم رَحِمَهُ اللهُ فِي شَطْرِ الْبَيْتِ الثَّانِي إِلَى الإسناد النازل، وَيَبَيِّنُ أَنَّهُ ضِدُّ الإسناد العالي، وقد بيَّنا تعريفه أثناء تعريف العالي.

### أقسام النزول:

هي عكس أقسام العلو السابقة، فكل ما حُكِمَ بعلوه، حُكِمَ على مقابله بالنزول، والله تعالى أعلم.



### الحديث الموقوف

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ :

وَمَا أَصْفَتْهُ إِلَى الْأَصْحَابِ مِنْ قَوْلٍ وَفَعِلٍ فَهُوَ مَوْقُوفٌ زُكِّنُ<sup>(١٠)</sup>

سبق أن ذكرنا عند شرحنا للبيت السابع من هذه المنظومة، والذي ذكر فيه الناظم رَحِمَهُ اللهُ تعريف «المرفوع»، وهو ما أُضيف إلى النبي ﷺ، و«المقطوع»، بأنه ما أُضيف إلى التابعي، ذكرنا أن الحديث ينقسم باعتبار قائله، أو باعتبار من أُضيف إليه إلى ثلاثة أقسام: المرفوع، والموقوف، والمقطوع.

واعترض على الناظم رَحِمَهُ اللهُ بأنه كان من الأفضل له أن يذكر «الموقوف» عند ذكره الحديث «المرفوع»، و«المقطوع»؛ لأن ضم الشيء إلى ما كان من جنسه أولى وأفضل. وعرف الناظم رَحِمَهُ اللهُ في هذا البيت «الحديث الموقوف» بأنه «ما أُضيف إلى الصحابة رضوان الله عليهم من أقوال أو أفعال».

وعرف بعض العلماء «الموقوف» بأنه «هو ما أُضيف إلى الصحابة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ من قول، أو فعل، أو تقرير، متصلًا بإسناده إليهم، أو منقطعًا». فالوقوف إذن هو الحديث الذي تُسَبِّ أو أُسْنِدَ إلى صحابيٍّ، أو إلى جمع من الصحابة؛ سواء كان هذا المنسوب إليهم قولًا، أو فعلًا، أو تقريرًا، وسواء كان السند إليهم متصلًا، أو منقطعًا. ويكون إقرار الصحابي موقوفًا إذا كان عالمًا بحكم الشيء الذي فُعِلَ بحضرته، وسكت عليه، وظهرت قرينة تدل على أن سكوته أو نحوه إقرار منه للغير، فلا بأس بنسبة ذلك إليه. والصحابيُّ: هو مَنْ لَقِيَ النَّبِيَّ ﷺ مومِنًا به، ومات على الإسلام.

(١٠) زُكِّنَ: يعني: حُلِمَ، يُقال: زُكِّنْتُ مِنْكَ كَذَا، أَيْ عَلِمْتُهُ، وَالزُّكْنُ وَالزُّكَّانُ: الْفُطْنَةُ، وَالْحَسَنُ الصَّادِقُ، وَكَثِيرًا مَا تُسْتَعْمَلُ هَذِهِ الْكَلِمَةُ فِي

المنظومات؛ للمناسبة، فقد استخدمها ابن مالك في «الفيته»، والسيوطي في «عقود الجمان».



### مثال الموقوف القولي:

قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه: «تَفَقَّهُوا قَبْلَ أَنْ تُسَوِّدُوا». رواه ابن أبي شيبة في مصنفه بسند صحيح.

وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: «لَا يَبْلُغُ الْعَبْدُ حَقِيقَةَ التَّقْوَى حَتَّى يَدَعَ مَا حَاكَ فِي الصَّدْرِ». ذكره البخاري معلقاً جازماً به.

### مثال الموقوف الضلي:

قَالَ نَافِعٌ: «كَانَ ابْنُ عُمَرَ إِذَا رَاحَ إِلَى الْجُمُعَةِ اغْتَسَلَ وَتَطَيَّبَ بِأَطْيَبِ طَيِّبٍ عِنْدَهُ» رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» بسند صحيح.

وَقَالَ عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ: «صَحِبْتُ ابْنَ مَسْعُودٍ، فِي سَفَرٍ، فَلَمْ يَنْزِغْ خُفَّيْهِ ثَلَاثًا» رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» بسند صحيح.

### مثال الموقوف التقريري:

قَالَ نَافِعٌ: قِيلَ لِابْنِ عُمَرَ: «إِنَّ سَعْدًا يَأْكُلُ الضَّبَاعَ، فَلَمْ يُنْكِرْ ذَلِكَ» رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» بسند صحيح.

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: «كَانَ الْفِتْيَانُ يُجْرِمُونَ مَعَ ابْنِ عُمَرَ فِي الْمَوَرِدِ، فَلَا يَنْهَاهُمْ وَلَا يُنْكِرُ عَلَيْهِمْ» رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» بسند صحيح.

### أنواع الموقوف:

ينقسم الموقوف من حيث الحكم إلى نوعين:

١. موقوف له حكم المرفوع، وقد تقدمت صورته، وأمثله عند بيان «الحديث المرفوع».

٢. موقوف ليس له حكم المرفوع.

### حكم الموقوف:

الموقوف ليس بحجة. على رأي الجمهور. ما لم يكن في حكم المرفوع؛ لكنه إن ثبت فإنه يُستشهد به مع الحديث الضعيف، فقد كان الإمام الشافعي يرى الاستشهاد به مع المرسل، هذا إذا لم يكن له حكم المرفوع، أما إذا كان له حكم المرفوع فهو حجة يجب العمل به متى ثبت.

### تنبهان:

#### الأول:

قد يُستعملُ «الموقوف» في غير قول الصحابي، أو فعله، لكن يكون مُقَيَّدًا. فيقال مثلاً: «هذا حديث وقفه فلان على الزهري، أو على الشَّعْبِيِّ»، ونحوهما. أو يُقال مثلاً: «موقوف على عطاء»، ونحو ذلك.

#### الثاني:

يُسمَّى فقهاء خراسان «الموقوف» أثرًا، و«المرفوع»: خبرًا، وعند المحدثين يُسمَّى كل هذا أثرًا.



## الحديث المرسل

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ :

وَمُرْسَلٌ مِنْهُ الصَّحَابِيُّ سَقَطَ

.....

عَرَفَ الناظم رَحِمَهُ اللهُ فِي هذا الجزء من البيت «الحديث المرسل» بأنه هو «الحديث الذي سقط من إسناده الصحابي»، وهذا التعريف مُتَقَدِّدٌ ووجه المؤاخذه عليه أنه إذا علمنا أن الساقط هو الصحابي فقط، وتأكدنا من عدم سقوط أحد من التابعين معه فلا يضر ذلك بصحة الحديث ولا يؤثر على قبول الخبر؛ لأن الصحابة كلهم عدول، سواء عُرِفَتْ أَسْمَاؤُهُمْ أو لم تعرف؛ لأن الجهل بالصحابي لا يضر، وإنما يُخْشَى من أن يكون التابعي الذي أرسل الحديث قد أسقط تابعيًا آخر، أو أسقط أكثر من تابعي، وخاصة إذا علمنا أن هناك رواية فيها ستة من التابعين روى بعضهم عن بعض، فلو فرضنا أن التابعي الذي تحمل منه تابع التابعي هو الذي أرسل الحديث، فهذا يعني أنه أسقط خمسة من التابعين، ولا يُعْرِفُ حال أي واحد منهم.

وبناء على ما سبق يُمكن تعريف «الحديث المرسل» بأنه هو:

«ما أضافه التابعي إلى النبي ﷺ قولًا، أو فعلًا، أو تقريرًا، أو وصفًا، صغيرًا كان التابعي أو

كبيرًا».

واشترط بعض العلماء أن يكون التابعي لم يسمع الحديث الذي رفعه من النبي ﷺ؛ وذلك ليُخْرِجَ به من لقي النبي ﷺ كافرًا فسمع منه، ثم أسلم بعد موته ﷺ، وحَدَّثَ بما سمعه منه، ومثاله التَّنَوُّحِيُّ رسول هرقل فإنه مع كونه تابعيًا فقد حُكِمَ لما سمعه بالاتصال لا بالإرسال.

وكذلك يُخْرِجُ به ما سمعه التابعي من النبي ﷺ حال كفره، ثم أسلم قبل موته ﷺ، ولكنه لم

يره، ثم حَدَّثَ عنه بما سمعه منه ﷺ.

### مثاله:

ما أخرجه عَبْدُ الرَّزَّاقِ في «مصنفه»، قال: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَزَحَمُ أُمَّتِي بِأُمَّتِي أَبُو بَكْرٍ، وَأَقْوَاهُمْ فِي أَمْرِ اللَّهِ عُمَرُ، وَأَصْدَقُهُمْ حَيَاءُ عُثْمَانُ، وَأَمِينُ أُمَّتِي أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ، وَأَعْلَمُ أُمَّتِي بِالْحَلَالِ وَالْحَرَامِ مُعَاذٌ، وَأَقْرَبُهُمْ أُنْبَى، وَأَفْرَضُهُمْ زَيْدٌ».

فَقَتَادَةُ تَابِعِيٌّ كَبِيرٌ، رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَلَمْ يَذْكُرِ الْوَاسِطَةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَا نَعْلَمُ حَالِ هَذَا الرَّاويِ الْمَحْذُوفِ مِنْ حَيْثِ التَّعْدِيلِ وَالتَّجْرِيعِ، فَيَكُونُ الْحَدِيثُ ضَعِيفًا؛ لِإِرْسَالِهِ؛ حَيْثُ لَمْ يَسْمَعْ قَتَادَةُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ.

### حكم المرسل:

اختلف العلماء في حكم المرسل على أقوال كثيرة، أشهرها ثلاثة أقوال، هي:

#### القول الأول:

صحيح يُتَّبَعُ بِهِ مطلقًا، وهذا قول الإمام أبي حنيفة، ومالك، وأحمد في المشهور عنه، وأتباعهم من الفقهاء والمحدثين والأصوليين.

#### وحجتهم في ذلك:

١. أن النبي ﷺ أثنى على التابعين، وشهد لهم بالخيرية حيث قال: «خَيْرُ أُمَّتِي قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلَوْهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلَوْهُمْ...». متفق عليه.
٢. وأيضًا أن عصر التابعين عصر فشت فيه العدالة، وأن التابعي إذا أرسل لا يُرْسَلُ إِلَّا عَنْ نَفَقَةٍ.

٣. وأن التابعي الثقة لا يستجيز لنفسه أن يقول: «قال رسول الله ﷺ» إلا إذا سمعه من ثقة.

#### القول الثاني:

ضعيف لا يُتَّبَعُ بِهِ مطلقًا، وهذا قول حكاه النووي عن جمهور المحدثين، وكثير من الأصوليين، والفقهاء. وحكى هذا القول أيضًا الإمام مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «مقدمة صحيحه» فقال:

«وَالْمُرْسَلُ مِنَ الرِّوَايَاتِ فِي أَصْلٍ قَوْلُنَا، وَقَوْلِ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْأَخْبَارِ لَيْسَ بِحُجَّةٍ».

وحجة هؤلاء هو الجهل بحال الراوي المحذوف؛ لاحتمال أن يكون غير صحابي.

### القول الثالث:

التفصيل، أي أنه يُقبل بشروط، وهذا عند الشافعي؛ فالمرسل يُحتج به عنده بشروط، هي:

١. أن يكون المرسل من كبار التابعين.

٢. وإذا سَمِيَ من أرسل عنه سَمَى ثقة.

٣. أن لا تكون روايته مخالفة لرواية من هو أوثق منه وأثبت.

٤. وأن يعتضد هذا المرسل بعاضد يقويه، مثل:

أ. أن يُروى الحديث من وجه آخر مُسْنَدًا.

ب. أو يُروى من وجه آخر مرسلًا، أي من طريق غير رواية المرسل الأول.

ج. أو يوافق قول، أو عمل بعض الصحابة.

د. أو يفتي بمقتضاه أكثر العلماء.

من خلال شروط الإمام الشافعي السابقة نفهم أن الحديث المرسل يتقوى بالحديث المسند

الموصول بشرط ألا يكون هناك مدار بين الروایتين، ولا خلاف على أحد رواته وصلًا وإرسالًا،

وإنما يكون المسند من وجه آخر غير طريق المرسل، فإذا كان المسند صحيحًا لذاته تقوى المرسل

إلى الصحيح لغيره.

ويتقوى الحديث المرسل أيضًا بمرسل مثله، ولكنه من طريق آخر أيضًا، كما يتقوى المرسل

أيضًا بقول أو فعل الصحابة، أو بفتوى أكثر العلماء بمقتضى هذا المرسل، ويتقوى المرسل في هذه

الحالات الثلاث، وكذا إذا كان المسند حسنًا لذاته إلى الحسن لغيره.

هو «ما رواه أحد الصحابة عن النبي ﷺ من قول، أو فعل، ثم تبين أنه لم يسمعه أو يحضره؛ إما لصغر سنه، أو تأخر إسلامه، أو غيابه».

ومثال ذلك: قول عائشة رضي الله عنها: «أَوَّلُ مَا بُدِئَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْوَحْيِ الرَّؤْيَا الصَّالِحَةُ فِي النَّوْمِ...»، ورواية أنس، وابن عباس لحديث انشقاق القمر، فإنهما لم يدركا ذلك، ونحو ذلك مما رواه صغار الصحابة أو من تأخر إسلامهم.

### حكم مرسل الصحابي:

يرى الجماهير أن مراسيل الصحابة موصولة صحيحة يُخْتَجُّ بها؛ لأن أكثر رواياتهم عن الصحابة، وكلهم عدول، وعدم ذكر اسم الصحابي لا يضر، وأما رواياتهم عن التابعين فهي نادرة، ولا عبرة بالنادر، وإذا رووا عنهم يَبْتَنُّوها، وهذا هو الرأي الصحيح المشهور الراجح. وقيل: إن مرسل الصحابي كمرسل غيره في الحكم، وهذا القول ضعيف مردود.

### تنبيه:

ما ذكرناه من صورة المرسل السابقة والذي يُطْلَقُ على ما رفعه التابعي هو المرسل عند المحدثين؛ لأن أكثر المحدثين يُفَرِّقُونَ بين المرسل، والمنقطع. أما المرسل عند الفقهاء والأصوليين فأعم من ذلك؛ لأنهم يطلقونه على المنقطع بالمعنى الأعم، فيشمل كل انقطاع في السند على أي وجه كان انقطاعه، وهذا هو مذهب الخطيب البغدادي أيضًا من المحدثين.



## الحديث الغريب

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ :

وَقُلْ غَرِيبٌ مَا رَوَى رَاوٍ فَقَطْ

.....

في هذا البيت عرّف الناظم رَحِمَهُ اللهُ «الغريب» بأنه «ما انفرد بروايته راوٍ واحد فقط». ويمكن تعريف «الغريب» بتعريف أشمل من سابقه بأنه هو «الحديث الذي انفرد به راويه، ولم يشاركه أحدٌ في روايته، أو يتابعه عليها، في سنده، أو في متنه».

فالغريب إذن هو الحديث الذي ينفرد بروايته شخص واحد؛ إما في طبقة واحدة من طبقات السند، أو يقع التفرد في أكثر من طبقة من طبقات السند، ولا تضر الزيادة على واحد في باقي طبقات السند؛ لأن العبرة لأقل طبقة، كما أننا لا نجد له رواية أخرى من طريق راوٍ آخر غير الذي تفرد به فلا يشاركه أحدٌ في روايته، أو يتابعه عليها، في سند الحديث، أو في متنه<sup>(١١)</sup>.

واعترض على الناظم رَحِمَهُ اللهُ. بأنه كان من الأفضل له أن يذكر «الغريب» عند ذكره للحديث «المشهور»، و«العزیز»؛ لأنه قسيم لهما، وقد ذكرهما في البيت الثاني عشر من هذه المنظومة، فكان ينبغي أن يذكّره في البيت التالي لهما؛ إذ ضم الشيء إلى نظائره أولى وأحسن، وضم الشيء إلى ما كان من جنسه أنسب وأفضل؛ ف«الغريب» هو القسم الثالث من خبر الأحاد، فالأحاد ينقسم إلى: «مشهور، وعزیز، وغريب»، كما سبق أن ذكرنا عند شرحنا للبيت الثاني عشر.

(١١) المتابعة هي «مشاركة راوٍ أو أكثر لراوي الحديث الفرد لفظاً ومعنى، أو معنى فقط، مع اتحاد الصحابي»، والمتابعة نوعان: متابعة تامة:

وهي أن تحصل المشاركة للراوي من أول الإسناد. ومتابعة قاصرة: وهي أن تحصل المشاركة للراوي في أثناء الإسناد.

وأما الشاهد فهو «الحديث الذي يشارك فيه رواؤه راوي الحديث الفرد لفظاً ومعنى، أو معنى فقط، مع اختلاف الصحابي».

### أقسام الغريب،

ينقسم الغريب باعتبار موضع الغرابة في السند والمتن إلى ثلاثة أقسام:

#### ١. غريب سندًا ومتنًا:

هو «ما انفرد برواية متنه راو واحد».

أو بتعبير آخر: هو «الحديث الذي لا يُروى متنه إلا من طريق راو واحد في أصل سنده»

وَيُطْلَقُونَ عَلَيْهِ قَوْلُهُمْ: «حَدِيثُ فَرْدٍ»، وَيُسَمِّيهِ بَعْضُهُمْ: «فَرْدٌ مُطْلَقٌ».

وهو الذي يُعَبَّرُ عَنْهُ الْإِمَامُ التِّرْمِذِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - بِقَوْلِهِ: «رَبَّ حَدِيثٍ يَكُونُ غَرِيبًا لَا يَزُودُ إِلَّا مِنْ

وَجْهٍ وَاحِدٍ»<sup>(١٢)</sup>.

#### ومثاله:

ما أخرجه البخاري في «صحيحه»، قال: حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ

اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ، سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، يَقُولُ: «نَبِيُّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ، وَعَنْ هَيْبَةَ»،

فإنه لم يصح إلا من حديث عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

#### ٢. وغريب سندًا لا متنًا:

وهو «ما رواه أكثر من راوٍ في أصل سنده، ثم انفرد بروايته واحدٌ عن أولئك الرواة في أثناء

سنده»

أو بتعبير آخر هو: «الحديث الذي ينفرد به راو عن شيخه، وقد عُرِفَ متنه عن غير ذلك

الشيخ».

فمتن الحديث مروى من غير وجه، وليس غريبًا، ولكن انفرد واحد بروايته من طريق آخر

غير الطرق المعروف بها.

وهذا الذي يُطْلَقُونَ عَلَيْهِ قَوْلُهُمْ: «غَرِيبٌ نِسْبِيٌّ».

وهو الذي يُعَبَّرُ عَنْهُ الْإِمَامُ التِّرْمِذِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - بِقَوْلِهِ: «وَرَبَّ حَدِيثٍ يَزُودُ مِنْ أَوْجِهٍ كَثِيرَةٍ، وَإِنَّمَا

<sup>(١٢)</sup> ينظر: «العلل الصغير للترمذي» الملحق بآخر «جلمعه»: (٧٥٨/٥).



يستغرب لحال الإسناد

و يُعَبَّرُ عَنْهُ أَيْضًا بِقَوْلِهِ: «غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ».

ومثاله:

حديث رواه عَبْدُ الْمُجِيدِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي رَوَّادٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ وَلِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا أَوْ امْرَأَةٍ يَنْكِحُهَا فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ».

قال أبو نعيم الأصبهاني: «غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ مَالِكٍ، عَنْ زَيْدٍ، تَقَرَّدَ بِهِ عَبْدُ الْمُجِيدِ. وَمَشْهُورُهُ وَصَحِيحُهُ مَا فِي الْمُوطَأِ، مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ».

وَقَالَ الْخَلِيلِيُّ فِي «الْإِرْشَادِ»: «أَخْطَأَ فِيهِ عَبْدُ الْمُجِيدِ وَهُوَ غَيْرُ مَحْفُوظٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ بِوَجْهِ؛ قَالَ: فَهَذَا بِمَا أَخْطَأَ فِيهِ الثَّقَةُ».

وَقَالَ أَبُو الْفَتْحِ ابْنُ سَيِّدِ النَّاسِ: «هَذَا إِسْنَادٌ غَرِيبٌ كُلُّهُ، وَالْمَتْنُ صَحِيحٌ».

٣. وغريب متنا لا سندًا:

وهذا القسم هو الذي ذكر ابن الصلاح. رَحِمَهُ اللَّهُ. أنه لا يُوجد إلا إذا اشتهر الحديث الفرد فرواه عمن تفرد به عدد كبير من الرواة، فإنه يصير غريبًا مشهورًا، وغريبًا متنا لا إسنادًا، لكن بالنظر إلى أحد طرفي الإسناد، فإن إسناده مُتَّصِفٌ بِالْغَرَابَةِ فِي طَرَفِهِ الْأَوَّلِ، مُتَّصِفٌ بِالشَّهْرَةِ فِي طَرَفِهِ الْآخِرِ، مثاله حديث: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»، فقد تفرد بروايته عُمَرُ بْنُ الْحَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

وتفرد به عَلْقَمَةُ بْنُ وَقَّاصٍ اللَّيْثِيُّ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْحَطَّابِ

وتفرد به مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيُّ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وَقَّاصٍ اللَّيْثِيِّ

وتفرد به يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ

ثم اشتهر الحديث عن يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ فرواه عنه جماعات كثيرة

ورواه عمن رواه عنه كثيرون أيضًا، فالحديث في طرفه الذي فيه الصحابي غريب، وفي طرفه

الذي فيه يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ مشهور.

وكذا سائر الغرائب التي اشتملت عليها كتب السنة المطهرة، والله تعالى أعلم.

### وينقسم الغريب باعتبار الحكم على الحديث إلى قسمين:

#### ١. غريب صحيح:

ويعنى به تفرد الثقة، بشرط عدم المخالفة لمن هو أولى منه وأرجح، مثل الأفراد المخرجة في «الصحيحين» أو في أحدهما.

#### ٢. غريب حسن:

وهو ما تفرد به الصدوق، بشرط عدم المخالفة لمن هو أولى منه وأرجح أيضًا.

#### ٣. غريب مردود:

وتتضمن الضعيفة، وشديدة الضعف، والموضوعة، وهذا هو الغالب على الغرائب. وهو ما تفرد به راو ضعيف أو راو شديد الضعف أو راو كذاب.

### العلاقة بين الغريب، والفرء:

للعلماء في بيان هذه العلاقة ثلاثة أقوال:

#### القول الأول:

يرى بعض المحدثين أنهما مترادفان، أي معناهما واحد، وذهب إلى هذا القول ابن الصلاح، وابن حجر رحمهما الله.

وقال: ابن حجر رحمهما الله «فالفرء أكثر ما يُطلقونه على الفرء المطلق. والغريب أكثر ما يُطلقونه على الفرء النسبي، وهذا من حيث إطلاق الاسم عليهما، وأما من حيث استعمالهم الفعل المشتق؛ فلا يفرقون، فيقولون في المطلق والنسبي: «تفرّد به فلان»، أو: «أغرب به فلان»<sup>(١٣)</sup>.

فجعل الحافظ ابن حجر رحمهما الله. الحديث الغريب، مرادفًا للحديث الفرء، ويبيّن أنّ عبارة: «أغرب به فلان»، مساوية لعبارة: «تفرّد به فلان»، في استعمال المحدثين، وهذا هو الرأي الراجح.

### القول الثاني:

إن التفرد إنما يكون في أصل السند، أي من الجهة العليا التي فيها الصحابي، أو التابعي، بأن يروي الحديث عن رسول الله ﷺ صحابياً واحداً، أو يروي عن الصحابي تابعي واحد بخلاف الغرابة، فقد تكون في وسط السند، أو في طرفه من جهة الأئمة المصنفين.

### القول الثالث:

إن التفرد أعم من الغرابة؛ لأن فيه من الأقسام ما لا يوجد في الغرابة. وعليه فالفرد نوع عام يشمل كل ما وقع فيه التفرد، سواء كان مقبولاً، أو مستغرباً، أما الغرابة فلا يطلق عليها ذلك إلا إذا كانت تفرداً مستغرباً.

### الفرق بين «الحديث الغريب»، و«غريب الحديث»:

سبق الكلام عن «الحديث الغريب» وبيّنا أنه راجع إلى الانفراد من جهة الرواية سنداً أو متناً. أما غريب الحديث فهو «ما وقع في متن الحديث من لفظة غامضة بعيدة عن الفهم؛ لقلّة استعمالها»، فهو ما يخفى معناه من المتون؛ لقلّة دورانه على الألسنة، بحيث يبعد فهمه، ولا يظهر إلا بالتفتيش عنه في كتب اللغة والمعاجم، وكتب «غريب الحديث»، مثل كتاب: «غريب الحديث» للهروي، و«غريب الحديث» للحريري، و«غريب الحديث» للخطابي، و«النهاية في غريب الحديث والأثر» لابن الأثير، وغير ذلك.



## الحديث المنقطع

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ :

وَكُلُّ مَا لَمْ يَتَّصِلْ بِحَالٍ      إِسْنَادُهُ مُنْقَطِعُ الْأَوْصَالِ

تكلم الناظم . رَحِمَهُ اللهُ . في هذا البيت على «الحديث المنقطع»، وعَرَفَهُ بأنه هو «الحديث الذي لم يتصل إسناده بحال من الأحوال»، أو هو «ما لم يتصل إسناده، على أي وجه كان انقطاعه» وهذا التعريف يتضمن كل ما فيه سقط، سواء كان ذلك في أول السقط، أو وسطه، أو آخره، وهذا التعريف غير مانع من دخول غير المنقطع بالمعنى الأخص، فيدخل فيه «المُعَلَّقُ»، و«المُعْصَلُ»، و«المُرْسَلُ»، ونحو ذلك،

والأصل في التعريف أن يكون جامعاً مانعاً؛ لتمييز الشيء المراد تعريفه عن غيره.

ولكن يُمكن تعريف «المنقطع» بتعريف أدق بأنه: «ما سقط من أثناء سنده راو أو أكثر بشرط عدم التوالي»، ويحترز بقولنا: «من أثناء سنده» عن «المُعَلَّقُ»؛ لأن السقط يكون في أول الإسناد، وعن «المُرْسَلُ»؛ لأن السقط يكون في آخر السند.

ويُحْتَزَرُ بقولنا: «بشرط عدم التوالي» عن «المُعْصَلُ»؛ لأنه ما سقط من أثناء سنده راويان متواليان، فيُشْتَرَطُ فيه التوالي.

فالمنقطع إذن هو ما لم يتصل إسناده، عما لا يشمل اسم «المُعَلَّقُ»، أو «المُعْصَلُ»، أو «المُرْسَلُ». فهو اسم عام لكل انقطاع في السند، ما عدا صوراً ثلاثاً من صور الانقطاع، وهي: حذف أول الإسناد، أو حذف آخره، أو حذف اثنين متواليين من أثناءه.

والانقطاع قد يكون في موضع واحد من أثناء السند، وقد يكون في أكثر من موضع من أثناءه بشرط عدم التوالي.

### مثال الانقطاع في موضع واحد:

ما أخرجه الإمام أحمد في «مسنده»، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشْرٍ، نَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْأَخْوَصِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: «بَيْنَمَا نَحْنُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي بَعْضِ أَصْفَارِهِ، فَسَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي: اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَلَى الْفِطْرَةِ» فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَقَالَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ: «خَرَجَ مِنَ النَّارِ»، فَأَبْتَدَزَنَاهُ فَإِذَا هُوَ صَاحِبُ مَا شِئْنَا أَذْرَكْنَاهُ الصَّلَاةُ يُنَادِي بِهَا».

فهذا الحديث منقطع، حيث لم يسمع قَتَادَةُ بن دِعَامَةَ السَّدُوسِيُّ من أَبِي الْأَخْوَصِ الكوفي.

### مثال الانقطاع في موضعين:

ما رواه الترمذي في «العلل الكبير»، قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا مَعْمَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ الرَّقِّيُّ، عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةَ، عَنْ عَبْدِ الْجُبَّارِ بْنِ وَاثِلٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: «اسْتَكْرِهَتْ امْرَأَةٌ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَدَرَأَ عَنْهَا الْحَدَّ، وَأَقَامَهُ عَلَى الَّذِي أَصَابَهَا، وَلَمْ يَذْكُرْ أَنَّهُ جَعَلَ لَهَا مَهْرًا».

قال الترمذي: «سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: الْحَجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عَبْدِ الْجُبَّارِ بْنِ وَاثِلٍ، وَعَبْدُ الْجُبَّارِ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِيهِ، وَلَدٌ بَعْدَ مَوْتِ أَبِيهِ».

### حكم المنقطع:

ضعيف لا يُتَّخَذُ به باتفاق العلماء؛ لفقده شرطاً من شروط القبول، وهو اتصال السند، وللجهل بحال الراوي المحذوف، فإذا جاء المنقطع من طريق أخرى موصولة، وتبين ثقة الراوي المحذوف قُبُلًا، ويرتقي المنقطع بالطريق الصحيحة المسندة، إلى لغيره الصحيح، وبالطريق الحسنة لذاتها، والضعيفة إلى الحسن لغيره.

### بم يعرف الانقطاع؟

يُعرف الانقطاع بأمرين:

١. إخبار الراوي عن نفسه بعدم لقاء شيخه.
٢. تنصيص إمام مُطَّلَعٍ من أهل هذا الفن أن فلاناً لم يسمع من فلان.

## الحديث المفضّل

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ :

### والمُفْضَلُ السَّاقِطُ مِنْهُ اثْنَانِ

.....

تكلم الناظم رَحِمَهُ اللهُ . في صدر هذا البيت عن «الحديث المُفْضَلِ»، وعَرَفَهُ بأنه هو «الحديث الذي سقط من إسناده اثنان»، وتعريفه هذا يتوافق مع تعريف ابن الصلاح رَحِمَهُ اللهُ . للمعضل بأنه «عِبَارَةٌ عَمَّا سَقَطَ مِنْ إِسْنَادِهِ اثْنَانِ فَصَاعِدًا»، ولكنه يُؤَخَذُ على هذا التعريف أنه لم يفصل بين «المنقطع»، و«المُفْضَلِ»؛ لأنه يمكن أن يسقط اثنان أو أكثر من السند ولكن غير متوالين. وبناء عليه يُمكن أن يُعرَّف «المُفْضَلُ» بأنه «ما سقط من إسناده راويان فأكثر على التوالي»، فإذا سقط من أول السند راويان فأكثر على التوالي فإنه يُسَمَّى «مُعْلَقٌ وَمُفْضَلٌ». وإذا سقط من أول السند راو واحد فقط فإنه يُسَمَّى «مُعْلَقٌ» فقط. وإذا سقط من أثناء السند راويان فأكثر على التوالي فإنه يُسَمَّى «مُفْضَلٌ» فقط بدون وصف آخر.

وإذا سقط من آخر السند راويان فأكثر على التوالي فإنه يُسَمَّى «مُرْسَلٌ وَمُفْضَلٌ». وإذا سقط من آخر السند مَنْ بعد التابعي فإنه يسمى «مرسل». وشرط «على التوالي» يُخْرِجُ الْمُثْقَلِ، وصورة المعلق الذي سقط منه شيخ المصنّف فقط.

### مثال المُفْضَلِ:

ما رواه الإمام أحمد في «مسنده»، قال: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا قُذَامَةُ بْنُ مُوسَى، عَنْ شَيْخٍ، عَنْ ابْنِ عُمرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا صَلَاةَ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ إِلَّا رَكَعَتَيْنِ». هذا حديث مُفْضَلٌ وفيه راو مبهم، أما الإعضال، فقد سقط منه راويان بين الراوي المبهم، و

ابْنِ عُمَرَ، وهما: «أَبُو عَلْقَمَةَ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، وَيَسَارٌ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ»  
وأما الراوي المبهم فهو أَيُّوبُ بْنُ حُصَيْنٍ التَّمِيمِيُّ، وقد ظهر هذا من خلال تخريج الحديث.

### حُكْمُ الْمُعْضَلِ:

المعضل حديث ضعيف، وهو أسوأ حالاً من «المرسل»، و«المنقطع»؛ وذلك لكثرة المحذوفين من الإسناد، والجهل بأحوالهم، ويكون «المعضل» أسوأ حالاً من «المنقطع»، إذا كان الانقطاع في موضع واحد، أما إذا كان في موضعين فإنه يساوي «المعضل» في سوء الحال. وقد يكون «المنقطع» أسوأ حالاً إذا كان الانقطاع في ثلاثة مواضع أو أكثر غير متتالية مثلاً، بينما يكون السقط في «المعضل» راويين فقط.

لكن الضابط في هذه المسألة هو حال الراوي المحذوف، ورتبته من حيث الجرح والتعديل، فقد يكون المحذوف في «المنقطع» كذاباً، ويسقط في «المعضل» ثلاثة يظهر بعد البحث والتحري أنهم ثقات، ففي هذه الحالة يكون «المنقطع» أسوأ حالاً من «المعضل».



## معرفة التدليس

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ :

وَمَا أَتَى مُدَلِّسًا نَوْعَانِ

يَنْقُلُ عَمَّنْ فَوْقَهُ يَعْنُ وَأَنْ

أَوْصَافُهُ بِمَا بِهِ لَا يَنْعَرِفُ

.....  
الْأَوَّلُ: الْإِسْقَاطُ لِلشَّيْخِ وَأَنْ

وَالثَّانِي: لَا يُسْقِطُهُ لَكِنْ يَصِفُ

شرع الناظم رَحِمَهُ اللهُ . في عجز هذا البيت في بيان «الحديث المدلس»، وذكر أنه نوعان: «تدليس الإسناد»، و«تدليس الشيوخ»، وعَرَّفَ كلا النوعين في البيتين التاليين، فبيَّن أن «تدليس الإسناد» هو أن يُسْقِطَ الراوي المدلس شيخه الذي سمع منه هذه الرواية، ويروي عن شيخ له قد سمع منه مرويات أخرى قبل ذلك، لكن هذه الرواية بعينها لم يسمعها من هذا الشيخ وإنما سمعها بواسطة عنه، ولكنه أغفل ذكر هذه الواسطة، وينقل المدلس الرواية بلفظ موهم للسامع مثل «عن»، و«أن»

وبيَّن الناظم رَحِمَهُ اللهُ كذلك أن «تدليس الشيوخ» ليس فيه إسقاط للشيخ، ولا لأحد شيوخه، وإنما يصف شيخه بأوصاف لا يُعرَف بها كي لا يُعرَف، ويُعَمِّي أمره على من يريد معرفة حاله.

### تعريف التدليس:

التدليس في اللغة: مشتق من «الدَّلس»، وهو الظلام، فكان المدلس أظلم أمر الحديث على مَنْ أراد النظر فيه؛ لتغطية وجه الصواب فيه، والتدليس هو كتمان عيب السلعة عن المشتري.

والتدليس في الحديث هو إخفاء عيب في الإسناد، وتحسين لظاهره.

فالمدلس يُسْقِطُ شيخه، ويروي عن شيخ شيخه، ويحتال في إخفاء هذا الإسقاط الذي هو



عيبٌ في الإسناد، وبفعله هذا يُحَسِّنُ ظاهر الإسناد، ويُوهِمُ مَنْ يَطَّلَعُ عليه أنه متصل لا سقط فيه.

### أقسام التدليس:

ذهب بعض المُحَدِّثِينَ إلى أن التدليس ينقسم إلى قسمين هما:

١. تدليس الإسناد.
٢. وتدليس الشيوخ.

وهذا التقسيم الثنائي هو الذي اختاره المصنّف. رَحِمَهُ اللهُ. وارتضاه كما هو ظاهر.

ومن العلماء مَنْ ذهب إلى أن التدليس ثلاثة أقسام، هي:

١. تدليس الإسناد.
٢. تدليس الشيوخ
٣. تدليس التسوية.

وهذه القسمة الثلاثية للتدليس لا تختلف في الحقيقة عن القسمة الثنائية؛ لأن تدليس التسوية

هو. عند التحقيق. نوعٌ من أنواع تدليس الإسناد.

### تدليس الإسناد:

هو «أن يروي الراوي عن شيخٍ قد سمع منه رواية لم يسمعها منه، موهمًا أنه قد سمعها، بلفظ

يحتمل السماع مثل «قال»، و«عن»، و«أن».

فمعنى «تدليس الإسناد» أن يروي الراوي عن شيخٍ قد سمع منه بعض الأحاديث، لكن هذا

الحديث الذي دلّسه لم يسمعه منه، وإنما سمعه من شيخٍ آخر عنه، فيُسْقِطُ الشَّيْخَ الثاني

«الواسطة»، ويرويه عن الشيخ الأول بلفظ يحتمل السماع وغيره، مثل: «قال» و«عن»، و«أن»، و

«ذكر»، و«حدّث»، و«أخبر»، ونحو ذلك؛ ليُوهِمَ غيره أنَّه سمعه منه، لكنه لا يستعمل صيغة

صريحة في السماع، فلا يقول: «سمعت»، أو «حدّثني»، أو «أخبرني»؛ لأنه لو قال ذلك لأصبح

كاذبًا مجروحًا مردود الرواية، وليس مُدَلِّسًا، ثم قد يكون الذي أسقطه واحدًا، أو أكثر.

### حكم تدليس الإسناد:

هذا النوع من التدليس مكروه جدًّا، ذمّه أكثر العلماء.

واختلف العلماء في قبول روايته؛ فذهب فريق من الفقهاء، وأصحاب الحديث إلى أن خبر

المُدَلِّس غير مقبول؛ لأنه يوهِمُ بخلاف الواقع، وفي الغالب يكون الذي أسقطه غير مَرَضِيٍّ، ولا ثقة.

وذهب فريق آخر من العلماء إلى أن خبر المُدَّلس مقبول؛ لأنه ليس بكذاب، وليس التَّدليسُ

ناقضاً لعدالته، وهو مذهب مَنْ قَبِلَ الْمُرْسَل، وغاية أمره أن يكون التَّدليس بمعنى الإرسال.

واختار جماعة من العلماء التفصيل على النحو التالي:

١. أنه يُقْبَلُ من حديث المُدَّلس ما صَرَّحَ فِيهِ بالسَّماع، أو التحديث، أو الإخبار، فيقول: «سمعت فلاناً»، أو «حدثني فلانٌ»، أو «أخبرني فلانٌ»، ونحو ذلك، في رواية أخرى، وأما إذا لم يُصَرِّحْ فِيهِ بذلك فلا تُقْبَلُ روايته.

٢. أنه يُقْبَلُ حديث المُدَّلس إذا وقع التَّدليس منه نادراً، ولم يكن كثير التَّدليس، أما إذا كان الغالب عليه التَّدليس فتردَّ روايته إلا إذا صَرَّحَ بالسَّماع، أو التحديث، أو الإخبار، ونحوها.

٣. أنه يُقْبَلُ حديث المُدَّلس إذا كان لا يُدَّلس إلا عن ثقات، وعُرفَ هذا باستقراء منهجه، وتتبع طريقته، كما ورد في حق سفيان بن عيينة، أما إذا كان يُدَّلس عن كل أحد فلا يُقْبَلُ تَدليسه.

٤. أنه تُقْبَلُ عنعنَةُ المُدَّلس عن شيخه الذي أكثر من الرواية عنه، وعُرفت ملازمته له، وتُحْمَلُ روايته على الاتصال، كرواية قتادة، وحيد الطويل عن أنس، ورواية الأعمش، عن أبي صالح السمان.

٥. أنه يُقْبَلُ حديث المُدَّلس إذا كان تلميذه لا يروي عنه إلا ما عرف أنه قد سمعه من شيخه، كما هو حال رواية شعبة في قتادة حيث كان لا يروي عنه إلا ما صَرَّحَ فِيهِ بالسَّماع، وكذا في روايته عن أبي إسحاق، والأعمش.

وهذا تفصيل حسن؛ يؤيده واقع كتب الحديث، وتطبيقات الأئمة النقاد رضوان الله عليهم.

**الفرق بين «تدليس الإسناد» والإرسال الخفي؛**

أن التَّدليس لم يسمع المُدَّلس الرواية التي دَلَّسها عن شيخه، ولكنه سمع منه مرويات أخرى،

أما الإرسال الخفي فالمرسل لم يسمع من شيخه أصلاً لا الرواية التي أرسلها، ولا غيرها.

فالإرسال الخفي هو أن يروي الراوي عن لقيه أو عاصره ما لم يسمع منه بلفظ يحتمل السَّماع

كقَالَ وعن وأن.

بِمُعرف الإرسال الخفي ؟

يُعرف الإرسال الخفي بواحد من أمرين هما :

١. نص بعض الأئمة على أن هذا الراوي لم يلق من حَدَّث عنه، أو لم يسمع منه مطلقاً.

٢. إخبار الراوي عن نفسه بأنه لم يلق من حَدَّث عنه، أو لم يسمع منه.

**تدليس الشيوخ:**

هو «أن يُسمِّي الراوي شيخه باسم، أو يَكْنِيهِ بكنية، أو يُلقِّبهُ بلقب، أو ينسبه إلى قبيلة، أو بلدة، أو يصفه بصفة غير ما اشتهر به من الاسم أو الكنية أو اللقب أو النسبة أو الصفة».

**مثاله:**

مَا رَوَى عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُجَاهِدٍ الْإِمَامِ الْمُقْرِي: أَنَّهُ رَوَى عَنْ أَبِي بَكْرٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي دَاوُدَ السَّجِسْتَانِيِّ فَقَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ.

وَرَوَى أَيْضًا عَنْ أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدَ بْنِ الْحَسَنِ النَّقَاشِ الْمُقْسِرِ الْمُقْرِي، فَقَالَ: «حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَنَدٍ»، نَسَبَهُ إِلَى جَدِّ لَهُ، وَمِثْل ذَلِكَ.

**حكم تدليس الشيوخ:**

هذا النوع مكروه عند المُحَدِّثِينَ، إلا إن كراهته أخف من «تدليس الإسناد»؛ وسبب كراهته أنه حين وصف شيخه بما لا يُعرف به تسبب في جهالته، وتسبب في تضييع المروي عنه.

وتختلف الحال في كراهته بحسب الغرض الحامل عليه، فإن كان الحامل له على ذلك ضعف شيخه الذي دلّسه؛ لئلا يُعرف ضعفه، فهذا حرام؛ لتضمنه الغش والخيانة.

**تدليس التسوية:**

هو «أن يروي الراوي عن شيخه، ثم يُسْقِطُ رَاوِيًا ضَعِيفًا بَيْنَ ثَقَاتَيْنِ لَقِيَ أَحَدَهُمَا الْآخَرِ».

**وصورة ذلك:** أن يروي الراوي المَدْلُسُ حديثاً سمعه من شيخ ثقة، وقد سمعه ذلك الشيخُ

الثقة من شيخ ضعيف، وأما الشيخ الضعيفُ فيرويه عن شيخ ثقة، ويكون الثقتان اللذان بينهما الضعيف قد لقي أحدهما الآخر، فيأتي المدلس الذي سمع الحديث من الثقة الأول، فيُسْقِطُ

الضعيف الذي في السند بين الثقتين، ويجعل الإسناد من رواية شيخه الثقة، عن الثقة الثاني، بلفظ محتمل مثل: «قال»، و«عن»، ونحوهما، فيُسَوِّي الإسناد كله ثقات.

وهذا النوع من التدليس شر أنواع التدليس؛ لأن الشيخ الثقة الأول. شيخ المدلس قد لا يكون معروفًا بالتدليس، وقد يُظن به أنه هو الذي دلس، ويجده من ينظر في السند كذلك بعد التسوية قد رواه عن ثقة آخر، فيحكم له بالصحة، والأمر بخلاف ذلك.

### مثاله:

ما رواه ابن أبي حاتم في «العلل» قال: «وسمعتُ أبي وَذَكَرَ الحديثَ الَّذِي رَوَاهُ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوَيْه، عَنْ بَقِيَّةٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو وَهَبٍ الْأَسَدِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا نَافِعٌ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «لَا تَحْمَدُوا إِسْلَامَ امْرِئٍ حَتَّى تَعْرِفُوا عُقْدَةَ رَأْيِهِ».

قَالَ أَبِي: «هَذَا الْحَدِيثُ لَهُ عِلَّةٌ قَلَّ مَنْ يَفْهَمُهَا» رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ أَبِي فَرْوَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عَمْرٍو، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَعُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو كُنْيَتُهُ: أَبُو وَهَبٍ، وَهُوَ أَسَدِيٌّ؛ فَكَانَ بَقِيَّةً بِنَ الْوَلِيدِ كُنَى عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو، وَنَسَبَهُ إِلَى بَنِي أَسَدٍ؛ لِكَيْلَا يُفْطَنَ بِهِ، حَتَّى إِذَا تَرَكَ إِسْحَاقُ بْنُ أَبِي فَرْوَةَ مِنَ الْوَسْطِ لَا يُهْتَدَى لَهُ.

قال ابن أبي حاتم: «وَكَانَ بَقِيَّةً مِنْ أَفْعَالِ النَّاسِ هَذَا».

وَبَقِيَّةُ بْنُ الْوَلِيدِ مِنْ أَشْهَرِ مَنْ كَانَ يُدَلِّسُ «تدليس التسوية» هذا، وهو في هذا الحديث قد دلس «تدليس شيوخ»، و«تدليس تسوية».

واشترط بعض العلماء لكي يقبل حديث المدلس تدليس التسوية التصريح بالسماع ونحوه في جميع طبقات السند بعد هذا المدلس.

ولكن واقع كذب العلل وحال تطبيقات الأئمة يدل على أنه يكفي بتصريح المدلس تدليس التسوية بالسماع ونحوه عن شيخه، وتصريح شيخه، عن شيخه، بمعنى أن يكون التصريح بالسماع أو التحديث، ونحوهما في طبقتين، طبقة المدلس، وطبقة شيخه، ولا تضر المنعنة فوق

ذلك، إلا إذا عُرِفَ من حال مدلس بعينه أنه يُسْقِطُ في الطبقات العليا، أو كان في السند أو المتن نكارة.

قال الحافظ ابن حجر في رواية من روايات بَقِيَّةِ بن الوليد في «نتائج الأفكار»:

«... وَبَقِيَّةٌ صدوق، أخرج له مسلم، وإنما عابوا عليه التدليس والتسوية، وقد صرَّح بتحديث شيخه له، وسَمِعَ شيخه؛ فانتفت الريبة».

وقال في «فتح الباري» في شأن رواية من روايات الوليد بن مسلم:

«... والوليدُ قد صرَّح بتحديث الأوزاعي له، ويتحدث نافع للأوزاعي، فأَمِنَ تدليس الوليد وتسويته».

#### حكم تدليس التسوية:

هذا النوع مذموم جداً عند المُحدِّثين، وهو أفحش أنواع التدليس مطلقاً، وأشدّها كراهة؛ لأنه غش، وتعمية لحال الحديث على السامع، ولأن مَنْ يفعله يروي عن شيخه ما لم يتحمّله منه هكذا في الواقع؛ ولأنه ربما ألحق بشيخه تهمة التدليس وهو بريء منها.

#### الأغراض العاملة على التدليس:

ذكر العلماء أسباباً كثيرة حملت المدلسين على التدليس؛ منها:

١. ضعف الشيخ، أو كونه غير ثقة، فلو ذكره لم يكن مَرَضِيّاً مقبولاً عند أهل النقل.
٢. تأخر وفاة الشيخ، بحيث يشارك المدلس في السماع منه جماعة أقل منه علماً ورتبة، أو أصغر منه سنّاً، فيأنف من ذلك؛ فيسقط شيخه.
٣. صغر سن الشيخ، بحيث يكون أصغر من الراوي عنه، فيمنعه الأنفة أو الحرج من ذكره.
٤. قصد التنويع والتفنُّن في الرواية؛ فلا يحب المدلس تكرار الرواية على وتيرة واحدة فيمل السامع بسبب ذلك.
٥. إيهام علو الإسناد؛ أي أن يوهم الناس أن إسناده عالٍ، فكأنه يروي عن طبقات شيوخ

شيوخه.

٦. إيهام كثرة الشيوخ، لذا فإنه يذكر الشيخ بأوصاف مختلفة، وأسماء متعددة؛ ليرجع على السامع أنه أشخاص كثيرون.

٧. إيهام الرحلة؛ لأنه قد يقول المصري: «حدثني فلان بالأندلس»، وهو يريد اسم منطقة في القاهرة تسمى الأندلس، فيتوهم السامع أنه ارتحل للأندلس، وسمع من علمائها.

٨. فوات شيء من الحديث عن شيخ سمع منه الكثير، فبدلس الحديث الذي لم يسمعه منه؛ لأنه لا يجب أن يسبقه أحد في كثرة الرواية عن الشيخ.

٩. قصد الامتحان والاختبار لضبط الراوي، ومعرفة رتبته في الحديث، وتمكنه في صناعته.

١٠. قصد الإغراب في الرواية؛ لكي يقصده الطلاب ويأخذون عنه من العلم ما ليس عند غيره.

١١. تحسين ظاهر الحديث، وإظهاره مستويًا برواية الثقات الأثبات، فيرغب التلاميذ في تحمله وأدائه.

١٢. حصول العداوة بين التلميذ وشيخه.

١٣. حصول ظروف معينة تمنع التلميذ من التصريح باسم شيخه، مع علمه بأنه ثقة، فيروي

الحديث لاحتياج الناس إليه.

**كَيْفَ يُعْرِفُ التَّدْلِيسَ؟**

يعرف التدليس بأحد أمرين، هما:

١. إخبار المدلس عن نفسه أنه يدلس، أو أنه دلس حديث كذا.

٢. نص إمام من أئمة هذا الشأن المطلعين على ذلك.

**هل يصلح الحديث المدلس في الشواهد والمتابعات؟**

نعم يصلح الحديث المدلس في الشواهد والمتابعات، ويتقوى بالمتابع أو الشاهد الصحيح إلى الصحيح لغيره، ويتقوى بالمتابعة أو الشاهد الحسن لذاته إلى الحسن لغيره؛ لأن عننة المدلس ليست من جملة الجرح الشديد، إلا إذا ظهر في حق مدلس بعينه، أو في حق حديث بعينه أنه دلس عن متروك، أو كذاب، فإنه لا يصلح حيثنذ في باب المتابعات والشواهد.

ولا يُقال: إنه لا يرتقي الحديث المدلس إلا بمتابعة ثقة؛ فهذا زيادة احتياط من قائله رَحِمَهُ اللهُ، ولكن المعمول به في تطبيقات أئمة الحديث ما ذكرته منذ قليل، والله تعالى أعلم.

**أشهر المصنّفات في التدليس والمدلسين،**

١. «التبيين لأسماء المدلسين»، للخطيب البغدادي.
٢. «التبيين لأسماء المدلسين»، لبرهان الدين ابن الحلبي.
٣. «تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس»، والمشهور بـ «طبقات المدّلسين» للحافظ ابن حجر العسقلاني.



## الحديث الشاذ

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ :

وَمَا يُجَالِيفُ ثِقَةً فِيهِ الْمَلَأُ      فَالشَّاذُّ.....

تكلم الناظم رَحِمَهُ اللهُ. في هذا البيت على «الحديث الشاذ»

والمراد بـ «المَلَأَ» الجماعة، أو الكثرة، أو العدد الكثير، ويسمونها بعض العلماء أيضًا: «رواية الناس».

وعرّف الناظم رَحِمَهُ اللهُ. الشاذ بأنه مخالفة الثقة لرواية الجماعة، وهو موافق لتعريف الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللهُ. للشاذ حيث عرفه بقوله: «الشاذ أن يروي الثقة حديثًا يُجَالِيفُ فيه الناس».

ويؤخذ على هذا التعريف أنه اقتصر في تعريفه للشاذ بأنه مخالفة الثقة، ولم يتناول مخالفة الصدوق. كما اقتصر في تعريفه على مخالفة الثقة لمن هم أولى منه بسبب العدد فقط، ولم يتعرض للقرائن الأخرى مثل الأحفظية، والأثبتية، والأعلمية، وغير ذلك من القرائن.

والأولى أن يُعرّف «الشاذ» بأنه «مخالفة المقبول لمن هو أولى منه وأرجح»

فيشمل «المقبول» رواية الثقة، ورواية الصدوق، وهذا التعريف هو الذي ذهب إليه الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ.

واستعمال لفظة «أولى منه وأرجح» أفضل من كلمة «أوثق منه»؛ لأنها أدق وأكثر تحقيقًا لاستعمالات العلماء في كتب العلل، وتطبيقات الأئمة في كتبهم.

كما أن الترجيح لا يكون بالأوثقية فقط، أو العدد فقط، وإنما بأمور وقرائن أخرى غيرها؛ مثل الأعلمية، أو الأثبتية، أو الأحفظية، أو البلدية، أو اختصاص الراوي بشيخه، أو القرابة من الراوي، أو كونه شهد القصة، أو كونه فقيهاً، أو كونه يتعهد مروياته بالذاكرة، أو كونه صرح بالسماع، وغير ذلك من القرائن كثير.



وتُسمى رواية الأوثق والأولى والأرجح، أو رواية الجماعة «محفوفة»، وتُسمى رواية الثقة المخالف «شاذة».

### أين يقع الشذوذ؟

يقع الشذوذ في السند، ويقع الشذوذ في المتن أيضاً، وقد يقع في السند والمتن معاً.

### مثال الشذوذ في السند:

ما رواه الإمام البزار رحمه الله قال: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَامِرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ؛ أَنَّ قَوْمًا شَهِدُوا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى رُؤْيَةِ الْهَلَالِ - هِلَالِ شَوَالٍ - فَأَمَرَهُمْ أَنْ يُفْطِرُوا، وَأَنْ يَغْدُوا عَلَى عِيدِهِمْ.

قَالَ الْبَزَارُ. رَحِمَهُ اللَّهُ: (وَهَذَا الْحَدِيثُ أَخْطَأَ فِيهِ سَعِيدُ بْنُ عَامِرٍ، وَإِنَّمَا رَوَاهُ شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي بَشِيرٍ، عَنْ أَبِي عُمَيْرٍ بْنِ أَنَسٍ: أَنَّ عُمُومَةً لَهُ شَهِدُوا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ).

هذا الحديث رواه شُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ، واخْتَلَفَ عَنْهُ مِنْ وَجْهَيْنِ:

الوجه الأول: رواه شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، كَمَا رَوَاهُ الْبَزَارُ هُنَا.

الوجه الثاني: رواه شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي بَشِيرٍ، عَنْ أَبِي عُمَيْرٍ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ عُمُومَةٍ لَهُ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

رواه أكثر الثقات من تلاميذ شُعْبَةَ؛ مثل: مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ الْهَنْدَلِيُّ، وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ، وَرَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، وَوَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، وَحَفْصُ بْنُ عُمَرَ الْبَصْرِيُّ، وَغَيْرُهُمْ، وَهُمْ حُفَظَ أَثْبَاتٌ، وَفِيهِمْ مَنْ هُوَ أَثْبَتُ أَصْحَابِ شُعْبَةَ، مثل: مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ الْهَنْدَلِيُّ، وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ.

بينما تَفَرَّدَ سَعِيدُ بْنُ عَامِرٍ الضُّبَعِيُّ برواية الوجه الأول عن: «شُعْبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ»، عن شُعْبَةَ، ولم يتابعه عليه أحدٌ، وهو مع كونه ثقة إلا أنه وَهَمَ في سند هذه الرواية، ولم يضبطها على الوجه الذي ضبطه عليه أكثر أصحاب شُعْبَةَ، وقد عَدَّ أئمة النقد هذا الحديث مما وهم فيه سَعِيدُ بْنُ عَامِرٍ فتكون روايته هذه شاذة، وتكون رواية الجماعة هي المحفوظة.

### مثال الشذوذ في المتن:

ما رواه الإمام ابن حزم - رحمه الله - في «المَحَلِّي بِالْأَثَارِ» من طريق قَائِمِ بْنِ أَصْبَغَ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ الْحُسَيْنِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: «كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَنْتَظِرُونَ الصَّلَاةَ فَيَضَعُونَ جُنُوبَهُمْ فَمِنْهُمْ مَنْ يَنَامُ ثُمَّ يَقُومُونَ إِلَى الصَّلَاةِ».

تفرد مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ الْحُسَيْنِيُّ. وهو ثقة. بزيادة: «فَيَضَعُونَ جُنُوبَهُمْ»، وهي زيادة شاذة، حيث خالف الحُسَيْنِيُّ من هو أوثق منه، وأحفظ، فقد رواه الترمذِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ غَالِبٍ «تَمَنَّا»، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ بَشَّارٍ بَدَلًا مِنْ هَذِهِ اللَّفْظَةِ الزَّائِدَةِ.

فقد أخرج الترمذِي في «جامعه»، كِتَابُ: الطَّهَارَةِ، بَابُ: الْوُضُوءِ مِنَ النَّوْمِ (١/١١٣)، بِرَقْم: (٧٨)، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: «كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَنَامُونَ ثُمَّ يَقُومُونَ فَيَصَلُّونَ، وَلَا يَتَوَضَّئُونَ».

وقال الترمذِي: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ».

والترمذِيُّ وَتَمَنَّا إِمَامَانِ ثِقَتَانِ حَافِظَانِ، وَلَمْ يَذْكُرَا هَذِهِ الزِّيَادَةَ، وَتُرْجَحُ رَوَايَتُهُمَا عَلَى رَوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ الْحُسَيْنِيِّ، بِالْأَكْثَرِيَّةِ، وَالْأَحْفَظِيَّةِ.

وقد أخرج الإمام مسلم هذا الحديث من طريق شُعْبَةَ دون ذكر هذه الزيادة.

ومعنى: «يَنَامُونَ» أي وهم جلوس مُتَكِنِينَ مَقَاعِدَهُمْ مِنَ الْأَرْضِ.

وفيه دليلٌ عَلَى أَنَّ نَوْمَ الْجَالِسِ لَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ، وَلَكِنْ يُسْتَحَبُّ لَهُ أَنْ يَتَوَضَّأَ.

### كَيْفَ يُعْرَفُ الشُّذُوزُ فِي الرِّوَايَاتِ؟

يُعْرَفُ الشُّذُوزُ بِأُمُورٍ مِنْهَا:

١. نص إمام من الأئمة على وجود شذوذ في السند، أو في المتن.

٢. بجمع طرق الحديث، ومقارنة المرويات بعضها ببعض.

٣. أن يُروى الحديث خلاف المشهور عند المُحَدِّثِينَ.

### حكم الحديث الشاذ:

الحديث الشاذ قسم من أقسام الحديث الضعيف المردود، ولا يصلح في المتابعات والشواهد؛ وذلك لأنه مخالف لرواية الثقات، فهو وهم وخطأ من راويه، وإنما يُجْتَنَّبُ بمقابله، وهو المحفوظ.



## الحديث المقلوب

قال الناظم رحمه الله :

..... والمقلوب قسمان تلاً

.....

وَقَلْبُ إِسْنَادٍ لِمَتْنٍ قِسْمٌ

إِبْدَالُ رَاوٍ مَا يَرَاوٍ قِسْمٌ

بعد أن انتهى الناظم رحمه الله من الكلام في البيت السابق عن الحديث الشاذ شرع في هذا البيت

في الكلام على «الحديث المقلوب»، ويبيّن أنه ينقسم إلى قسمين:

١. إبدال راو براو في طبقته. ٢. إبدال إسناد متني على متن آخر.

ولم يعرض الناظم رحمه الله للكلام على مقلوب المتن، ولعل ذلك لقلة وقوعه، والله أعلم.

ومعنى قوله: «تلاً» أي تبع، وهو تتميم للبيت فقط مراعاة لوزن البيت.

### تعريف «الحديث المقلوب»:

لغة: هو اسم مفعول، من «القلب» وهو: تحويل الشيء عن وجهه.

واصطلاحاً: «إبدال لفظ بآخر، في سند الحديث، أو متنه، بتقديم، أو تأخير، أو أخذ إسناد

متني وتركيبه على متني آخر، سواء كان ذلك عمداً أو سهواً».

### أقسامه:

ينقسم المقلوب إلى قسمين، هما:

١. مقلوب السند: وهو ما وقع الإبدال في سنده. والقلب يقع في السند أكثر من المتن.

٢. ومقلوب المتن: وهو ما وقع الإبدال في متنه، فيُعطي أحد الشيئين ما اشتهر للآخر.

فالحديث يكون على وجه، فينقلب بعض لفظه على الراوي فيتغير معناه، وربما العكس.

وقد يقع القلب في السند والمتن معاً.

### صور القلب هي السند:

١. أن يبدل الراوي شخصاً بآخر، بقصد الإغراب.

مثاله: أن يكون الحديث من رواية سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، فيجعله الراوي من رواية الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة؛ ليُغَرِّبَ به، وسمي الحافظ ابن حجر **رَحِمَهُ اللهُ**. هذا النوع بـ **«المبدل»**.

٢. أن يُقدِّم الراوي ويؤخر في اسم أحد الرواة، واسم أبيه، مع كونها في طبقة واحدة. مثل رواية عن كعب بن مرة، فيجعله الراوي عن مرة بن كعب.

### مثال آخر:

ما رواه الإمام البراء **رَحِمَهُ اللهُ**. قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَعْمَرٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «رَأَيْتُ اللَّيْلَةَ كَأَنِّي فِي دَارِ عُقْبَةَ بْنِ رَافِعٍ، فَأَتَيْنَا بِرُطَبٍ مِنْ رُطَبِ ابْنِ طَابٍ<sup>(١٤)</sup>» قَالَ: فَأَوَّلْتُ ذَلِكَ أَنَّ لَنَا الدُّنْيَا، وَالْعَاقِبَةَ فِي الْآخِرَةِ، وَأَنَّ دِينَنَا قَدْ طَابَ لَنَا<sup>(١٥)</sup>.

وهم فيه عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ فَقَلَّبَ الْأِسْمَ فَقَالَ: «فِي دَارِ رَافِعِ بْنِ عُقْبَةَ»، بَيْنَمَا رَوَاهُ الثَّقَاتُ فَقَالُوا: «فِي دَارِ عُقْبَةَ بْنِ رَافِعٍ»، وَرَوَاتِهِمْ هِيَ الْأَرْجَحُ وَالْأَحْفَظُ.

٣. أن يُقدِّم ويؤخر راويًا عن طبقته في السند.

ومثاله: ما رواه الإمام ابن أبي حاتم في «علل الحديث»، من حديث حَكِيمِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ ظَبْيَانَ، عَنْ سَلْمَانَ الْفَارِسِيِّ **رَحِمَهُ اللهُ**.

قَالَ الْإِمَامُ أَبُو حَاتِمٍ: «هَذَا إِسْنَادٌ مَقْلُوبٌ؛ إِنَّمَا هُوَ: سُفْيَانُ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ ظَبْيَانَ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ سَلْمَانَ».

٤. أن يُؤخِّرَ إِسْنَادَ مَتْنٍ فَيُجْعَلَ عَلَى مَتْنٍ آخَرَ، وبالعكس.

(١٤) هُوَ تَوْحٌ مِنَ الرُّطَبِ مَعْرُوفٌ يَقَالُ لَهُ: رُطَبٌ وَنَمْرٌ وَعَلَقٌ وَعَرَجُونَ ابْنُ طَابٍ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ.

(١٥) أَي: كُنْهٌ وَاسْتَقَرَّتْ أَحْكَامُهُ، وَتَمَهَّدَتْ قَوَاعِدُهُ.

مثاله: القصة المشهورة التي حدثت مع الإمام محمد بن إسماعيل البخاريّ حينما قدم بغداد فسمع به أصحاب الحديث، فاجتمعوا وعمدوا إلى مئة حديث، فقلّبوا متونها وأسانيدها، وجعلوا متن هذا الإسناد لإسناد آخر، وإسناد هذا المتن لمتن آخر، ودفعوها إلى عشرة أنفس، إلى كل رجل عشرة أحاديث، وأمروهم إذا حضروا المجلس يُلقونَ ذلك على البخاري. وأخذوا الموعد للمجلس، فحضر المجلس جماعة أصحاب الحديث من الغرباء من أهل خراسان، وغيرهم من البغداديين.

فلما اطمأن المجلس بأهله انتدب إليه رجل من العشرة فسأله عن حديث من تلك الأحاديث فقال البخاري: «لا أعرفه»، فسأله عن آخر فقال: «لا أعرفه» فما زال يُلقِي عليه واحداً بعد واحد حتى فرغ من عشرته، والبخاري يقول: «لا أعرفه»،

فكان الفقهاء ممن حضر المجلس يلتفت بعضهم إلى بعض ويقولون: «فهم الرجل».

ومنهم غير ذلك يقضي على البخاري بالعجز والتقصير وقلة الحفظ.

ثم انتدب إليه رجل آخر من العشرة، فسأله عن حديث من تلك الأحاديث المقلوبة، فقال البخاري: «لا أعرفه». فسأله عن آخر، فقال: «لا أعرفه»، فسأله عن آخر فقال: «لا أعرفه»، فلم يزل يُلقِي عليه واحداً بعد واحد فلما فرغ من عشرته والبخاري يقول: «لا أعرفه».

ثم انتدب إليه الثالث والرابع إلى تمام العشرة حتى فرغوا كلهم من الأحاديث المقلوبة والبخاري لا يزيدهم على قوله: «لا أعرفه».

فلما علم البخاريّ أنهم قد فرغوا التفت إلى الأول منهم فقال: أما حديثك الأول فهو كذا، وحديثك الثاني فهو كذا، والثالث والرابع على الولاء حتى أتى على تمام العشرة.

فرد كل متن إلى إسناده، وكل إسناد إلى متنه وفعل ببقية الأحاديث مثل ذلك، ردّ متون الأحاديث كلها إلى أسانيدها، وأسانيدها إلى متونها فأقرّ الناس له بالحفظ، وأذعنوا له بالفضل.

فليس العجب من معرفة البخاريّ بالخطأ من الصواب في الأحاديث؛ لاتساع معرفته، وإنما يُتَعَجَّبُ منه في هذا؛ لكونه حفظ موالاة الأحاديث على الخطأ من مرة واحدة.

### صورة القلب هي المتن:

أن يُقَدِّمَ الراوي ويُؤَخِّرَ في بعض متن الحديث.

ومثاله:

ما رواه الإمام مسلم في «صحيحه» في حديث السَّبْعَةِ الَّذِينَ يُظِلُّهُمُ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ، وَمِنْهُمْ: «وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ فَأَخْفَاهَا حَتَّى لَا تَعْلَمَ يَمِينُهُ مَا تُنْفِقُ شِمَالُهُ». فهذا انقلب على بعض الرواة، وإنما هو: «وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ فَأَخْفَاهَا حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا تُنْفِقُ يَمِينُهُ»، كما في «الصحيحين». وهذا إبدال كلمة بكلمة.

ويوجد منه إبدال جملة بجملة أخرى.

ويدخل في هذا النوع جعل متن كامل على إسناد آخر.

وسمى بعض العلماء مقلوب المتن بـ «الْمُنْقَلِبِ»، وسمّاه بعضهم بـ «الْمَعْكُوسِ».

### الأسباب الحاملة على القلب:

تختلف الأسباب التي تحمل بعض الرواة على القلب، وهذه الأسباب هي:

١. قصد الإغراب؛ وذلك لِيُرْغَبَ الناس في رواية حديثه، والأخذ عنه.

٢. قصد الامتحان والاختبار، والتأكد من حفظ المحدث، وتقام ضبطه.

٣. الوقوع في الخطأ والغلط والوهم سهواً من غير قصد.

### حكم القلب:

يختلف حكم القلب بحسب السبب الباعث عليه:

فإن كان القلب بقصد الإغراب، فلا شك في أنه حرام لا يجوز؛ لأن فيه تغييراً للحديث، وهذا من عمل أهل الوضع والسرقة.

وإن كان المقصود منه الامتحان والاختبار؛ فقد اختلف أهل العلم في حكمه بين مجيز له، ومانع منه.

واحتج مَنْ أجازَه بأن الغرض من ذلك هو التثبت من حفظ المحدث وضبطه، واشترطوا أن

يُسَيِّئُ الصَّحِيحَ قَبْلَ انْتِهَاءِ الْمَجْلِسِ.

وَأَمَّا مَنْ مَنَعَهُ فَلَمَّا يَتَرْتَبِ عَلَى ذَلِكَ مِنْ تَغْلِيظٍ مَنْ يَمْتَحِنُهُ، وَقَدْ يَسْتَمِرُّ عَلَى رَوَايَةِ الْخَطَأِ، ظَنًّا مِنْهُ أَنَّهُ الصَّوَابُ، وَقَدْ يَسْمَعُ الْحَدِيثَ الْمَقْلُوبَ مَنْ لَا خَبْرَةَ لَهُ، فَيُرْوِيهِ ظَنًّا مِنْهُ أَنَّهُ صَحِيحٌ. وَإِنْ كَانَ الْقَلْبُ بِسَبَبِ الْخَطَأِ وَالسَّهْوِ، فَلَا شَكَّ فِي أَنَّ فَاعِلَهُ مَعْدُورٌ فِي خَطْئِهِ، لَكِنْ إِذَا كَثُرَ مِنْ ذَلِكَ فَإِنَّهُ يُحِلُّ بِضَبْطِهِ، وَيَجْعَلُهُ ضَعِيفًا.

### **حُكْمُ الْحَدِيثِ الْمَقْلُوبِ:**

الْحَدِيثُ الْمَقْلُوبُ قِسْمٌ مِنْ أَقْسَامِ الْحَدِيثِ الضَّعِيفِ الْمَرْدُودِ، وَلَا يَصْلَحُ فِي الْمَتَابَعَاتِ وَالشَّوَاهِدِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ مُخَالِفٌ لِرَوَايَةِ الثَّقَاتِ.

### **كَيْفَ يُعْرَفُ الْقَلْبُ فِي الرِّوَايَاتِ؟**

يُعْرَفُ الْقَلْبُ بِأُمُورٍ مِنْهَا:

١. بِنَصِّ إِمَامٍ مِنَ الْأَثَمَةِ عَلَى وَجُودِ قَلْبٍ فِي السَّنَدِ، أَوْ فِي الْمَتْنِ.
٢. بِجَمْعِ طَرُقِ الْحَدِيثِ، وَمُقَارَنَةِ الْمَرْوِيَّاتِ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ.
٣. أَنَّ يَكُونَ الْحَدِيثُ خِلَافَ الْمَشْهُورِ عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ.

### **أَشْهُرُ الْمَصْنُفَاتِ فِيهِ:**

كِتَابُ «رَافِعِ الْأَرْتِيَابِ» فِي الْمَقْلُوبِ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَلْقَابِ لِلْخَطِيبِ الْبَغْدَادِيِّ. وَيُظْهِرُ مِنْ اسْمِ الْكِتَابِ أَنَّهُ خَاصٌّ بِقِسْمِ الْمَقْلُوبِ الْوَاقِعِ فِي السَّنَدِ فَقَطْ.





## الحديث الضرد

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ :

وَالْفَرْدُ مَا قَيَّدَتْهُ بِثِقَةٍ      أَوْ جَمَعَ أَوْ قَصَرَ عَلَى رَوَايَةٍ

تكلم الناظم رَحِمَهُ اللهُ . في هذا البيت على نوع من أنواع التفرد، وهو التفرد النسبي، وقَسَمَهُ إلى ثلاثة أقسام:

١. الفرد المقيّد بالثقة، وَيُعَبَّرُونَ عنه بقولهم: «لم يروه ثقة إلا فلان»

وإليه أشار الناظم رَحِمَهُ اللهُ . بقوله: «وَالْفَرْدُ مَا قَيَّدَتْهُ بِثِقَةٍ».

٢. الفرد المقيّد بأهل بلد، وإليه أشار الناظم رَحِمَهُ اللهُ . بقوله: «أَوْ جَمَعَ».

واستحسن الزرقاني رَحِمَهُ اللهُ في «شرحه للمنظومة» أَنَّ الناظم رَحِمَهُ اللهُ . لو عَبَّرَ بقوله: «أَوْ مَضَرَ» بدل قوله: «أَوْ جَمَعَ».

٣. الفرد المقيّد بقصره على راوٍ مخصوص، وَيُعَبَّرُونَ عنه بقولهم: «لم يروه عن فلانٍ إلا فلانٌ»، والفرق بينه وبين القسم الأول: أَنَّ الأول مقيّد برواية الثقة، بخلاف هذا فإنه يشمل الثقة وغيره، وإليه أشار الناظم رَحِمَهُ اللهُ بقوله: «أَوْ قَصَرَ».

## تعريف الحديث الضرد:

الفرد لغة هو وصف بمعنى المنفرد، أو البعيد عن أقاربه، ويطلق على ما كان وحده، وعلى الوتر، وعلى الذي لا نظير له، وعلى الذي لا يختلط به غيره، وجمعه: أفراد.

واصطلاحاً: «الحديث الفرد: هو ما تفرد به راويه بأي وجه من وجوه التفرد».

### أقسام الحديث الفرد:

يُقَسَّمُ العلماءُ «الحديث الفرد» إلى قسمين:

١. فرد مطلق.

٢. فرد نسبي.

### الفرد المطلق:

هو «ما تفرد به راو واحد في أصل السند».

ويُقصد بأصل السند رواية تابعي واحد عن صحابي أو أكثر، وقد يستمر التفرد من التابعي فَمَنْ دونه.

أويمكن التعبير عنه بأنه هو «ما تفرد به راويه عن جميع الرواة لم يروه أحد غيره».

مثاله: ما رواه الإمام البرّار رحمته الله: حَدَّثَنَا بَشْرُ بْنُ مُعَاذٍ الْعَقَدِيُّ، حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ خَالِدٍ الْحِطَّاطُ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أُمِرْتُ بِالسَّوَالِكِ حَتَّى خَشِيتُ أَنْ أَذَرَدَ<sup>(١٦)</sup>، أَوْ حَتَّى خَشِيتُ عَلَى لَيْتِي وَأُسْنَانِي».

فهذا الحديث حصل فيه التفرد من أول إسناده إلى آخره؛ من أول الإمام البرّار إلى سيدنا

أنس رحمته الله.

### أقسام الفرد المطلق:

ينقسم «الفرد المطلق» إلى قسمين:

١. تفرد شخص من الرواة بالحديث.

٢. تفرد أهل بلد بالحديث دون غيرهم، كأن يتفرد بحديث ما أهل المدينة، أو أهل مصر مثلاً،

ولا يشاركونهم غيرهم في هذه الرواية.

(١٦) أي خفت أن تسقط أسناني. والذَرْدُ: سُقُوطُ الْأَسْنَانِ.

### حكم الفرد المطلق:

ينقسم الفرد المطلق بحسب حال الراوي المتفرد؛

فمنه ما هو فرد صحيح؛ وذلك إذا كان الراوي المتفرد عدلاً تام الضبط، ولم يخالف غيره،  
مثل: ما رواه البخاري ومسلم في «صحيحهما» من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَلِمَتَانِ خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ، ثَقِيلَتَانِ فِي الْمِيزَانِ، حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْمَنِ، سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ، سُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ».

فقد تفرد به مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ الْقَعْقَاعِ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رضي الله عنه.  
ومنه ما هو فرد حسن؛ وذلك إذا كان الراوي المتفرد عدلاً خفيف الضبط، ولم يخالف غيره،  
مثل: ما رواه الترمذي في «جامعه»، من طريق مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ بْنِ مِهْرَانَ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ،  
عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «رَحِمَ اللَّهُ امْرَأً صَلَّى قَبْلَ الْعَصْرِ أَرْبَعًا».  
قال الترمذي: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ».

ومنه ما هو فرد ضعيف؛ وذلك إذا كان الراوي المتفرد ضعيفاً، ولم يخالف غيره،  
مثل: ما رواه ابن ماجه في «سننه»، من طريق يَحْيَى بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ الْمَدَنِيِّ قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ  
بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلُوا الْبَلَحَ بِالتَّمْرِ، كُلُوا الْخَلْقَ  
بِالْجَدِيدِ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَغْضَبُ، وَيَقُولُ بَقِيَ ابْنُ آدَمَ، حَتَّى أَكَلَ الْخَلْقَ بِالْجَدِيدِ»،  
فقد تفرد به يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ أَبُو زَكْرِيَّا الْمَدَنِيُّ، وهو ضعيف.

ومنه ما هو شاذ؛ وذلك إذا خالف الراوي الفرد المقبول من هو أرجح منه.

ومنه ما هو منكر؛ وذلك إذا خالف الراوي الفرد الضعيف الراوي الثقة.

### الفرد النسبي:

هو «ما يقع فيه التفرد بالنسبة إلى جهة خاصة أيا كانت تلك الجهة».

بتعبير آخر: «هو الذي يقع فيه التفرد أثناء السند».

بتعبير آخر: «هو كل حديث وقع فيه التفرد بالنسبة إلى جهة معينة، سواء كان التفرد بالنسبة

إلى الرواة، أو إلى الأماكن،

ووصفه إذن بالنسبي؛ لأنه فرد بالنسبة إلى شيء ما، شخصاً، كان أو مكاناً، أو بلدًا، أو قبيلة،

أو غير ذلك.

### أقسام الفرد النسبي:

من خلال ما سبق يظهر أن «الفرد النسبي» ينقسم إلى ثلاثة أقسام ذكرها الناظم وغيره:

#### ١. الفرد المقيّد بالثقة:

أي بانفراد الثقة بروايته، ويُعبّر عنه العلماء بقولهم: «لم يروه ثقة إلا فلان»، أي أنه رواه

آخرون، إلا أنهم غير ثقات،

فالحديث ليس فردًا في الجملة، وإنما رواه غير ثقات، ولم يروه أحد من الثقات إلا ثقة واحد

فقط.

#### مثاله:

ما رواه مسلم في «صحيحه»، قال: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ

صَمْرَةَ بْنِ سَعِيدٍ الْمَزِينِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، سَأَلَ أَبَا وَاقِدٍ اللَّيْثِيَّ: مَا كَانَ يَقْرَأُ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْأَصْحَى وَالْفَطْرِ؟ فَقَالَ: «كَانَ يَقْرَأُ فِيهِمَا بِقُرْآنِ الْقُرْآنِ الْمَجِيدِ، وَاقْتَرَبَتْ السَّاعَةُ وَأَنْشَقَّ الْقَمَرُ».

لم يروه ثقة إلا صَمْرَةُ بْنُ سَعِيدٍ الْمَزِينِيُّ، فقد تفرد به عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي وَاقِدٍ اللَّيْثِيَّ، ورواه من غير الثقات ابنُ هُجَيْعَةَ، وهو ضعيف، فقد رواه عن خَالِدِ بْنِ يَزِيدَ، عن الزُّهْرِيِّ، عن عُرْوَةَ، عن عَائِشَةَ رضي الله عنها.

قال الذهبي: «تَفَرَّدَ بِهِ ابْنُ هُجَيْعَةَ».

#### حكم هذا النوع:

يُنظر في الثقة المنفرد به هل بلغ رتبة من يُحتجّ بتفردّه بأن بلغ رتبة الضبط التام، ولم يُخالف

فيحكم له بأنه صحيح.

## ٢. الفرد المقيّد بأهل بلد معين:

ويُعَبَّرُ عنه العلماءُ بقولهم: «تفرد به أهل مكة» مثلاً،

وبقولهم: «لم يرو هذا الحديث إلا أهل البصرة»، ويُراد به جماعة منهم.

مثاله:

ما رواه أبو داود في «سننه»، قال: حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ الطَّيَالِسِيُّ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي

نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، قَالَ: «أَمَرْنَا أَنْ نَقْرَأَ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَمَا تَبَسَّرَ».

قَالَ الْحَاكِمُ: «تَقَرَّدَ بِذِكْرِ الْأَمْرِ فِيهِ أَهْلُ الْبَصْرَةِ مِنْ أَوَّلِ الْإِسْنَادِ إِلَى آخِرِهِ لَمْ يُشَارِكْهُمْ فِي هَذَا

الْلَفْظِ سِوَاهُمْ».

## حكم هذا النوع:

يُنْظَرُ فِي الطَّرِيقِ هَلْ بَلَغَ رَتَبَةُ الضَّبْطِ التَّامَ، وَالِاتِّقَانُ فَيَكُونُ صَحِيحًا، أَوْ قَارِبَ الضَّبْطِ

وَالِاتِّقَانُ فَيَكُونُ حَسَنًا، أَوْ بَعْدَ ذَلِكَ فَيَكُونُ ضَعِيفًا.

## ٣. الفرد المقيّد بقصره على راوٍ مخصوص:

ومعناه: تفرد الراوي بالحديث عن راوٍ آخر، بحيث لا يرويه عنه غيره، وإن كان مرويًا من

وجوه أخرى عن غيره،

ويُعَبَّرُ عَنْهُ بقولهم: «لم يروه عن فلانٍ إلا فلانٌ»، أو «تفرد به فلانٌ عن فلانٍ».

مثاله:

ما رواه الطبراني في «المعجم الأوسط»، قال: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَيُّوبَ الْخَرَمِيُّ،

حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْجَزْمِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو عُبَيْدَةَ الْخُدَّادُ، حَدَّثَنَا أَبُو بَشِيرٍ الْمُرَّقِيُّ، عَنْ

ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ عِبَادًا يَعْرِفُونَ النَّاسَ بِالتَّوَسُّمِ».

قال الطبراني: «لَمْ يَرَوْهُ عَنْ ثَابِتٍ إِلَّا أَبُو بَشِيرٍ، وَلَا عَنْ أَبِي بَشِيرٍ إِلَّا أَبُو عُبَيْدَةَ».

**حكم هذا النوع:**

يُنظر في الطريق هل بلغ رتبة الضبط التام، والاتقان فيكون صحيحًا، أو قارب الضبط والاتقان فيكون حسنًا، أو بَعُدَ عن ذلك فيكون ضعيفًا.

**تنبيه:**

يُقْبَلُ تَفَرُّدُ الثَّقة، ولا يحتاج متابعا على روايته، إذا لم يُجَالِفْ غيره من الثقات، وكذا إذا لم يَغْمِزَ إمامٌ مُطَّلَعٌ في تفرد هذا الثقة، وذكر ما يُوجب عدم تحمل تفرده، فالثقة مهما بلغ من الضبط والإتقان فليس معصوماً من الخطأ.

**مضان الحديث الفرد:**

١. «الأفراد» للدارقطني.
٢. «الأفراد» لابن شاهين.
٣. «مسند البزار».
٤. «المعجم الأوسط»، للطبراني.



## الحديث المعلل

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ :

وَمَا بَعْلَةٌ غُمُوضٍ أَوْ خَفَا مُعَلَّلٌ عَنْهُمْ قَدْ عُرِفَا

تَكَلَّمَ النَّاطِمُ رَحِمَهُ اللهُ فِي هَذَا الْبَيْتِ عَنْ «الْحَدِيثِ الْمُعَلَّلِ»، وَذَكَرَ تَعْرِيفَهُ بِأَنَّهُ «الْحَدِيثُ الَّذِي فِيهِ عِلَّةٌ غَامِضَةٌ خَفِيَّةٌ».

### تعريف العلة:

العِلَّةُ فِي اللَّغَةِ: تُطْلَقُ عَلَى عِدَّةٍ مَعَانٍ، مِنْهَا: الْمَرَضُ. يُقَالُ: عَلى يَعِلُّ، وَاعْتَلَّ، فَهُوَ مُعَلَّلٌ، وَعَلِيلٌ<sup>(١٧)</sup>، وَيُوصَفُ الْحَدِيثُ بِأَنَّهُ «مُعَلَّلٌ»، وَ«مُعَلَّلٌ»، وَاسْتَعْمَلُوا «مُعْلُولٌ» عَلَى قِلَّةٍ، حَكَاهُ جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ اللَّغَةِ.

وَاصْطِلَاحًا: عَرَّفَهَا بَعْضُ الْمُحَدِّثِينَ بِأَنَّهُ: «سَبَبٌ غَامِضٌ خَفِيٌّ مُؤَثِّرٌ يَقْدَحُ فِي صِحَّةِ الْحَدِيثِ مَعَ أَنَّ الظَّاهِرَ السَّلَامَةَ مِنْهُ».

وَبِنَاءٍ عَلَيْهِ يُعْرَفُ الْحَدِيثُ الْمُعَلَّلُ بِأَنَّهُ هُوَ «الْحَدِيثُ الَّذِي أُطْلِعَ فِي سَنَدِهِ أَوْ فِي مَتْنِهِ عَلَى سَبَبٍ غَامِضٍ قَادِحٍ فِي صِحَّتِهِ مَعَ أَنَّ ظَاهِرَهُ السَّلَامَةُ».

وَهَذَا هُوَ الْأَصْلُ فِي اسْتِعْمَالِ الْعِلَّةِ وَإِطْلَاقِهَا وَهُوَ الْأَغْلَبُ وَالْأَكْثَرُ.

وَقَدْ اسْتَعْمَلَ بَعْضُ الْمُحَدِّثِينَ العِلَّةَ بِالْمَعْنَى الْأَعْمَ فَاعْتَبَرُوهَا «السَّبَبَ الْمُؤَثِّرَ فِي الْحَدِيثِ، قَدَحٌ أَمْ لَمْ يَقْدَحْ، ظَهَرَ أَمْ خَفِيَ، فِي السَّنَدِ أَمْ فِي الْمَتْنِ، فِي اللَّفْظِ أَمْ فِي الْمَعْنَى».

وَبِنَاءٍ عَلَى هَذَا الْإِتِّجَاهِ يُمْكِنُ تَعْرِيفُ الْحَدِيثِ الْمُعَلَّلِ بِأَنَّهُ هُوَ «الْحَدِيثُ الَّذِي أُطْلِعَ فِي سَنَدِهِ أَوْ فِي مَتْنِهِ عَلَى سَبَبٍ قَادِحٍ أَوْ غَيْرِ قَادِحٍ، ظَاهِرٍ أَوْ خَفِيٍّ، فِي اللَّفْظِ أَوْ فِي الْمَعْنَى».

وَهَذِهِ كُتِبَ الْعِلَلُ تَوْجِدُ فِيهَا أَحَادِيثٌ قَدْ أَعْلَوْهَا بِعِلَلٍ ظَاهِرَةٍ غَيْرِ خَفِيَّةٍ، وَلَكِنْ هَذَا بِالنِّسْبَةِ

(١٧) يُنْظَرُ: «الْقَلَمُوسُ الْمُحِيطُ»: (ص: ١٠٣٥)، مَادَّةُ: «عَلَّ»، وَ«مَقْلَبُ السَّيْلِ»: (١٤/٤)، مَادَّةُ: «عَلَّ».

للاستعمال الذي قبله قليل.

### **أهمية هذا النوع من علوم الحديث:**

يعتبر علم العلل من أجل أنواع علوم الحديث، وأغمضها وأدقها وأشرفها منزلة، وأعلىها مكانة، وإنها يضطلع بذلك أهل الحفظ والخبرة، ويكمل له أهل الإتقان والفهم الثاقب. ولست أبعد النجعة إن قلت: إن تكامل أدواته، وتوافر مفرداته، وتكاثر أمثله وتطبيقاته تجعل منه فناً برأسه، وعلمًا مستقلًا.

قال العلامة رحمته الله: «وهذا الفن أغمض أنواع الحديث، وأدقها مسلكًا، ولا يقوم به إلا من منحه الله فهمًا غائصًا، وإطلاعًا حاييًا، وإدراكًا لمراتب الرواة، ومعرفةً ثاقبةً؛ ولهذا لم يتكلم فيه إلا أفراد أئمة هذا الشأن وحدائقهم؛ كابن المديني، والبخاري، وأبي زرعة، وأبي حاتم، وأمثالهم، واليه المراجع في ذلك؛ لما جعل الله فيهم من معرفة ذلك والإطلاع على غوامضه، دون غيرهم ممن لم يبارس ذلك».

### **بِمَا يَسْتَعَانُ عَلَى إِدْرَاكِ الْعِلَّةِ؟**

يُسْتَعَانُ عَلَى إِدْرَاكِ الْعِلَّةِ بِأَمُورٍ، مِنْهَا:

١. تفرد الراوي.

٢. مخالفة غيره له.

٣. مع قرائن أخرى تنضم إلى ما تقدم.

فهذه أمور تُنبِّه العارف بهذا الفن إلى وهم وقع من أحد رواة الحديث؛ إما بكشف إرسال في حديث رواه موصولاً، وإما بكشف وقف في حديث رواه مرفوعاً، وإما بكشف إدخاله حديثاً في حديث آخر، أو غير ذلك من الأوهام.



### كيفية كشف العلة وطرق معرفتها:

تعتمد معرفة علة الحديث، وتصويرها، وكشفها، ودفعها إجمالاً على ثلاثة أمور:

أولاً: جمع طرق الحديث الواحد على سبيل الاستقصاء، وتخريج كل وجه على حدة.

ثانياً: التصوير الجيد للخلاف، ثم تحديد مدار الإسناد الذي حصل عليه الخلاف، وذلك بالنظر في الراوي المشترك بين الطُّرق.

فالمدار: هو الراوي الذي يلتقي عنده إسنادان فأكثر،

ثم يحدد الرواة الذين اختلفوا على هذا المدار في كل وجه من وجوه الخلاف.

ثالثاً: تخريج الأحاديث بحسب وجوه الخلاف، مع مراعاة المتابعات للوجه المراد تخريجه، ثم دراسة إسناد كل وجه على حدة، دون إهمال لمسألة التوثيق المقيد، والتضعيف المقيد أثناء دراسة أحوال الرواة.

رابعاً: الموازنة بين هذه الطُّرق بالفهم والمعرفة، وتطبيق قواعد المحدثين في الترجيح بين الروايات المختلفة، ويكون الترجيح بين الرواة على أساس القواعد العلمية، والضوابط المنهجية المستفادة من صنيع علماء العلل السابقين في كتبهم.

وإلى هذا أشار الخطيب البغدادي - رَحِمَهُ اللهُ - بقوله:

«وَالسَّبِيلُ إِلَى مَعْرِفَةِ عِلَّةِ الْحَدِيثِ: أَنْ يُجْمَعَ بَيْنَ طَرَفَيْهِ، وَيُنْظَرَ فِي اخْتِلَافِ رَوَاتِهِ، وَيُعْتَبَرَ بِمَكَانِهِمْ مِنَ الْحِفْظِ وَمَتَرَاتِبِهِمْ فِي الْإِتْقَانِ وَالضَّبْطِ»<sup>(١٨)</sup>.

وقال ابنُ المَدِينِيِّ - رَحِمَهُ اللهُ - مبيّناً أهمية جمع الطرق في كشف العلة ودفعها:

«الْبَابُ إِذَا لَمْ تُجْمَعْ طَرَفُهُ لَمْ يَتَيَّنْ خَطْوُهُ»<sup>(١٩)</sup>.

خامساً: وتدرك العلة أيضاً بنص إمام من الأئمة المطلعين المعبرين على العلة، والتصريح بذلك، وهذا موجود في كتب العلل مثل: «علل ابن أبي حاتم»، و«علل الدارقطني»، و«العلل

(١٨) ينظر: «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» للخطيب البغدادي: (٢٩٥/٢).

(١٩) «المصدر السابق»: (٢٩٦/١).

الكبير» للترمذي، وأيضًا العلل التي نص عليها الأئمة في كتبهم، وكذا المنصوص عليها في كتب الضعفاء.

### مواضع العلة:

١. تقع العلة في السند، وهو الأكثر.
٢. وتقع العلة في المتن، وهو قليل.
٣. وقد تقع العلة في السند والمتن معًا وهو أقل ما سبقه.

### مثال العلة في السند:

ما رواه الإمام البرّار. رحمته الله: قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ ثَوَابٍ الْهَبَارِيُّ، حَدَّثَنَا أَشْبَاطُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ؛ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ طَلَّقَ حَفْصَةَ، ثُمَّ رَاجَعَهَا».

هذا الحديث يرويه سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، وَاخْتَلَفَ عَنْهُ عَلَى وَجْهَيْنِ:

الوجه الأول: رواه سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ مَوْصُولًا، كما ذكره البزار هنا.

الوجه الثاني: رواه سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ مَرْسَلًا.

وبعد النظر في طرق الحديث، وأحوال الرواة المختلفين على قتادة يظهر ترجيح الوجه الثاني

(المُرْسَل)، وقرينة ترجيحه هي: أن اثنين من الثقات رواه عن سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ مَرْسَلًا، وهما:

عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى الْبَصْرِيُّ، وسَعِيدُ بْنُ عَامِرِ الضُّبَيْعِيِّ،

بينما خالفهما أَشْبَاطُ بْنُ مُحَمَّدٍ فَرَوَاهُ مَوْصُولًا «الوجه الأول»، عن سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، ولم

يَتَّبِعْ عَلَى رِوَايَةِ هَذَا الْوَجْهِ، فَيَتَرَجَّحُ الْوَجْهُ الْمُرْسَلُ بِالْأَكْثَرِيَّةِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

### مثال العلة في المتن:

حديث أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه المتفق على صحته والذي رواه أكثر الثقات: «خَدَمْتُ رَسُولَ اللَّهِ

ﷺ عَشْرَ سِنِينَ...».

وقد وهم أحد الرواة فرواه بلفظ: «خَدَمْتُ النَّبِيَّ ﷺ مَبْنَعِ سِنِينَ».

### هل العلة هي الإسناد تقدح في المتن؟

.قد تقدح في المتن مع قدحها في الإسناد؛ وذلك مثل التعليل بالإرسال.

.وقد تقدح في الإسناد خاصة، ويكون المتن صحيحاً،

مثل حديث «الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا، أَوْ يَقُولُ أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ اخْتَرْ»،

فقد رواه سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، واختلف عليه.

فرواه يَعْلَى بْنُ عُبَيْدٍ، عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ،

ورواه الأَكْثَرُونَ عَنِ الثَّوْرِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ .

فقد وهم يَعْلَى بْنُ عُبَيْدٍ، عَلَى سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ فِي قَوْلِهِ: «عَمْرِو بْنُ دِينَارٍ»؛

إنما هو «عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ»، فهذا المتن صحيح، وإن كان في إسناد يَعْلَى بْنِ عُبَيْدٍ علة الغلط؛

لأن عمرو وعبد الله بن دينار ثقتان.

فإبدال ثقة بثقة لا يضر صحة المتن، وإن كان سياق الإسناد خطأ.

### أشهر المصنفات فيه:

١. كتاب «العلل»، للإمام علي ابن المديني.

٢. «علل الحديث»، للإمام ابن أبي حاتم.

٣. «العلل ومعرفة الرجال»، للإمام أحمد بن حنبل.

٤. «العلل الواردة في الأحاديث النبوية»، للإمام الدارقطني.



## الحديث المضطرب

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ :

وَدُوْ اخْتِلَافٍ سَنَدٍ أَوْ مَتْنٍ      مُضْطَرِبٌّ عِنْدَ أَهْلِ الْفَنِّ

لما انتهى الناظم رَحِمَهُ اللهُ . من الكلام عن «الحديث المَعْلُ» في البيت السابق الذي يظهر فيه ترجيح أحد الوجوه ناسب إردافه بما لم يظهر فيه ترجيح لأحد الوجوه، وهو «المُضْطَرِبُّ»؛ لذا شرع الناظم رَحِمَهُ اللهُ . في بيانه عقب الكلام على «الحديث المَعْلُ» مباشرة.

ومعنى قول الناظم رَحِمَهُ اللهُ : «وَدُوْ اخْتِلَافٍ سَنَدٍ» أي: وحديث الراوي الذي عليه اختلاف في سند الحديث أو في متنه.

و«أَهْلُ» تصغير «أهل»، والمراد بهم «أهل الحديث»، وصُغِرَ للحفاظ على وزن البيت، وإلا فأهل الحديث مقامهم رفيع، وشأنهم كبير، وعملهم عظيم.

### تعريف المضطرب:

المُضْطَرِبُّ . بكسر الراء . لغة: اسم فاعل، من «الاضطراب»، وهو اختلال الأمر وفساد نظامه، وأصله من اضطراب الموج، إذا كثرت حركته، وضرب بعضه بعضًا.

و اصطلاحًا هو: «ما روي على أوجه مختلفة متساوية في القوة، ولم يُمكن الجمع أو الترجيح بينها».

أو بتعبير آخر هو «ما اختلفت رواياته اختلافًا يتعدَّى معه الجمع أو الترجيح».

فالمضطرب هو الحديث الذي يُروى على أشكال متعارضة متدافعة، بحيث لا يمكن التوفيق بينها أبدًا، وتكون جميع تلك الروايات متساوية من جميع وجوه الترجيح، بحيث لا يمكن ترجيح إحداها على الأخرى بوجه من وجوه الترجيح.

ويخرج من التعريف الحديث الفرد؛ لأنه لا اختلاف فيه؛ لأنه مروي من وجه واحد.

### شروط الاضطراب:

يتبين من تعريف «المضطرب» أن شروط الحكم بالاضطراب على الحديث هي:

١. وجود الاختلاف المؤثر.
٢. اتحاد مدار الحديث في جميع الروايات المتعارضة (اتحاد مخرج الحديث).
٣. تعذر الجمع بين الروايات المتعارضة على قواعد المحدثين.
٤. استواء الروايات في القوة، بحيث لا يمكن ترجيح رواية على أخرى.

### أقسام المضطرب:

ينقسم المضطرب بحسب موقع الاضطراب فيه إلى ثلاثة أقسام:

١. مضطرب السند، وهو الأكثر.
٢. مضطرب المتن وهو قليل.
٣. مضطرب السند، وال متن معاً.

### مثال مضطرب السند:

حَدِيثُ أَبِي بَكْرٍ رضي الله عنه، أَنَّهُ قَالَ: «يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْكَ شَيْئًا، قَالَ: شَيْئَانِ هُوَذَا وَآخَوَاتُهَا». قَالَ الدَّارِقُطَنِيُّ: «هَذَا مُضْطَرِبٌ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يُرَوْ إِلَّا مِنْ طَرِيقِ أَبِي إِسْحَاقَ، وَقَدْ اخْتَلَفَ عَلَيْهِ فِيهِ عَلَى نَحْوِ عَشْرَةِ أَوْجُهٍ؛ فَمِنْهُمْ مَنْ رَوَاهُ مُرْسَلًا، وَمِنْهُمْ مَنْ رَوَاهُ مَوْصُولًا، وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهُ مِنْ مُسْنَدِ أَبِي بَكْرٍ، وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهُ مِنْ مُسْنَدِ سَعْدٍ، وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهُ مِنْ مُسْنَدِ عَائِشَةَ، وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَرَوَاتُهُ ثَقَاتٌ لَا يُمَكِّنُ تَرْجِيحَ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ، وَالْجَمْعُ مُتَعَدِّرٌ».

### مثال مضطرب المتن:

حَدِيثُ «نَفِي الْبَسْمَلَةِ فِي الصَّلَاةِ» أَعْلَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ بِالْاضْطِرَابِ.  
 قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: «اخْتَلَفَ فِي الْفَاطِ هَذَا الْحَدِيثِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا مُتَدَاوِلًا مُضْطَرِبًا:  
 مِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: «صَلَّيْتُ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ - ﷺ - وَأَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرَ.  
 وَمِنْهُمْ مَنْ يَذْكُرُ عُثْمَانَ.  
 وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْتَصِرُ عَلَى أَبِي بَكْرٍ وَعُثْمَانَ.  
 وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يَذْكُرُ، فَكَانُوا لَا يَقْرَأُونَ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ١].  
 وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: «فَكَانُوا لَا يَجْهَرُونَ بِ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ١].  
 وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: «فَكَانُوا يَجْهَرُونَ بِ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ١].  
 وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: «فَكَانُوا يَفْتَتِحُونَ الْقِرَاءَةَ بِ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ٢].  
 وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: «فَكَانُوا يَقْرَأُونَ بِ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ١].  
 قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: «وَهَذَا اضْطِرَابٌ لَا تَقُومُ مَعَهُ حُجَّةٌ لِأَحَدٍ».

### صور الاضطراب:

تلتقي صور الاضطراب مع صور العلة في كثير منها، مثل:

١. تعارض الوصل والارسال.
٢. تعارض الرفع والوقف.
٣. تعارض الاتصال والانقطاع.
٤. الاضطراب بزيادة راو في أحد الأسانيد.
٥. الاضطراب في اسم الراوي، ونسبه إذا كان مترددًا بين ثقة وضعيف.
٦. الاضطراب في إبدال راو بآخر.
٧. الاضطراب في صيغ التحمل.
٨. الاضطراب في تعيين مبهم، أو تمييز مهمل.

وغير ذلك من الأنواع المعروفة عند علماء العلل.

### حكم الحديث المضطرب:

الاضطراب يُوجِبُ ضعف الحديث؛ لإشعاره بعدم ضبط راويه.

ولكن قد يُطلق بعض المُحدِّثين الاضطراب على مطلق الاختلاف، وإن لم يكن مؤثراً، مثل أن يقع الاختلاف في اسم رجل واحد، أو كنيته، أو نسبته، ونحو ذلك، ويكون ثقة، فيُحكم للحديث بالصحة، ولا يضر الاختلاف فيما ذُكِرَ مع تسمية بعضهم له مضطرباً.

وقد يُوجد مخرج آخر للحديث يشهد لبعض وجوه المضطرب، ويرتقي بذلك الحديث إلى الحسن لغيره، أو الصحيح لغيره.

### ممن يقع الاضطراب؟:

١. قد يقع الاضطراب من راوٍ واحد، بأن يروي الحديث على أوجه مختلفة.
٢. وقد يقع الاضطراب من جماعة، بأن يروي كلُّ منهم الحديث على وجه يُخالف رواية الآخرين.

### تنبيه:

ليس من السهولة أن يُحكم على الحديث بالاضطراب؛ وذلك لأن من يحكم بالاضطراب إنما يحكم بحسب علمه، ولكن قد يأتي مَنْ هو أوسع منه علماً واطلاعاً على الروايات، أو إحاطة بوجوه الترجيح، أو قدرة على الجمع والتوفيق بين الروايات المتعارضة فيستطيع أن يجمع أو يَرْجِّح.

### أشهر المصنفات فيه:

كتاب «المُقَرَّبُ فِي بَيَانِ الْمُضْطَرِّبِ» للحافظ ابن حجر العسقلاني.



## الحديث المدرج

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ :

وَالْمُدْرَجَاتُ فِي الْحَدِيثِ مَا أَتَتْ مِنْ بَعْضِ أَلْفَاظِ الرِّوَاةِ أَتَّصَلَتْ

بعد أن انتهى الناظم . رَحِمَهُ اللهُ . من بيان «المعل»، و«المضطرب» شرع في هذا البيت في الكلام على نوع آخر من أنواع الحديث، وهو: «المدرج»، وهو يناسبها من ناحية إعلال الحديث بإدخال متن في متن آخر، أو إدخال ما ليس من الحديث فيه، ومثل ذلك من صور الإدخال التي تُعل بها الأحاديث.

وذكر الناظم . رَحِمَهُ اللهُ . صورة من صور «المدرج» وهو إدراج لفظة من كلام أحد الرواة، أو تفسيراتهم بالنص النبوي، واتصالها به بدون فصل بحيث يظنها الواقف على الحديث أنها من كلام النبي ﷺ .

واقصر الناظم . رَحِمَهُ اللهُ . على «مدرج المتن»، ولعل ذلك لكثرة وقوع الإدراج في المتن.

### تعريف المدرج:

المدرج لغة: اسم مفعول من الإدراج، وهو الإدخال، تقول: «أدرجت الشيء في الشيء»: إذا أدخلته فيه.

واصطلاحاً هو: «ما أدخله أحد الرواة في سند الخبر أو في متنه دون تمييز».

### أقسام المدرج:

ينقسم المدرج إلى قسمين:

٢. مدرج المتن

١. مدرج السند

أولاً: مدرج المتن: هو «ما أدخل في متن الخبر مما ليس منه بلامتياز».



### أقسامه:

ينقسم الإدراج في المتن إلى ثلاثة أقسام:

١. أن يكون الإدراج في أول الحديث، وهو قليل.

### مثاله:

ما أخرجه البخاري في صحيحه قال: حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زِيَادٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، وَكَانَ يَمُرُّ بِنَا وَالنَّاسُ يَتَوَضَّئُونَ مِنَ الْمِطْهَرَةِ، قَالَ: أَسْبِغُوا الْوُضُوءَ، فَإِنَّ أَبَا الْقَاسِمِ عليه السلام قَالَ: «وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ».

وخالف شَبَابَةُ بْنُ سَوَّارٍ، وَأَبُو قَطَنِ عَمْرُو بْنُ الْهَيْثَمِ، فروياه عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أَسْبِغُوا الْوُضُوءَ، وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ».

قوله: «أَسْبِغُوا الْوُضُوءَ» هو أمرٌ من أبي هريرة للصحابه بإسباغ الوضوء، واستدل على ذلك بالحديث: «وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ»، فظن أبو قطن، وشَبَابَةُ أن الجميع مرفوع فساواه سياقة واحدة،

وأما أكثر تلاميذ شعبة فرووه عنه كرواية آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ بفصل الموقوف عن المرفوع.

٢. أن يكون الإدراج في أثناء الخبر، وهو أقل من الأول.

### مثاله:

حديث عائشة رضي الله عنها فروته في بدء الوحي قالت: «... وَكَانَ يَخْلُو بِغَارٍ حَرَاءٍ فَيَتَحَنَّنُ فِيهِ - وَهُوَ التَّعَبُّدُ - اللَّيَالِيَ ذَوَاتِ الْعَدَدِ ...» الحديث.

لفظ: «وَهُوَ التَّعَبُّدُ» مُدْرَجٌ من كلام الزهري رحمته الله. أحد رواة الحديث، وهي تفسير منه لكلمة: «يَتَحَنَّنُ»، من غير تمييز بينه وبين الخبر المرفوع.

وأيضاً: حَدِيثُ فَصَالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ رضي الله عنه: «أَنَا زَعِيمٌ. وَالزَّعِيمُ: الْحَمِيلُ. لَمَنْ آمَنَ بِي وَأَسْلَمَ، وَهَاجَرَ بَيْنِي فِي رَبَضِ الْجَنَّةِ...» الْحَدِيثُ.

فقوله: «وَالزَّعِيمُ: الْحَمِيلُ» مُدْرَجٌ مِنْ تَفْسِيرِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَهْبٍ رحمته الله أحد رواة الحديث.

٣. أن يكون الإدراج في آخر الحديث، وهو الغالب.

مثاله:

حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لِلْعَبْدِ الْمَمْلُوكِ الصَّالِحِ أَجْرَانِ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْلَا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَالْحُجُّ وَبِرُّ أُمِّي، لَأَخْبَيْتُ أَنْ أَمُوتَ وَأَنَا مَمْلُوكٌ». فعبارة: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَوْلَا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَالْحُجُّ، وَبِرُّ أُمِّي، لَأَخْبَيْتُ أَنْ أَمُوتَ وَأَنَا مَمْلُوكٌ» مدرجة مع النص المرفوع: «لِلْعَبْدِ الْمَمْلُوكِ الصَّالِحِ أَجْرَانِ».

وقد اتضح ذلك من تخريج الحديث ففي «صحيح مسلم»: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لِلْعَبْدِ الْمَمْلُوكِ الْمُصْلِحِ أَجْرَانِ». قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَوْلَا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَالْحُجُّ، وَبِرُّ أُمِّي، لَأَخْبَيْتُ أَنْ أَمُوتَ وَأَنَا مَمْلُوكٌ».

فظهر أن هذه العبارة مُدرجة من أحد الرواة؛ لأنها موقوفة على أبي هريرة رضي الله عنه، وليست مرفوعة للنبي ﷺ.

### كَيْفَ يُعْرَفُ الْإِدْرَاجُ فِي الْمَتْنِ:

يُعْرَفُ الْإِدْرَاجُ فِي الْمَتْنِ بِأُمُورٍ مِنْهَا:

١. استحالة كونه ﷺ يقول ذلك بناءً على قواعد أهل العلم، فإنه يستحيل أن يتمنى النبي ﷺ

الرُّقُّ؛ لمعارضته لمقام النبوة.

٢. إقرار الراوي نفسه أنه أدرج هذا الكلام، كإقرار الصحابي، أو التابعي.

٣. تنصيب أحد من الأئمة المُطَّلَعِينَ الْمُعْتَمِدِينَ على الإدراج.

٤. ورود متن الحديث منفصلاً في رواية أخرى.

### الأسباب الحاملة على الإدراج في المتن:

١. أن يريد الراوي بذلك تفسير بعض الألفاظ الغريبة في الحديث، كما سبق من الزهري.

٢. أن يريد الراوي بذلك بيان حكم يُسْتَبْطَن من كلام النبي ﷺ.

٣. أن تحدث غفلة لأحد الرواة يتسبب عنها الإدراج في الحديث.

ثانيًا: مدراج السند: هو «ما غُيِّرَ سياقُ إسناده، أو أُدْخِلَ فيه ما ليس منه».

### أقسام الإدراج هي السند:

١. أن يروي الحديث جماعة بأسانيد مختلفة، فيرويه عنهم راوٍ فيجمع الكلُّ على إسنادٍ واحدٍ من تلك الأسانيد ولا يُبيِّن الاختلاف.

#### مثاله:

ما أخرجه الخطيب بسنده من طريق مُحَمَّد بن كَثِير العَبْدِيِّ قال: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الْأَعْمَشِ وَمَنْصُورٍ وَوَاصِلِ الْأَحْذَبِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شَرْحِبِيلَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ الذَّنْبِ أَكْثَمُ؟ قَالَ: «أَنْ تَجْعَلَ لِلَّهِ نِدًّا وَهُوَ خَلَقَكَ»، قَالَ: قُلْتُ: ثُمَّ مَاذَا؟ قَالَ: «أَنْ تَقْتُلَ وَلَدَكَ خَشْيَةً أَنْ يَطْعَمَ مَعَكَ»، قَالَ: قُلْتُ: ثُمَّ مَاذَا؟ قَالَ: «أَنْ تَزْنِيَ بِحَلِيلَةٍ جَارِكَ».

فرواية واصل هذه مُدرجة على رواية مَنْصُورٍ، وَالْأَعْمَشِ؛ لأن روايتهما عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شَرْحِبِيلَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه.

وأما واصل فيرويه عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه مباشرة بدون ذكر عَمْرِو بْنِ شَرْحِبِيلَ بْنِ أَبِي وَائِلٍ، وابنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه.

هكذا رواه شُعْبَةُ، وَمَهْدِيُّ بْنُ مَيْمُونٍ، وَمَالِكُ بْنُ مِغُولٍ، وَسَعِيدُ بْنُ مَسْرُوقٍ، عَنْ وَاصِلٍ بدون ذكر عَمْرِو بْنِ شَرْحِبِيلَ.

وقد بين الإسنادين معًا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ في روايته عن سفيان، وفصل أحدهما من الآخر، كما رواه البخاري «صحيحه»، قال: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنِي مَنْصُورٌ، وَسُلَيْمَانُ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ أَبِي مَيْسَرَةَ عَمْرِو بْنِ شَرْحِبِيلَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه، قَالَ: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ الذَّنْبِ أَكْثَمُ؟..» الحديث.

قَالَ يَحْيَى الْقَطَّانُ: وَحَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنِي وَاصِلٌ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مِثْلَهُ.

٢. أَنْ يَكُونَ عِنْدَ الرَّاوي مَتْنَانِ مُخْتَلِفَانِ بِإِسْنَادَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ، فَيَرْوِيهِمَا بِأَحَدِ الْإِسْنَادَيْنِ، أَوْ يَرْوِي أَحَدَ الْمَتْنَيْنِ بِإِسْنَادِهِ الْخَاصِّ بِهِ، وَيَزِيدُ فِيهِ مِنَ الْمَتْنِ الْآخَرِ مَا لَيْسَ فِي الْأَوَّلِ، أَوْ يَكُونَ عِنْدَهُ الْمَتْنُ بِإِسْنَادٍ، إِلَّا طَرَفًا مِنْهُ، فَإِنَّهُ عِنْدَهُ بِإِسْنَادٍ آخَرَ، فَيَرْوِيهِ تَامًّا بِالْإِسْنَادِ الْأَوَّلِ.

مثاله:

ما رواه الخطيب بسنده من طريق سعيد بن أبي مزيم، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَبَاغُضُوا وَلَا تَحَاسَدُوا، وَلَا تَدَابَرُوا وَلَا تَنَافَسُوا، وَكُونُوا عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا، وَلَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ».

فَقَوْلُهُ: «وَلَا تَنَافَسُوا» أَدْرَجَهُ سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ مِنْ حَدِيثِ آخَرٍ لِمَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ، فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ، وَلَا تَجَسَّسُوا، وَلَا تَحَسَّسُوا، وَلَا تَنَافَسُوا، وَلَا تَحَاسَدُوا، وَلَا تَبَاغُضُوا، وَلَا تَدَابَرُوا، وَكُونُوا عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا».

وَكِلَا الْحَدِيثَيْنِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ، وَلَيْسَ فِي الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ، «وَلَا تَنَافَسُوا»، وَهِيَ فِي الْحَدِيثِ الثَّانِي، وَهَكَذَا الْحَدِيثَانِ عِنْدَ رُوَاةِ «الْمَوْطَأِ».

قَالَ الْخَطِيبُ: وَهَمَّ فِيهَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، وَإِنَّمَا يَرْوِيهَا مَالِكٌ فِي حَدِيثِهِ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ.

وَمِنْ هَذَا النَّوعِ: أَنْ يَسْمَعَ الْحَدِيثَ مِنْ شَيْخِهِ إِلَّا طَرَفًا مِنْهُ فَيَسْمَعُهُ عَنْ شَيْخِهِ بِوَاسِطَةٍ، فَيَرْوِيهِ رَاوٍ عَنْهُ تَمَامًا بِحَذْفِ الْوَاسِطَةِ.

٤. أَنْ يَسُوقَ الْإِسْنَادَ فَيَعْرِضَ لَهُ عَارِضٌ، فَيَقُولُ كَلَامًا مِنْ قِبَلِ نَفْسِهِ، فَيُظَنُّ بَعْضُ مَنْ سَمِعَهُ أَنَّ ذَلِكَ الْكَلَامَ هُوَ مَتْنُ ذَلِكَ الْإِسْنَادِ؛ فَيَرْوِيهِ عَنْهُ كَذَلِكَ.

مثاله:

ما رواه ابن ماجه في «سننه»، قال: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدٍ الطَّلْحِيُّ، حَدَّثَنَا ثَابِتُ بْنُ مُوسَى أَبُو يَزِيدَ، عَنْ شَرِيكَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ

كَثُرَتْ صَلَاتُهُ بِاللَّيْلِ حَسَنٌ وَجْهُهُ بِالنَّهَارِ».

قَالَ الْحَاكِمُ: «دَخَلَ ثَابِتُ بْنُ مُوسَى الزَّاهِدُ عَلَى شَرِيكِ وَهُوَ يُمْلِي، وَيَقُولُ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَسَكَتَ لِيَكْتُبَ الْمُسْتَمْلِي، فَلَمَّا نَظَرَ شَرِيكَ إِلَى ثَابِتٍ، قَالَ: «مَنْ كَثُرَتْ صَلَاتُهُ بِاللَّيْلِ حَسَنٌ وَجْهُهُ بِالنَّهَارِ».

وَقَصَّدَ شَرِيكَ بِذَلِكَ ثَابِتًا؛ لِزُهْدِهِ وَوَرَعِهِ، فَظَنَّ ثَابِتٌ أَنَّهُ مَتْنُ ذَلِكَ الْإِسْنَادِ؛ فَكَانَ يُحَدِّثُ بِهِ».

وَقَالَ ابْنُ حِبَّانَ: «إِنَّمَا هُوَ قَوْلُ شَرِيكِ، فَإِنَّهُ قَالَهُ عَقِبَ حَدِيثِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَعْقِدُ الشَّيْطَانُ عَلَى قَافِيَةِ رَأْسِ أَحَدِكُمْ».

فَأَذْرَجَهُ ثَابِتٌ فِي الْحَقْرِ، ثُمَّ سَرَقَهُ مِنْهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الضُّعَفَاءِ، وَحَدَّثُوا بِهِ عَنْ شَرِيكِ».

### كَيْفَ يُعْرَفُ الْإِدْرَاجُ فِي السَّنَدِ:

يُعْرَفُ الْإِدْرَاجُ فِي السَّنَدِ بِأَمُورٍ، مِنْهَا:

١. إقرار الراوي نفسه أنه أدرج شيئاً في الإسناد.
٢. تنصيب إمام من الأئمة الْمُطَّلَعِينَ الْمُتَعَمِّدِينَ عَلَى الْإِدْرَاجِ فِي السَّنَدِ.
٣. يُعْرَفُ كَذَلِكَ بِجَمْعِ طَرُقِ الْحَدِيثِ، وَمُقَارَنَةِ الْمُرَوِّياتِ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ، وَوُرُودِ الْإِسْنَادِ مُنْفَصِلًا فِي رِوَايَةِ أُخْرَى.

### حُكْمُ الْإِدْرَاجِ:

مَنْ تَعَمَّدَ الْإِدْرَاجَ لِكَيْ يُلَبِّسَ عَلَى النَّاسِ دِينَهُمْ فَهَذَا حَرَامٌ، وَتَسْقُطُ بِهِ عِدَالَةُ فَاعِلِهِ؛ لِأَنَّهُ تَلْبِيسٌ، وَتَدْلِيسٌ.

وَأَمَّا مَنْ قَصَدَ الْاسْتِنْبَاطَ، أَوِ الْاسْتِدْلَالَ، أَوْ تَفْسِيرَ كَلِمَةٍ غَرِيبَةٍ، وَنَحْوَ ذَلِكَ فَهُوَ مَأْجُورٌ بِقَصْدِهِ، وَيُسَامَحُ فِيهِ، وَإِنْ كَانَ الْأَوَّلَى أَنْ يَفْصَلَ كَلَامَهُ عَنْ كَلَامٍ غَيْرِهِ.

وَمَنْ وَقَعَ فِي الْإِدْرَاجِ خَطَأً أَوْ سَهْوًا مِنْ غَيْرِ تَعَمُّدٍ فَلَا حَرَجَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْخَطَأَ مَرْفُوعٌ فِي الشَّرِيعَةِ، إِلَّا إِذَا كَثُرَ مِنْهُ الْخَطَأُ فَيَكُونُ جَرَحًا فِي ضَبْطِهِ.

وَعَلَى كُلِّ حَالٍ تَكُونُ الرِّوَايَةُ الَّتِي فِيهَا الْخَطَأُ مَرْجُوحَةً، وَتَكُونُ السَّالِمَةُ مِنَ الْخَطَأِ رَاجِحَةً.

**أشهر المصنفات فيه:**

١. «الفصل للوصل المدرج في النقل» للخطيب البغدادي.
٢. «تقريب المنهج بترتيب المدرج» لابن حجر، وهو تلخيص لكتاب الخطيب، وزيادة عليه.



## معرفة المدبج

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ :

وَمَا رَوَى كُلُّ قَرِينٍ عَنْ أُخِيهِ      مُدَبِّجٌ فَاعْرِفْهُ حَقًّا وَاتَّخِذْهُ

شرح الناظم . رَحِمَهُ اللهُ . في هذا البيت في الكلام على نوع آخر من أنواع الحديث، وهو: «المدبج»، وتعريفه: «أن يروي كل واحد من الأقران عن الآخر».

والقرين جمعه أقران ومعناه الصاحب، والأقران هم الرواة المتقاربون في السن، والإسناد ويقصد بها أيضًا الطبقة.

أو هم المتقاربون في السن، والأخذ عن الشيوخ.

وقد يكتفي بعض العلماء بالتقارب في السن فقط.

وقد يكتفي بعضهم بالتقارب في الإسناد فقط.

وقوله: «عَنْ أُخِيهِ» بالقصر على اللغة المشهورة في الأسماء الخمسة.

والمعنى: عن المساوي له أو المقارب له في السن، وفي الأخذ عن الشيوخ.

وقوله: «فَاعْرِفْهُ حَقًّا وَاتَّخِذْهُ» أي: اعرف «المدبج» جيدًا، وافتر ب معرفته.

فالانتقاء هو الافتخار والتعظيم.

الضرب بين «المدبج» و «رواية الأقران»:

«المدبج» لغة: اسم مفعول، من «التدبج» بمعنى التزين، والتدبج: مشتق من ديباجتي

الوجه، أي الخدين، وكان «المدبج» سمي بذلك؛ لتساوي الراوي والمروي عنه، كما يتساوى الخدان.

واصطلاحًا: «رواية كل واحد من القرينين عن الآخر».

وأما «رواية الأقران» فهي «أن يروي أحد القرينين عن الآخر دون اشتراط العكس».

مثل:

رواية سليمان التَّيْمِيّ، عن مِسْعَرِ بْنِ كِدَامٍ، فهما قرينان.

لكن لا نعلم لمِسْعَرِ رواية عن التَّيْمِيّ.

أمثلة المدبّج:

١. في الصحابة: «رواية عائشة، عن أبي هريرة، ورواية أبي هريرة عن عائشة».

٢. في التابعين: «رواية الزهري، عن عمر بن عبد العزيز، ورواية عمر بن عبد العزيز، عن

الزهري».

٣. في أتباع التابعين: «رواية مالك، عن الأوزاعي، ورواية الأوزاعي، عن مالك».

٤. في أتباع أتباع التابعين: «رواية أحمد، عن ابن المدينيّ، ورواية ابن المدينيّ، عن أحمد».

من هوائده:

١. الأمن من ظنّ الزيادة في الإسناد.

٢. الأمن من ظنّ إبدال «الواو» بـ «عن»، إذا كانت الرواية بالنعنة.

٣. الحرص على إضافة الشيء لراويّه.

٤. الرغبة في التواضع في العلم، قال وَكَيْعُ بْنُ الْجَرَّاحِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لَا يَنْبُلُ الرَّجُلُ مِنْ أَصْحَابِ

الْحَدِيثِ حَتَّى يَكْتَبَ عَمَّنْ هُوَ فَوْقَهُ، وَعَمَّنْ هُوَ مِثْلُهُ، وَعَمَّنْ هُوَ دُونَهُ».

أشهر المصنّعات فيه:

١. «المدبّج»، للدارقطني.

٢. «رواية الأقران»، لأبي الشيخ الأصبهاني.

هائدة (١):

لم يقتصر الإمام العراقي في تعريف «المدبّج» على رواية الأقران بعضهم عن بعض، وإنما عرّفه

بقوله: «أن يروي كلّ من الراويين عن الآخر، سواء كانا قرينين، أم كان أحدهما أكبر من الآخر»،

فجعل مجرد رواية أي راو عن آخر، والعكس بدون اشتراط كونها قرينين من قبيل «المدبّج».



فأدخل في تعريف «المُدَبَّجِ» «رواية الأكابر عن الأصاغر والعكس»، «ورواية الأبناء عن الآباء، والعكس»، فالضابط عنده أن يروي كل واحد من الراويين عن الآخر، من غير اشتراط السن والأخذ عن الشيوخ.

ونَقَلَ عن الإمام الدارقطني أنه فعل ذلك حيث ذكر في كتابه «المُدَبَّجِ» «رواية أبي بكر عن النبي ﷺ، ورواية النبي ﷺ عن أبي بكر»، و «رواية كعب الأحبار عن عمر، ورواية عمر عن كعب»، و «رواية مالك عن يحيى بن سعيد الأنصاري، ورواية يحيى عن مالك».

والصواب أن رواية «النبي ﷺ، عن أبي بكر الصديق»، ورواية «عمر بن الخطاب، عن كعب الأحبار»، ورواية «يحيى بن سعيد الأنصاري، عن مالك» هي من قبيل «رواية الأكابر عن الأصاغر»، حيث روى الشيوخ عن تلاميذهم، وهذا وضع استثنائي، وليس هو الأصل في الرواية. وأما رواية «أبي بكر، عن النبي ﷺ»، ورواية «كعب الأحبار، عن عمر»، ورواية «مالك، عن يحيى بن سعيد الأنصاري» فهي من قبيل «رواية الأصاغر عن الأكابر»، حيث روى التلاميذ عن شيوخهم، وهذا هو الوضع الطبيعي؛ إذ هو الأصل في الرواية.

أما «المُدَبَّجِ» فله صورة خاصة وهي: «رواية كل واحد من القرينين عن الآخر». فيشترط أن يكونا قرينين، متقارئين في السن والإسناد، والله تعالى أعلى وأعلم.

#### فائدة (٢):

الغالب على «المُدَبَّجِ» أن يروي كل واحد من القرينين عن قرينه مباشرة، بدون واسطة، ولكن أحياناً يكون «المُدَبَّجِ» بواسطة، مثل رواية: «الَلَيْثِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْهَادِ، عَنْ مَالِكٍ»، ورواية «مَالِكٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْهَادِ، عَنْ الَلَيْثِ»، وهذا قليل.

#### فائدة (٣):

مما تجدر معرفته هنا أيضاً نوع: «السابق واللاحق»، ومعناه: «أن يشترك اثنان في الرواية عن شيخ، تقدم موت أحدهما على الآخر»، فالذي تقدمت وفاته: «سابق»، والذي تأخرت وفاته: «لاحق».

مثاله:

«مَالِكٌ»: اشترك في الرواية عنه الزُّهْرِيُّ، وأَحْمَدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ السَّهْمِيُّ، وبين وفاتيهما مائة وخمس وثلاثون سنة؛ لأن الزُّهْرِيَّ تُوفِّيَ سنة ١٢٤ هـ، وتُوفِّيَ السَّهْمِيُّ سنة ٢٥٩ هـ.



## معرفة المتفق والمفترق

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ :

مُتَّفِقٌ لَفْظًا وَخَطًّا مُتَّفِقٌ      وَضِدَّةٌ فِيمَا ذَكَرْنَا الْمُفْتَرِقُ

تكلم الناظم . رَحِمَهُ اللهُ . في هذا البيت على نوع من أنواع علوم الحديث، وهو «الْمُتَّفِقُ، الْمُفْتَرِقُ»، وهذا النوع خاص بالرواة، وهو قسم واحد لا قسمان.

ومعنى البيت: أن الحديث المتفق والمفترق هو ما اتفق لفظه وخطه، واختلفت مُسَمِّيَاتُهُ، سواء كان الاتفاق في الاسم، أو في الكنية، أو في اللقب، أو في النسب، ونحو ذلك.

وتعريفه: «اتفاق أسماء الرواة، أو كنانهم، أو ألقابهم، أو أنسابهم في الخط والنطق، مع اختلاف أعيانهم وأشخاصهم».

فالمُتَّفِقُ والمُفْتَرِقُ تتفق فيه أسماء الرواة، وأسماء آبائهم، وتفرقت أشخاصهم.  
فالأسماء متفقة، والأشخاص مختلفة أو مفترقة.

### أقسامه:

١. من اتفقت أسماءهم، وأسماء آبائهم.

#### مثاله:

الخليل بن أحمد: هناك ستة أشخاص يشتركون في هذا الاسم، إلا إن أشخاصهم مختلفة، منهم

شيخ سيوييه صاحب النحو والعروض.

٢. مَنْ اتَّفَقَتْ أَسْمَاؤُهُمْ وَأَسْمَاءُ آبَائِهِمْ وَأَجْدَادِهِمْ.

#### مثاله:

أحمد بن جعفر بن حمدان هناك أربعة أشخاص يشتركون في هذا الاسم، كُلُّهُمْ يَرُوُونَ عَمَّنْ

يُسَمَّى عَبْدَ اللَّهِ، وعاشوا في عَصْرِ وَاحِدٍ.

أَحَدُهُمْ: أَبُو بَكْرٍ الْقِطِيعِيُّ الَّذِي رَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ رَحِمَهُمُ اللَّهُ.

٣. مَنْ اتَّفَقَتْ كُنَاهُمْ وَأَنْسَابُهُمْ.

مثاله:

أَبُو عِمْرَانَ الْجَوْنِيُّ، اشترك فيه اثنان.

ومثاله أيضًا:

أَبُو بَكْرٍ بْنُ عَيَّاشٍ اشترك في هذا الاسم ثلاثة أشخاص.

٤. مَنْ اتَّفَقَتْ كُنَاهُمْ وَأَسْمَاءُ آبَائِهِمْ.

مثاله:

صَالِحُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ اشترك في هذا الاسم أربعة كلهم من التَّابِعِينَ.

٥. مَنْ اتَّفَقَتْ أَسْمَاؤُهُمْ وَأَسْمَاءُ آبَائِهِمْ وَأَنْسَابُهُمْ.

مثاله:

مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ، اشترك في هذا الاسم أربعة أشخاص.

٦. مَنْ اتَّفَقَتْ أَسْمَاؤُهُمْ فَقَطْ.

مثاله:

حَمَادٌ لَا يُدْرَى هَلْ هُوَ ابْنُ زَيْدٍ أَوْ ابْنُ سَلَمَةَ.

وكذا سُفْيَانٌ لَا يُدْرَى هَلْ هُوَ الثَّوْرِيُّ أَوْ ابْنُ عُيَيْنَةَ، وَيُعْرَفُ بِحَسَبٍ مَنْ رَوَى عَنْهُ.

٧. مَنْ اتَّفَقَتْ كُنَاهُمْ.

مثاله:

أَبُو حَمْزَةَ، فَإِنْ شُعْبَةَ رَوَى عَنْ سَبْعَةٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، كُلُّهُمْ يَقَالُ لَهُ: «أَبُو حَمْزَةَ». بِالْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ

وَالزَّايِ. إِلَّا «أَبَا حَمْزَةَ». بِالْجِيمِ وَالرَّاءِ. نَصَرَ ابْنُ عِمْرَانَ الضُّبَعِيَّ.

٨ مَنْ اتَّفَقَتْ أَسَائِبُهُمْ لَفْظًا، وَافْتَرَقَتْ فِي الْمُنْسُوبِ إِلَيْهِ.

مثاله:

الْحَنْفِيُّ نِسْبَةً إِلَى بَنِي حَنِيفَةَ اسْمَ قَبِيلَةٍ، وَنِسْبَةً إِلَى الْمَذْهَبِ، أَيِ مَذْهَبِ الْإِمَامِ الْأَعْظَمِ أَبِي حَنِيفَةَ النُّعْمَانِ.

**أهميته وفائدته:**

معرفة هذا النوع مهمٌ جدًّا، فقد أخطأ بسبب عدم معرفته أكثر من واحد من أكابر العلماء، وفائدة معرفته وضبطه: الأمن من اللبس، فربما ظنَّ الأشخاص شخصًا واحدًا، وربما يكون أحد المتفقين ثقة، والآخر ضعيفًا، فَيُضَعَّفُ ما هو صحيح، أو يُصَحَّحُ ما هو ضعيف.

وهذا النوع عكس «المُتَهَمِلِ»؛ لأنه يُخَشَى من «المُتَهَمِلِ» أَنْ يُظَنَّ الشَّخْصُ الْوَاحِدُ اثْنَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ، وَهَذَا النَّوعُ يُخَشَى مِنْهُ أَنْ يُظَنَّ الْإِثْنَانِ شَخْصًا وَاحِدًا.

و«المُتَهَمِلِ» هو «اتِّفَاقُ رَاوِيَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ فِي الْأِسْمِ، مِنْ غَيْرِ تَمْيِيزِ لَوَاحِدٍ مِنْهُمْ عَنِ الْآخَرِ». أَوْ بِتَعْبِيرٍ آخَرَ «أَنْ يُذَكَّرَ الرَّاوي بِاسْمِهِ فَقَطْ دُونَ تَمْيِيزِ لَهُ عَنْ غَيْرِهِ مِمَّنْ يَشْتَرِكُ مَعَهُ فِي هَذَا الْأِسْمِ».

مثاله:

«سفيان، وأحمد، وخالد، ومحمد، وسعيد، وحَمَّاد، وموسى»، ومثل ذلك كثير.



## معرفة المؤلف والمختلف

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ :

مُؤْتَلَفٌ مُنْفِقُ الْخَطِّ فَقَطْ      وَضِدُّهُ مُخْتَلِفٌ فَاخْشَ الْغَلَطْ

شرح الناظم . رَحِمَهُ اللهُ . في بيان نوع قريب الصلة من النوع السابق، وهو «المؤتلف والمختلف»، وهذا النوع خاص بالرواة أيضًا.

ومعنى البيت: أن الحديث المؤتلف والمختلف هو ما اتفق واتلف خطه فقط، ولكن اختلف نطقه ولفظه.

ومعنى قوله: «فَاخْشَ الْغَلَطْ» أي احذر من الوقوع في التصحيف؛ لأنه لا شيء قبله ولا بعده يدل عليه، ولا يدخله القياس، ولا يُعرَف بالسياق ولا بالسَّاق.

وعليه يُمكن تعريفه بأنه عبارة عن: «اتفاق أسماء الرواة، أو ألقابهم، أو كُناهم، أو أنسابهم في صورة الخط، واختلافها في صيغة اللفظ».

مثاله: سَلَامٌ وَسَلَامٌ، وَعِمَارَةٌ وَعُمَارَةٌ، وَحِزَامٌ وَحَرَامٌ، وَعَبَّاسٌ وَعَبَّاشٌ، وَالبَّرَّازُ وَالبَّرَّارُ، وَيَسَّارٌ وَيَسَّارٌ، وَمُسَوَّرٌ وَمُسَوَّرٌ، وَالثَّوْرِي وَالتَّوْزِي.

فأنت ترى كيف اتفقت هذه الأسماء في صورة الخط، واختلفت في اللفظ والنطق، وقد يكون منشأ الاختلاف التَّخْفُ، أو الشَّكْل.

### صور المؤلف والمختلف:

للمؤتلف والمختلف صور متعددة، منها:

١. المؤتلف في صورة حروفه، والمختلف في شكله، أو ضبطه:

مثاله: «سَلَامٌ وَسَلَامٌ»، و«بَشِيرٌ، وَبُشَيْرٌ»، و«عِمَارَةٌ، وَعُمَارَةٌ»، ونحو ذلك.

## ٢. المتوئلف في صورة حروفه، والمختلف في إعجامها:

مثاله: «خازم، وحازم»، و«خَصَيْن، وحُصَيْن»، و«البَزَّاز والبَزَّار»، ونحو ذلك.

## ٣. المتوئلف في صورة الخط، والمختلف في بعض الحروف:

مثاله: «جَبَّان، وحَيَّان»، و«يَسَّار، ويَشَّار»، و«عَبَّاس وعَيَّاش» ونحو ذلك.

## أقسام المتوئلف والمختلف:

ينقسم المتوئلف والمختلف إلى قسمين:

١. ما لا ضابط له يرجع إليه؛ لكثرة انتشاره، وإنما يُعرَف بالنقل والحفظ.

مثاله: «أَسِيد»، و«أُسِيد»، و«جَبَّان»، و«حَبَّان»، و«حَيَّان»، ومثل ذلك.

٢. ما له ضابط؛ لقلة استعماله، وهو قسمان:

أ. ما له ضابط بالنسبة لكتاب خاص، أو كتب خاصة.

مثل أن نقول: إن كل ما ورد في «الصحاحين»، و«الموطأ» «يَسَّار» فهو بالمشناة ثم المهملة إلا

محمد بن «بَشَّار» فهو بالموحدة ثم المعجمة.

ب. ما له ضابط على العموم: بأن يقال: ليس في الاسم الفلاني على الوجه الفلاني إلا كذا،

وبالباقي كذا. مثل أن نقول: «سَلَام» كله مشدد اللام إلا خمسة، وهم: وَالِدُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ،

وَمُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ الْبُخَّارِيُّ، وَسَلَامُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ نَاهِضٍ، وَجَدُّ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ سَلَامٍ

الْمُعْتَزِلِي الْجَبَّائِي، وَسَلَامُ بْنُ مُشْكَمٍ.

و«عِمَّارَةٌ» لَيْسَ فِيهِمْ يَكْسِرُ الْعَيْنَ إِلَّا «أَبِي بْنُ عِمَّارَةَ» الصَّحَابِيُّ، وَمِنْهُمْ مَنْ ضَمَّهُ، وَمَنْ عَدَّاهُ

جَمُورُهُمْ بِالضَّمِّ، وَفِيهِمْ جَمَاعَةٌ بِالْفَتْحِ وَتَشْدِيدِ الْمِيمِ «عِمَّارَةٌ».

## أهميته وفائدته:

هذا فن جليل، من مهات علم الرجال، ومن لم يعرفه من المُحَدِّثِينَ كثر خطؤه، وأخرجه

الناس، والسبيل إلى معرفته النقل والتلقي عن أهل الضبط والمعرفة والحفظ والإتقان، فإنه لا

يُفْهَمُ من سياق الكلام أو سباقه، ولذلك ينبغي لطالب الحديث أن يعتني بمعرفته؛ ليسلم من

التصحيف في الأسماء، والأنساب، والألقاب، والكنى، حتى قال عليُّ ابن المديني: «أشدّ التصحيف ما يقع في الأسماء»؛ لأنه شيء لا يدخله القياس، ولا قبله شيء يدل عليه ولا بعده. ويُتقى الغلط والزلل في هذه الأنواع أيضًا بالرجوع إلى الكتب المؤلفة في ذلك.

### أشهر المصنّفات فيه:

١. «المؤتلف والمختلف»، لعبد الغني بن سعيد، وهو أول من صنّف في «المؤتلف والمختلف» فيما يتعلق بأسماء المُحدّثين.
٢. «الإكمال في رفع الارياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب»، لابن ماكولا.

تنبيه: هناك نوع يُذكر مع «المُتَّفِق والمُفْتَرَق»، و«المُؤْتَلَف والمُخْتَلَف» وهو ما يُسمّى بـ «المتشابه» وهو ما يتركب من هذين النوعين.

وتعريفه: هو اتفاق الأسماء خطأً ونطقًا، وتختلف الآباء نطقًا مع ائتلافها خطأً.

مثاله: محمد بن عَقِيل . بفتح العين . ومحمد بن عَقِيل . بضمها . فالأول نيسابوري، والثاني فريابي.

وأيضًا: موسى بن عَلِيّ بفتح العين، وكسر اللام، وموسى بن عَلِيّ بضم العين، وفتح اللام.

ومن المتشابه أيضًا: اختلاف الأسماء نطقًا، وائتلافها خطأً، واتفاق الآباء خطأً ونطقًا.

مثاله: شُرَيْح بن النعمان . بالشين المُعْجَمة، والحاء المهملة . وشُرَيْح بن النعمان . بالسّين المهملة، والجيم.

ومن المتشابه أيضًا: حصول الاتفاق في الاسم، واسم الأب، إلا في حرف أو حرفين.

مثاله: «مُحَمَّد بن حُنَيْن» و«مُحَمَّد بن جُنَيْر».

أو حصول الاتفاق في الاسم، واسم الأب خطأً، لكن يحصل الاختلاف في تقديم وتأخير

بعض الحروف.

مثاله: «أَيُّوب بن سَيَّار» و«أَيُّوب بن يَسَّار».



ومن المتشابهة أيضًا: الاتفاق في الاسم واسم الأب، والاختلاف في النسبة.

مثاله: يزيد بن الأسود الخزاعي. التَّسْبِيَةُ إِلَى خُزَاعَةَ، وَيزيد بن الأسود الجُرْشِيُّ. نَسَبُهُ إِلَى بَنِي

جُرْشٍ بَطْنٍ مِنْ حَمِيرٍ.

تنبیه (٢) هناك ما يُسَمَّى «التَّشَابُهَ الْمُقْلُوبَ»، والمُرَادُ بِهِ: الرُّوَاةُ الْمُتَشَابِهُونَ فِي الْإِسْمِ وَالنَّسَبِ، الْمُتَمَايِزُونَ بِالتَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ، وَذَلِكَ بِأَنْ يَكُونَ اسْمُ أَحَدِ الرَّائِيَيْنِ كَاسْمِ أَبِي الْآخَرِ خَطًّا وَلَفْظًا، وَاسْمُ الْآخَرِ كَاسْمِ أَبِي الْأَوَّلِ، فَيَنْقَلِبُ عَلَى بَعْضِ أَهْلِ الْحَدِيثِ، فَيَقَعُ فِيهِ الْإِشْتِبَاهُ فِي الدَّهْنِ لَا فِي الْحَقِّ.

مثاله: مُسْلِمٌ بْنُ الْوَلِيدِ الْمَدَنِيِّ، يُقَلَّبُ الْوَلِيدَ بْنَ مُسْلِمٍ، كَالْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ الدَّمَشَقِيِّ.



## الحديث المنكر

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ :

وَالْمُنْكَرُ الْفَرْدُ بِهِ رَأَوْ عَدَا      تَعْدِيلُهُ لَا يَحْمِلُ التَّفَرُّدَا

لما انتهى الناظم رَحِمَهُ اللهُ من تعريف «المؤلف والمختلف»، عرّف «المنكر»، وكان الأولى به أن يجعله بعد «الشاذ»، بجامع المخالفة، أو بعد «الفرد» بجامع التفرد في كل، والله تعالى أعلم. ومعنى «الحديث المنكر» من خلال بيت الناظم رَحِمَهُ اللهُ: هو تفرد راو عدل تعدّلاً خفيفاً، إلا إنه لا يُحْتَمَلُ تَفَرُّدُهُ، أو لا يُقْبَلُ منه هذا التَّفَرُّد، ولم يتابع على ذلك، فإن روايته يُطْلَقُ عليها رواية مُنْكَرَة.

ويُوضَّح هذا الكلام ما قاله الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ تعالى. معلقاً على كلام ابن الصلاح رَحِمَهُ اللهُ. بأن إطلاق الحكم على التفرد بالرد، أو النكارة، أو الشذوذ موجود في كلام كثير من أهل الحديث: «وَهَذَا يَنْبَغِي التَّيَقُّطُ لَهُ، فَقَدْ أَطْلَقَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَالنَّسَائِيُّ وَغَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ النُّقَادِ لَفْظَ الْمُنْكَرِ عَلَى مُجَرَّدِ التَّفَرُّدِ، لَكِنْ حَيْثُ لَا يَكُونُ الْمَتَّفَرِّدُ فِي وَزْنٍ مِنْ مُحْكَمٍ لِحَدِيثِهِ بِالصَّحَّةِ بِغَيْرِ عَاضِدٍ يُعْضِدهُ».

### تعريف المنكر:

لغة: هو اسم مفعول من أنكره بمعنى جحدته، أو لم يعرفه، و«الإنكار» ضد الإقرار.

واصطلاحاً: عرف علماء الحديث المنكر بتعريفات متعددة، أشهرها: تعريفان، وهما:

١. «الحديث الذي في إسناده راو فحش غلطه، أو كثرت غفلته، أو ظهر فسقه».

ويُعَدُّ هذا التعريف هو الذي مشى عليه البيقوني في «منظومته».

ويُفْهَمُ بناءً على هذا التعريف إطلاق بعض العلماء النكارة على مجرد الوهم والمخالفة حتى

وإن كانت من الثقة، فلم يتميز بناءً على هذا الرأي «الشاذ» عن «المنكر»، حيث «الشاذ» هو مخالفة

المقبول لمن هو أرجح منه، وأما «المنكر» فهو مخالفة الضعيف للثقة.

فـ «الشاذ» و«المنكر» يشتركان في المخالفة، ويفترقان في أن «الشاذ» راويه مقبول، وأما «المنكر» فهو راويه ضعيف.

٢. التعريف الثاني للمنكر: هو «ما رواه الضعيف مخالفاً لما رواه الثقة»، وهذا هو المعتمد على رأي الأكثرين من المحدثين.

وبناء على هذا التعريف يمكن أن نقول: إنه يُشترط في المنكر شرطان:

١. ضعف راويه. ٢. مخالفته لمن هو أرجح منه.

فالمنكر بناء على هذا التعريف هو مخالفة الراوي الضعيف للراوي المقبول.

فرواية الثقة أو الصدوق تكون راجحة، وتُسمى «معروفة».

وتكون رواية الضعيف المخالفة مَرْجُوحَة، وتُسمى «منكرة».

وبناء عليه يُمكن تعريف «الحديث المعروف» بأنه «ما خالف فيه الراجح من هو ضعيف».

هذا وقد اعتبر بعض العلماء أن مجرد التفرد حتى وإن كان من الثقة الحافظ، أو التفرد من الشيوخ، وهم من دون الأئمة الحفاظ، أو التفرد من الضعيف مع عدم المخالفة يُعدُّ مُنْكَرًا، وليس هذا بصواب؛ لأنه التفرد منه ما هو مقبول، وما هو مردود كما تقدم تفصيله في بحث «الفرد»، فليراجع هناك.

قال الإمام ابن الصلاح رحمته الله: «وَإِطْلَاقُ الْحُكْمِ عَلَى التَّفَرُّدِ بِالرَّدِّ، أَوْ النِّكَارَةِ، أَوْ الشُّذُوزِ مَوْجُودٌ فِي كَلَامٍ كَثِيرٍ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَالصَّوَابُ فِيهِ التَّفْصِيلُ».

### مثال المنكر بناء على التعريف المعتمد:

ما أخرجه الإمام البيهقي رحمته الله في «مسنده»، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَعْمَرٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ، عَنْ أَبِي هَلَالٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَطَعَ فِي يَمِينٍ <sup>(٢٠)</sup> ثَمَنُهُ خَمْسَةُ دَرَاهِمٍ.

(٢٠) المِجَنُّ: هو الثَّوْبُ الذي يَشْتَرُ حَامِلُهُ وَثَوَارِيه؛ أصله مِنَ الْجَنَّةِ، بمعنى: الشَّوْرة والوقاية، وفي لغة العصر هو القميص الواقعي ضد الرصاص. ينظر: «النهاية»: (٣٠٨/١)، مادة: «جَنَنَ»، و«(٣٠١/٤)»، و«اختار الصحاح»: (٦٢/١)، «القاموس الفقهي»: (ص: ٧٠).

هذا الحديث اختلف في رفعه، ووقفه، فرواه أكثر أصحاب قتادة عنه موقوفاً هكذا:

عَنْ أَنَسٍ قَالَ: «قَطَعَ أَبُو بَكْرٍ ﷺ فِي مِحْنٍ قِيَمَتُهُ خَمْسَةُ دَرَاهِمٍ».

ومن رواه عن قتادة موقوفاً هم: «سعيد بن أبي عروبة، وشعبة بن الحجاج، وأبو عوانة، وحجاج بن أوطاة».

وشعبة، وسعيد هما أثبت أصحاب قتادة.

وقد خالفهم أبو هلال الراسبي فرواه عن قتادة مرفوعاً.

وأبو هلال الراسبي هو محمد بن سليم البصري ضعيف، لا يحتج بما انفرد به مما خالف فيه الثقات؛ لأنه في حفظه لين، ولا يحتج به في قتادة خاصة؛ لأنه ضَعْفٌ فيه؛ فَعُدَّ روايته منكرة؛ لمخالفته من هو أرجح منه في قتادة.

وبناء عليه تصير الرواية الموقوفة راجحة معروفة، والرواية المرفوعة منكرة مرجوحة.

### حكم الحديث المنكر:

«الحديث المنكر» ضعيف مردود، وإنما يحتج بما يُقابله وهو «الحديث المعروف».

و«المنكر» من أنواع الضعيف جداً؛ لأنه إما رواية ضعيف موصوف بفحش الغلط، أو كثرة الغفلة، أو الفسق. على التعريف الأول.

وإما رواية ضعيف مخالف لمن هو أولى وأرجح، وكلا القسمين فيه ضعف شديد، وهو من شر أنواع الضعيف، فهو يأتي في شدة الضعف بعد مرتبة «المتروك».

### فائدة: خط الحوكمي

قال الإمام السيوطي رحمته الله: «وَلَا يَلْزَمُ مِنْ شُدُودِ السَّنَدِ وَنَكَارَتِهِ وَجُودُ ذَلِكَ الرَّصْفِ فِي الْمُتَنِ»، ومعنى ذلك أن المتن قد يكون مشهوراً وصحيحاً من روايات أخرى، فقد يُحكم على راو بأنه شذ في سند معين، أو بأن روايته منكرة، وأما أصل الحديث فمشهور صحيح من غير الطريق الشاذ أو المنكر، والناظر في كتب «العلل»، و«الضعفاء» يجد من ذلك الشيء الكثير.

## الحديث المتروك

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ :

مَتْرُوكُهُ مَا وَاحِدٌ بِهِ انْفَرَدَ وَأَجْمَعُوا لِضَعْفِهِ فَهَوَ كَرَدُ

شرح الناظم رَحِمَهُ اللهُ في الكلام على «الحديث المتروك»، وهو نوع مستقل ذكره ابن حجر في «نخبة الفكر»، والسيوطي في «التدريب»، وسماه الذهبي في «الموقظة»: «المَطْرَحُ».

ولم يذكره ابن الصلاح، والنووي، والعراقي في «ألفيته».

وقوله: «فَهَوَ كَرَدُ» أي وهو كالمردود في عدم الاحتجاج به.

والمترók لغة: اسم مفعول من ترك، يترك، تركًا، والتركة: هي البيضة بعد أن يخرج منها الفرخ، والتريك: هو العنقود إذا أُكِلَ ما عليه، فهي فعيلة بمعنى مفعولة، أي متروكة، لا فائدة منها:

وَعَرَفَ النَّاسِمَ رَحِمَهُ اللهُ. المترók بأنه «ما انفرد به راو يجمع على ضعفه».

ويؤخذ على هذا التعريف أنه لا يلزم من كون الراوي مجمعا على ضعفه أن يكون متروكا، فقد يتفق العلماء على ضعف راو، ولكن يكون ضعفه ضعفاً يسيراً ينجبر.

وبناء على ذلك فإن هذا التعريف يصلح أن يكون تعريفاً للحديث الضعيف أيضاً.

وعرف الذهبي رَحِمَهُ اللهُ. «المترók» بأنه «ما انحط عن رتبة الضعيف».

وهذا التعريف غير مانع من دخول الموضوع فيه.

وعرفه الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ. بأنه «الحديث الذي في إسناده راو متهم بالكذب».

ومعنى التهمة بالكذب أنه معروف بالكذب في حديثه العادي مع الناس، لكن لم يعرف عنه كذب على النبي ﷺ وإلا صار حديثه موضوعاً.

وهذا التعريف غير جامع؛ لأن راوي المترك قد يكون متهمًا بالكذب، وقد يكون ضعيفًا جدًا، أو واه بكرة، أو واه جدًا، أو فاحش الغلط، أو كثير الأوهام، أو شديد الغفلة، أو ظاهر الفسق بقول أو فعل، أو سارقًا للحديث، أو اختلط جدًا، أو مصرًّا على الخطأ، معانداً لمن يصوبه من الأئمة، ومثل ذلك من أنواع الضعف الشديد.

وعليه فيمكن تعريف «المترك» بأنه «الحديث الذي في إسناده راو متهم بالكذب، أو فاسق، أو كثير الغلط، أو شديد الغفلة، أو ضعيف جدًا». أو بتعبير آخر هو: «ما انفرد به راو ضعيف جدًا ما لم يكن كذاباً».

وبناء على ماسبق قد يكون سبب الترك طعنًا في عدالة الراوي، وقد يكون بعضها طعنًا في ضبطه

### حكم الحديث المتروك:

الحديث المتروك من أردأ أنواع الضعيف، فهو يلي «الموضوع» في شدة الضعف، فلا يخرج بالحديث المتروك منفردًا، وتصير روايته مردودة، والحديث المتروك يرتقي بكثرة الطرق من كونه لا أصل له إلى كونه له أصل، فإذا انضمت هذه الطرق الكثيرة إلى بعضها البعض صار الحديث ضعيفًا فقط، وأقل الكثرة ثلاثة طرق كما هو معلوم.

ويمكن فهم هذا من خلال المعادلات التالية:

ضعيف جدًا + ضعيف جدًا = ضعيف جدًا = ضعيف.

ضعيف جدًا + ضعيف جدًا + ضعيف جدًا = ضعيف + حسن لغيره.

ضعيف جدًا + ضعيف جدًا + ضعيف جدًا = ضعيف + حسن لذاته = حسن لغيره.

ضعيف جدًا + ضعيف جدًا + ضعيف جدًا = صحيح لذاته = صحيح لغيره.

قال الإمام السيوطي . رَحِمَهُ اللهُ . في «التدريب»: «وَأَمَّا الضَّعْفُ لِفَسْقِ الرَّاويِ» ، أَوْ كَذِبِهِ، «فَلَا يُؤَثِّرُ فِيهِ مُوَافَقَةُ غَيْرِهِ» لَهُ، إِذَا كَانَ الْآخَرُ مِثْلَهُ؛ لِقُوَّةِ الضَّعْفِ وَتَقَاعُدِ هَذَا الْجَائِرِ.

نَعَمْ يَرْتَقِي بِمَجْمُوعِ طُرُقِهِ، عَنْ كَوْنِهِ مُنْكَرًا أَوْ لَا أَصْلَ لَهُ. صَرَّحَ بِهِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ<sup>(٢١)</sup>.  
قَالَ:

بَلْ رُبَّمَا كَثُرَتْ الطُّرُقُ حَتَّى أَوْصَلَتْهُ إِلَى دَرَجَةِ الْمُسْتَوْرِ وَالسَّيِّئِ الْحِفْظِ، بِحَيْثُ إِذَا وُجِدَ لَهُ طَرِيقٌ  
آخَرُ فِيهِ ضَعْفٌ قَرِيبٌ مُحْتَمَلٌ اِزْتَقَى بِمَجْمُوعِ ذَلِكَ إِلَى دَرَجَةِ الْحَسَنِ. معنى الحسن لغيره.

#### هائِلَةٌ:

قد يطلق بعض العلماء «المترك» بمعنى المنسوخ، فيراد به ترك العمل، لا ترك الرواية  
والاحتجاج.



<sup>(٢١)</sup> يعني الحافظ ابن حجر رحمه الله، وهذا التصريح في كتابه: «الإمتاع بالأربعين المتباينة السماع» ص: (٧٠).

## الحديث الموضوع

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ :

### وَالْكَذِبُ الْمُخْتَلَقُ الْمَصْنُوعُ عَلَى النَّبِيِّ فَذَلِكَ الْمَوْضُوعُ

بَيَّنَّ النَّاسِمَ . رَحِمَهُ اللهُ . فِي هَذَا الْبَيْتِ حَدَّ الْحَدِيثِ الْمَوْضُوعِ، وَذَكَرَ أَنَّهُ «الْكَذِبُ الْمُخْتَلَقُ الْمَصْنُوعُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ»، فَالْمَوْضُوعُ لَيْسَ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ ﷺ أَصْلًا، وَإِنَّمَا اخْتَلَقَهُ الْكَذَابُ مِنْ قَبْلِ نَفْسِهِ، أَوْ أَخَذَ كَلَامَ أَحَدِ الْحُكَمَاءِ وَغَيْرِهِمْ وَرَكَّبَ لَهُ إِسْنَادًا، وَنَسَبَهُ كَذِبًا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ.

وَلَكِنْ يُلَاحِظُ عَلَى هَذَا التَّعْرِيفِ أَنَّهُ ذَكَرَ التَّعَمُّدَ وَضَعَهُ فَقَطْ، وَلَكِنْ الْمَوْضُوعُ هُوَ الْكَلَامُ الْمُنْسُوبُ كَذِبًا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سِوَاهُ تَعَمُّدِ ذَلِكَ رَاوِيهِ، أَوْ نَسَبِهِ مُغْفَلٌ خَطَأً إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَيَنْسَبُ إِلَيْهِ كَلَامًا لَيْسَ مِنْ كَلَامِهِ عَلَى سَبِيلِ الْغَفْلَةِ وَالْخَطَأِ لَا التَّعَمُّدِ، فَهُوَ مَوْضُوعٌ أَيْضًا، وَإِنْ كَانَ رَاوِيهِ لَا يُسَمَّى وَضَاعًا.

وَالْكَذِبُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ هُوَ أَشَدُّ أَسْبَابِ الطَّعْنِ فِي عَدَالَةِ الرَّاوي، وَيُوصَفُ رَاوِيهِ بِأَنَّهُ كَذَابٌ، أَوْ وَضَاعٌ، أَوْ دَجَالٌ، أَوْ وَضَعُ حَدِيثًا، أَوْ يَضَعُ أَحَادِيثَ، أَوْ هُوَ رُكْنُ الْكَذِبِ، أَوْ إِلَيْهِ الْمُنْتَهَى فِي الْكَذِبِ.

وَيُلَاحِظُ أَنَّ النَّاسِمَ . رَحِمَهُ اللهُ . قَدْ ابْتَدَأَ مَنَظُومَتَهُ بِأَرْفَعِ الْأَنْوَاعِ وَأَشْرَفُهَا، وَهُوَ «الْحَدِيثُ الصَّحِيحُ»، وَخَتَمَهَا بِشَرِّ الْأَنْوَاعِ وَأَرْدَاهَا وَهُوَ «الْحَدِيثُ الْمَوْضُوعُ»، وَهُوَ تَرْتِيبٌ حَسَنٌ مِنْهُ رَحِمَهُ اللهُ.

### حَكْمُ رَوَايَةِ الْحَدِيثِ الْمَوْضُوعِ:

لَا تَحِلُّ رَوَايَةُ الْحَدِيثِ الْمَوْضُوعِ إِلَّا مَعَ بَيَانِ وَضَعِهِ؛ لِحَدِيثِ مُسْلِمٍ فِي مَقْدَمَةِ صَحِيحِهِ: «مَنْ حَدَّثَ عَنِّي بِحَدِيثٍ يُرَى أَنَّهُ كَذِبٌ، فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ».

وَقَدْ أَخْطَأَ بَعْضُ الْمَفْسِّرِينَ فِي ذِكْرِهِمْ أَحَادِيثَ مَوْضُوعَةً فِي تَفَاسِيرِهِمْ مِنْ غَيْرِ بَيَانِ وَضَعِهَا،



مثل: الحديث المروي عن أبي بن كعب رضي الله عنه في فضائل القرآن سورة سورة.

ومن هؤلاء المفسرين: الثعلبي، والواحدي النيسابوري، والزخشري، وغيرهم.

وزعمت فرقة من المبتدعة، سُموا بالكرامية، جواز وضع الأحاديث في باب الترغيب والترهيب فقط، واستدلوا على ذلك بما روي في بعض طرق حديث: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا» من زيادة جملة: «لِيُضِلَّ النَّاسَ»؛ ولكن هذه الزيادة لم تثبت عند حفاظ الحديث.

وقال بعضهم: «نحن نكذب له، لا عليه»، وهذا الاستدلال في غاية السخف، وهو يدل على جهل قائله؛ فإن شرع النبي ﷺ لا يحتاج إلى كذابين ليروجوه.

### حكم الكذب على رسول الله ﷺ:

واتفق جمهور أهل السنة على أن تعمّد الكذب على النبي ﷺ حرام، وكبيرة من الكبائر؛ لما ورد في ذلك من الوعيد الشديد، كما في الحديث الذي رواه الشيخان، وغيرهما: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ».

وبالغ الشيخ أبو محمد الجويني، فجزم بتكفير واضع الحديث متعمداً، وأباح دمه، وهذا مخالف للصواب، وتقرّد منه رحمته الله. لا يوافق عليه.

والرأي الصائب هو رأي الجمهور الذين يرون أنه لا يكفر بهذا الكذب إلا إذا استحلّه، وإنما يصير فاسقاً، وتُرد رواياته كلها، وبطل الاحتجاج بجمعها.

### كيف يُعرف الحديث الموضوع؟

يُعرف الحديث الموضوع بقرائن منها ما يرجع إلى الراوي، ومنها ما يرجع إلى المروي:

والقرائن التي ترجع إلى الراوي تُدرك بأمور منها:

١. إقرار الواضع بالوضع: كإقرار أبي عصمة نوح بن أبي مريم بأنه وضع حديث فضائل سور

القرآن سورة سورة، عن ابن عباس رضي الله عنهما، وإقراره أنه وضع أحاديث في فضائل علي رضي الله عنه، وإقرار عمر بن صبيح بأنه وضع خطبة ونسبها كذباً إلى النبي ﷺ.

٢. ما يُتَزَلُّ منزلة إقرار الواضع: كأن يحدث الواضع عن شيخ، فيُسَلَّ هذا الواضع عن

مولده، فيذكر لنا تاريخاً بعد وفاة ذلك الشيخ بمدة، ولا يعرف ذلك الحديث إلا عنده، فهو لم يعترف بالوضع، ولكن اعترافه بوقت مولده يُنزل منزلة إقراره بالوضع؛ إذ كيف يسمع من شيخ مات قبل أن يُولد هو.

ومثاله: مأمون بن أحمد السلمي ادّعى أنه سمع من هشام بن عمار فسأله ابنُ جَبَّان: متى دخلت الشام؟ قَالَ: سنة خمسين ومائتين (٢٥٠هـ)، فقال ابنُ جَبَّان: فَإِنَّ هِشَامَ بْنَ عَمَّارٍ الَّذِي تروي عَنْهُ مَاتَ فِي سنة خمس وأربعين ومائتين (٢٤٥هـ)، فَقَالَ مأمون: هَذَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ آخِر. ٣. أن يكون في السند راو كذاب، وقد انفرد برواية الحديث، ولا يُروى الحديث إلا من طريقه، فهذا يدل على أنه هو الذي وضع هذا الحديث.

٤. أن يكون الراوي مبتدعاً، ويستطيع الكذب لنصرة مذهبه، ويروي حديثاً يؤيد بدعته، ويعمل على رواجها، ولا يُروى الحديث إلا من جهته، فهذه أمانة على أنه وضع هذا الحديث نصرة لمذهبه، وتأليفاً لبدعته.

وأما القرائن التي ترجع إلى المروي فهي الأغلب في معرفة الوضع، وتذكر بأمور منها:

١. كون الحديث ركيك اللفظ، أو ركيك المعنى؛ كأحاديث القصاصين، ونحوها. قَالَ الرَّبِيعُ بْنُ خُثَيْمٍ: «إِنَّ لِلْحَدِيثِ ضَوْءًا كَضَوْءِ النَّهَارِ تَعْرِفُهُ، وَظُلْمَةً كَظُلْمَةِ اللَّيْلِ تُنْكِرُهُ». وَقَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: «الْحَدِيثُ الْمُتَكَرِّرُ يَقْسَعِرُ لَهُ جِلْدُ الطَّالِبِ لِلْعِلْمِ، وَيَنْفِرُ مِنْهُ قَلْبُهُ فِي الْغَالِبِ». ومثال الأحاديث التي لا تشبه كلام الأنبياء: «لَوْ كَانَ الْأَرَزُّ رَجُلًا لَكَانَ حَلِيمًا مَا أَكَلَهُ جَائِعٌ إِلَّا أَشْبَعَهُ».

٢. أن يكون مُحَالِفًا لِلْعَقْلِ، بِحَيْثُ لَا يَقْبَلُ التَّأْوِيلَ؛ لِأَنَّهُ صَحِيحُ الشَّرْعِ لَا يُنَاقِضُ صَرِيحَ الْعَقْلِ، كما هو مقرر عند علماء الإسلام، والخبر الذي يُعرَفُ فسادُه تدفع العقولُ صحته. وَيَلْتَحِقُ بِهِ مَا يَدْفَعُهُ الْحِسُّ وَالْمُشَاهَدَةُ مِثْلَ حَدِيثِ: «الْبَاذِنَجَانُ لِمَا أُكِلَ لَهُ».

قال ابن الجوزي رحمته الله: «ألا ترى أنه لو اجتمع خلقٌ من الثقات فأخبروا أن الجمَلَ قد دخل في سمِّ الحياض لما نفعتنا ثقتهم، ولا أثرت في خبرهم؛ لأنهم أخبروا بمستحيل، فكلُّ حديثٍ رأيتهُ يخالفُ المعقولَ، أو يناقضُ الأصولَ، فاعلم أنه موضوعٌ فلا تتكلف اعتباره».

٣. أو يكون الحديث منافيًا لدلالة الكتاب القطعية، أو السنة المتواترة، أو الإجماع القطعي، أما المعارضة مع إمكان الجمع فلا.

قال ابن القيم رحمته الله: «فكلُّ حديثٍ يشتملُ على فسادٍ، أو ظلمٍ، أو عبثٍ، أو مدحٍ باطلٍ، أو ذمٍّ حقٍّ، أو نحو ذلك فرسولُ الله ﷺ منه بريء».

٤. أن يخالف حقائق التاريخ المعروفة في عهد النبي ﷺ.

٥. أن يروى في زمن قد استقرت فيه الأخبار، فيبحث عنه الإمامُ الحافظُ فلا يجده في صدور العلماء، ولا في بطون الكتب، فيعلم بذلك بطلانه.

٦. اشتغال الحديث على ثواب عظيم على الفعل الصغير، والمبالغة بالوعيد الشديد على الأمر اليسير.

٧. أن يكون خبرًا عن أمر مهم عظيم تتوافر الدواعي على نقله، كأن يكون بمحضر من الصحابة، ثم لا يرويه إلا واحد، مثلما ادّعاه الرافضة أن النبي ﷺ أخذ بيد علي بن أبي طالب ﷺ بمحضٍ من الصحابة كلهم وهم راجعون من حجة الوداع فأقامه بينهم حتى عرفه الجميع ثم قال: «هذا وصيي وأخي والخليفة من بعدي فاسمعوا له وأطيعوا»، ثم اتفق الكل على كتابان ذلك وتغييره وتخالفته.

### الأسباب الحاملة على الوضع:

الأسباب التي حملت الوضعين على وضع الحديث كثيرة، من أبرزها ما يلي:

١ - قصد الأجر والثواب في زعم الواضع: وذلك بوضع أجاديث ترغب الناس في الخيرات،

وأحاديث تخوفهم من فعل المنكرات، وهؤلاء الوضعون قوم يتسبون إلى الزهد والصلاح، وهم

شر الوضعين؛ لأن الناس قبلت موضوعاتهم ثقة بهم.

ومن هؤلاء: ميسرة بن عبد ربه، فقد سئل عن أحاديث موضوعة: من أين جئت بهذه الأحاديث: من قرأ كذا فله كذا؟ قال: وضعتها أرغب الناس.

### ٣- الطعن في الإسلام، وإفساد الدين على أهله:

وهؤلاء الوضاعون قوم من الزنادقة لم يستطيعوا أن يكيّدوا للإسلام جهازاً، فعمدوا إلى هذا الطريق الخبيث، فوضعوا جملة من الأحاديث بقصد تشويه الإسلام، والطعن فيه. ومن هؤلاء: عبد الكريم بن أبي العوجاء الذي قُتل وصُلِبَ في زمن المهدي. قال ابن عدي: لما أخذ ليضرب عنقه، قال: «وَضَعْتُ فِيكُمْ أَرْبَعَةَ آلَافِ حَدِيثٍ، أَحْرَمُ فِيهَا الْحَلَالُ، وَأَحْلَلُ الْحَرَامَ». وقد قال له المهدي: اخساً تعيش لها الجهابذة تنخلها حرفاً حرفاً. ومنهم محمد بن سعيد الشامي المصلوب في الزندقة، فرَوَى عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَنَسٍ، مَرْفُوعاً: «أَنَا خَاتِمُ النَّبِيِّينَ لَا نَبِيَّ بَعْدِي، إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ»، وَضَعَ هَذَا الْإِسْتِثْنَاءَ «إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ»؛ لِمَا كَانَ يَدْعُو إِلَيْهِ مِنَ الْإِلْحَادِ، وَالزَّنْدَقَةِ، وَالذُّعْوَةَ إِلَى التَّنْبِي، ولقد بين جهاذة الحديث ونقاده أمر هذه الأحاديث، والحمد لله.

### ٤- التعصب للرأي، والانتصار للمذهب:

وذلك بعد ظهور الفتنة، والفرق السياسية، كالخوارج، والشيعة، وغيرهم. فقد روى ابن أبي حاتم عن شيخ من الخوارج أنه كان يقول بعدما تاب ورَجَعَ: «إِنَّ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ دِينٌ فَانْظُرُوا عَمَّنْ تَأْخُذُونَ دِينَكُمْ فَإِنَّا كُنَّا إِذَا هَوَيْنَا أَمْرًا صَيَّرْنَاهُ حَدِيثًا». وقد وضع الرافضة أحاديث في فضل علي عليه السلام، وآل البيت، وقد أغنى الله تعالى علياً عن كذب الروافض واختلافهم، فمناقبه كثيرة، وفوائده شهيقة عند أهل السنة. ومثل ما وضعه مأمون بن أحمد الحروري في ذم الشافعي، ومدح أبي حنيفة. فقد قيل له: لَا تَرَى إِلَى الشَّافِعِيِّ وَإِلَى مَنْ نَبَغَ لَهُ بِخُرَاسَانَ.

فَقَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُبَيْدٍ اللَّهِ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مَعْدَانَ الْأَزْدِيُّ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَكُونُ فِي أُمَّتِي رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ أَضْرَأُ أَحَدًا عَلَى أُمَّتِي مِنْ إِبْلِيسَ، وَيَكُونُ فِي أُمَّتِي رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ أَبُو حَنِيْفَةَ هُوَ سَرَّاجُ أُمَّتِي».

#### ٤. التعصب للجنس، واللغة، والقبيلة، والوطن:

فقد وضع الشعوبيون حديث: «إن الله إذا غضب أنزل الوحي بالعربية، وإذا رضي أنزله بالفارسية»، وقد وضع ميسرة بن عبد ربه أربعين حديثاً في فضل قزوين. ومثل حديث: «لا تَسُبُّوا أَهْلَ الشَّامِ».

#### ٥ - التزلف إلى الحكام:

أي تقرب بعض ضعفاء الإيمان إلى بعض الحكام بوضع أحاديث تناسب ما عليه الحكام من الانحراف. مثل قصة غِيَاثِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ الكوفيِّ حَيْثُ وَضَعَ لِلْمُهَدِّيِّ فِي حَدِيثٍ «لَا سَبَقَ إِلَّا فِي نَضْلٍ، أَوْ خُفٍّ، أَوْ حَافِرٍ» فَرَادَ فِيهِ: «أَوْ جَنَاحٍ». وَكَانَ الْمُهَدِّيُّ إِذْ ذَاكَ يَلْعَبُ بِالْحَتَمِ، فَتَرَكَهَا بَعْدَ ذَلِكَ، وَأَمَرَ بِذَبْحِهَا، وَقَالَ: أَنَا حَمَلْتُهُ عَلَى ذَلِكَ. وَذَكَرَ أَنَّهُ لَمَّا قَامَ، قَالَ: «أَشْهَدُ أَنَّ فَقَاكَ فَقَا كَذَابٍ».

#### ٦ - قصد التكسب والارتزاق:

مثل ما كان يفعله بعض القصّاص الذين يتكسبون بحكاية الأحاديث المكذوبة رغبة في أن يعطيهم الناس ما لا بعد حكايتها. فيوردون بعض القصص المسلية والعجيبة، حتى يستمع إليهم الناس ويعطوهم. ومن أشهرهم: أبو سعيد المدائني.

#### ٧- قصد الشهرة:

وذلك بإيراد الأحاديث الغريبة التي لا توجد عند أحد من شيوخ الحديث، فيقبلون سند الحديث ليستغرب، فيرغب الطلاب في سماعه منهم، ويطلبون حديثهم. مثل إبراهيم بن اليسع بن أبي حية كان يحدث عن جعفر الصادق، وهشام بن عروة، فيركب حديث هذا على حديث ذلك ليستغرب تلك الأحاديث بتلك الأسانيد.

#### ٨- الانتصار للنفس:

مثل ما رواه سيف بن عمر التميمي قال: «كُنْتُ عِنْدَ سَعْدِ بْنِ طَرِيفٍ فَجَاءَ ابْنُهُ مِنَ الْكِتَابِ، فَقَالَ: مَا لَكَ؟ قَالَ: ضَرَبَنِي الْمُعَلِّمُ، فَقَالَ: لَا تُخْزِينَهُمُ الْيَوْمَ، حَدَّثَنِي عِكْرِمَةُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَعْلَمُو صِبْيَانَكُمْ شِرَارُكُمْ، أَقْلَهُمْ رَحْمَةً لِلْيَتِيمِ، وَأَغْلَظَهُمْ عَلَى الْمُسْكِينِ».

#### ٩. الترويج لبيع السلم والبضائع:

مثل ما رواه حديث: «الْهَرِيسَةُ تُشَدُّ الظَّهْرَ».

وحديث: «الْمُؤْمِنُ حُلُوٌّ يُحِبُّ الْحَلَاوَةَ».

وأحاديث في مدح العَدَسِ، وَالْأَرْزِ، وَالْبَاقِلَاءِ، وَالْبَاذِنَجَانِ، وَالرَّمَّانِ، وَالزَّرْبِيبِ، وَالْكُرَّاثِ، وَالْبَطِّيخِ، وَالْجَزْرِ، وَالْجُبْنِ، وأحاديث في فضل النَّزْجِسِ، وَالْوَرْدِ، والبنفسج، ونحو ذلك.

#### أشهر المصنفات فيه:

١. كتاب «الموضوعات»: لابن الجوزي، وهو من أقدم ما صُفِّ في هذا الفن، لكنه متساهل في الحكم على الحديث بالوضع، لذا انتقده العلماء وتعقبوه.

٢. «اللائح المصنوعة في الأحاديث الموضوعة»: للسيوطي، وهو اختصار لكتاب ابن الجوزي، وتعقيب عليه، وزيادات لم يذكرها ابن الجوزي.

٣. «تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة»: لابن عَرَّاقِ الْكِنَانِي، وهو تلخيص للكتابين السابقين، وهو كتاب جيد مفيد في بابه.

٤. «تذكرة الموضوعات» للعلامة محمد بن طاهر بن علي الفتنى الهندي.

٥. «الموضوعات الكبرى» للملا علي القاري.

٦. «كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس»، لإسماعيل بن محمد

العجلوني الجراحي، ت: ١١٦٢هـ، وهو كتاب قيم يبين فيه مؤلفه الأحاديث المشتهرة على

الألسنة، مما هو صحيح، أو حسن، أو ضعيف، أو موضوع مع البحث والتحقيق والتدقيق.

وهو كتاب لا يستغني عنه باحث ولا خطيب ولا واعظ ليعرف أحكام الأحاديث التي يتناقلها

الناس أو تُردد على مسامعهم.

### فائدة مهمة:

قد يردد بعض من لم يدرس مناهج المحدثين وطريقتهم، ومن لم يطلع على دقة الأئمة النقاد

ومنهجيتهم، أن وجود بعض الأحاديث الموضوعة يشكك في السُّنَّة كلها، ولا يجعلنا نطمئن على

الروايات؛ لاحتالية أن يتطرق إليها الوضع والكذب، هكذا يقولون ويرددون.

ولكن نحن نُطْمَئِنُّ هؤلاء ونُزِيلُ عن نفوسهم الشك والريب بأن الله تعالى قد تكفل بحفظ

السُّنَّة؛ لأنها بيان للقرآن، ومن لوازم حفظ الميَّين حفظ البيان.

ومن وسائل حفظ الله تعالى لسنة نبيه ﷺ أنه قَيَّضَ لحفظها ورعايتها وصيانتها أئمة نقاد أفذاذ

بذلوا الغالي والنفس، وقدموا زهرة شبابهم، وبذلوا مهج نفوسهم.

وهيأ الله من تحمل أعباء هذه المهمة الجسيمة، فحفظوها في الصدور وفي السطور، وميزوا بين

الصحيح والسقيم.

قال سفيان الثوري رحمه الله: «ما سَرَّ الله أحداً بكذبٍ في الحديث».

وقال عبد الرحمن بن مهدي رحمه الله: «لو أن رجلاً همَّ أن يكذبَ في الحديث، لَأَسْقَطَهُ اللهُ تعالى».

وقال ابن المبارك رحمه الله: «لو همَّ رجلٌ في السَّحَرِ أن يكذبَ في الحديث، لأصبحَ والناسُ يقولون

فلانٌ كَذَّابٌ».

وَقَدْ قِيلَ لِابْنِ الْمُبَارَكِ أَيْضًا: «هَذِهِ الْأَحَادِيثُ الْمَوْضُوعَةُ؟» فَقَالَ: نَعِيشُ لَهَا الْجَهَابِدَةُ، ثُمَّ قَرَأَ قَوْلَهُ

تَعَالَى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

وذكر الذهبي أَنَّ الرَّشِيدَ أَخَذَ زَنْدِيقًا لِيَقْتُلَهُ، فَقَالَ: «أَيْنَ أَنْتَ مِنْ أَلْفِ حَدِيثٍ وَضَعْتَهَا؟» فَقَالَ الرَّشِيدُ: فَأَيْنَ أَنْتَ يَا عَدُوَّ اللَّهِ مِنْ أَبِي إِسْحَاقَ الْفَرَارِيِّ، وَابْنِ الْمُبَارَكِ يَنْحَلَانِهَا، فَيُخْرِجَانِهَا حَرْفًا حَرْفًا.

ونظر مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ خَزِيمَةَ، إِلَى أَبِي حَامِدِ بْنِ الشَّرْقِيِّ، فَقَالَ: «حَيَاةِ أَبِي حَامِدٍ تَحْجُزُ بَيْنَ النَّاسِ وَالْكَذِبِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ».

وكان يقول أَيْضًا: «ما دام أبو حامد بن الشرقي في الأحياء لا يتهيأ لأحد أن يكذب على رسول الله ﷺ».

وقال الدارقطني: «يا آل بغداد لَا تَقْنُتُوا أَنَّ أَحَدًا يَقْدِرُ يَكْذِبُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا حَيٌّ».

ورحم الله سُفْيَانَ الثَّوْرِيَّ حَيْثُ قَالَ: «الْمَلَأْتُكَ حُرَّاسُ السَّمَاءِ وَأَصْحَابَ الْحَدِيثِ حُرَّاسَ الْأَرْضِ»، يَعْنِي يَحْرُسُونَ السَّنَةَ وَالشَّرِيعَةَ مِنَ الْكَذَّابِينَ وَالْوُضَاعِينَ.

وَقَالَ يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: «لِكُلِّ دِينَ فَرَسَانٌ وَفَرَسَانُ هَذَا الدِّينِ أَصْحَابُ الْأَسَانِيدِ».

وتصانيفهم الكثيرة في أنواع الحديث خير برهان، وأعظم دليل على مدى ما بلغوه من العناية، وما

توصلوا إليه من الرعاية والصيانة في تطبيق هذا المنهج حتى أدوا إلينا تراث النبوة صافيًا نقيًا.

فالمصنفات المختلفة في أنواع الحديث دليل قاطع، وقواعدهم الدقيقة الرصينة برهان ساطع على

حفظ السنة المشرفة وصيانتها من كذب الكذابين وإفك الدجالين.





## خاتمة

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ :

وَقَدْ أَتَيْتُ كَالْجَوْهَرِ الْمَكْنُونِ      سَمَّيْتُهَا مَنْظُومَةَ الْيَقُونِي  
فَوْقَ الثَّلَاثِينَ بِأَرْبَعِ أَتَتْ      أَيْئَاتُهَا تَمَّتْ بِخَيْرِ خُتْمَتْ

ختم الناظم . رَحِمَهُ اللهُ . منظومته المباركة بهذين البيتين مبيتاً فيها أن منظومته هذه جاءت مثل الجواهر وهي اللآلئ الكبار المستورة في أصدافها؛ فشبّه منظومته بالجواهر المكنون؛ لنفاستها وعزتها. فقد جاءت نفيسة عزيزة مرغوب في جمعها وتحصيلها من الطالين والقاصدين؛ لما اشتملت عليه من أنواع كثيرة من علوم الحديث في كلمات قليلة، وعبارات وجيزة.

وقد سمّاها ناظمها . رَحِمَهُ اللهُ . باسم «منظومة اليقوني»، وقد سبق أن أشرت إلى أن المعلومات عن ناظم هذه الأبيات قليلة، وأن ترجمته غير موجودة في الكتب التي اهتمت بذكر التراجم والوفيات، وقد ذكرت طرفاً من ذلك في المقدمة، فارجع إليه إن أحببت ذلك.

ثم ذكر . رَحِمَهُ اللهُ . في البيت الأخير أن منظومته جاءت في أربعة وثلاثين بيتاً.

وفي بعض النسخ: فوق الثلاثين بأربع أتت أقسامها...، وهذا يعني أن العاد لأنواع علوم الحديث في هذه المنظومة يجدها أربعة وثلاثين قسمًا.

وقد منَّ الله العليُّ القدير على ناظمها بنظمها، ويَسَّرَ له في انتهائها كما يَسَّرَ له في ابتدائها، فأتى الله بناءها، فانتهدت على خير حال، وخُتِمت بأطيب مقال.

وأشكر الله تعالى الذي تكرم وأنعم على كاتب هذه السطور بإتمامها وتوضيح معاني هذه المنظومة الطيبة، وتبسيط قواعد هذه العلوم الميمونة وتيسير مسائل هذا الفن المبارك.

ربنا تقبل منا إنك أنت السميع العليم

﴿سُبْحَنَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿٣٦﴾ وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ ﴿٣٧﴾ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٣٨﴾﴾

أهم مصادر الشرح

- .القرآن الكريم.
- .كتب المتون الحديثية.
- .كتب اللغة والغريب والمعاجم.
- .مقدمة ابن الصلاح.
- .تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للسيوطي.
- .المنظومة البيقونية .
- .نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر لابن حجر العسقلاني.
- .النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر العسقلاني.
- .تيسير مصطلح الحديث. للدكتور محمود طحان.
- .الجواهر السليمانية شرح المنظومة البيقونية للشيخ مصطفى بن إسماعيل المأربي.
- .وغير ذلك من الكتب كثير، ولكنني اكتفيت بأهم المصادر.

## الفهرس

الصفحة	الموضوع
١	مقدمة الكتاب
٤	مقدمة أساسية في علم مصطلح الحديث
١٠	آداب المحدث وطالب الحديث
١٢	متن المنظومة البيقونية
١٤	التعريف بالتناظم
١٥	مقدمة النظم
١٦	أنواع علوم الحديث
١٧	الحديث الصحيح
٢٤	الحديث الحسن
٣٤	الحديث الضعيف
٣٧	الحديث المرفوع
٤١	الحديث المقطوع
٤٤	الحديث المسند
٤٦	الحديث المتصل
٤٨	الحديث المرسل
٥٤	الحديث العزيز
٥٧	الحديث المشهور
٦٠	الحديث المعنعن
٦٤	الحديث المبهم

الصفحة	الموضوع
٦٧	معرفة الإسناد العالي والنازل
٧٣	الحديث الموقوف
٧٦	الحديث المرسل
٨٠	الحديث الغريب
٨٥	الحديث المنقطع
٨٧	الحديث المعضل
٨٩	التدليس
٩٧	الحديث الشاذ
١٠١	الحديث المقلوب
١٠٦	الحديث الفرد
١١٢	الحديث المعلل
١١٧	الحديث المضطرب
١٢١	الحديث المدرج
١٢٨	الحديث المدبج
١٣٢	معرفة المتفق والمفترق
١٣٥	معرفة المؤلف والمختلف
١٣٩	الحديث المنكر
١٤٢	الحديث المتروك
١٤٥	الحديث الموضوع
١٥٤	خاتمة